مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣٦) صفر ١٤٤٥هـ – سبتمبر ٢٠٢٣م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. آدم بللو
د. جمال الدين محمد
د. محمد عبد الكريم أحمد
د. إنجي محمد عبد الحميد
د. إسماعيل إسف دانكوما
د. جيهان عبد السلام
نهاد محمود
د. إدريس جميل
أحمد صديق
د. رفيعة عطية
د. إكرام البدوي
عبد الرحمن كان

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٣٦)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

الدراسات: ٩

١- **الرحلات العلمية والحَجِّيَّة من «بلاد الهَوْسَا»إلى أرض الحرمين الشريفين (من القرن ١٠هـ/١٦م إلى القرن ١٣هـ/١٩م)**
د. آدم بللو، باحث المتخصص في التراث الإفريقي، بوشي. ١٠

٢- **ظاهرة انتشار التعليم العربي في النيجر: الواقع والتحديات**
د. جمال الدين محمد، أستاذ مساعد، كلية اللغة العربية والعلوم الإنسانية،الجامعة الإسلامية، نيامي.. ..... ٢٦

٣- **قراءة أولية في جدل المركزية الإفريقية والتفاهم الإفريقي- العربي، «النشأة والارتباطات والتحديات»**
د. محمد عبد الكريم أحمد، باحث متخصص في الدراسات الافريقية، معهد الدراسات المستقبلية، بيروت..... ٤٩

التقارير: ٦٥

١- **تغير ظاهرة الفقر عالمًيا وانعكاساتها على مكافحة الفقر المدقع في إفريقيا**
د. إنجي محمد عبد الحميد، مدرس العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة..... ٦٦

٢- **التعديلات الدستورية الأفروسطية للعام ٢٠٢٣م، بين المؤيدين والرافضين**
د. إسماعيل إسف دانكوما، باحث متخصص في الشؤون الافريقية، بانغي. ٧٩

٣- **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للانقلابات العسكرية في دول غرب إفريقيا ووسطها**
د. جيهان عبد السلام، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.. ..... ٩٣

٤- **الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب وسياسات المواجهة**
نهاد محمود، باحثة دكتوراه، متخصصة بالشؤون الإفريقية، القاهرة. ١٠٥

٥- **مستقبل العلاقات الإرترية - الإثيوبية على ضوء تطوّرات الأحداث الأخيرة**
د. إدريس جميل، باحث في العلاقات الدولية ، لندن..... ١١٤

٦- **أسرار وعوامل استمرار عمل حركة الشباب في الصومال والفشل في القضاء عليها**
أحمد صديق، باحث صومالي، مقديشو. ١٢٢

عروض الكتب: ١٢٩

١- **ابن عرفة والمذهب المالكيّ بإفريقيّة، في القرن ٧ - ٨هـ/١٤م**
د. رفيعة عطية، أستاذة التاريخ الوسيط، تونس.. ..... ١٣٠

٢- **الإسلام في نيجيريا**
د. إكرام البدوي، باحثة في الفلسفة، الإسكندرية..... ١٣٥

٣- **أعلام السنغال والأقطار العربية من خلال كتاب: فتح الكبير المتعال**
عبد الرحمن كان، باحث سنغالي مختصّ في القانون المقارن، وكاتب في الشؤون الإفريقية، داكار..... ١٤٠

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

منذ سنة ٢٠٢٠م، وإلى حد شهر سبتمبر من السنة الجارية ٢٠٢٣م، شهدت إفريقيا موجة جديدة من الانقلابات العسكرية، كان آخرها - وإلى حد الآن - ما حدث في الغابون، نهاية شهر أغسطس من هذه السنة. وقد سبقه بشهر انقلاب في النيجر، الأمر الذي أثار الاهتمام من جديد، بمدى استقرار مؤسسات الدولة الدستورية والمدنية في القارة. انقلاب تقوم بها وحدات عسكرية، وجدت خصيصا لحماية أعلى مؤسسات الدولة، مثل: الرئاسة والحكومة، ظاهرة تثير تساؤلات عن خلفية هذه الأحداث السياسية/ الأمنية، والأطراف الداخلية والخارجية - إن وجدت - التي تقف وراءها، وعن تداعياتها الإقليمية والدولية، وتكلفتها الاقتصادية والسياسية، وكيف يمكن أن تتعامل معها المنظمات الإقليمية، والقوى الدولية.

في هذا العدد مجموعة من الأوراق، تحاول الإجابة عن بعض هذه الأسئلة وغيرها. لكن السياق الإفريقي العام، الذي ينزل فيه العدد الجديد من «متابعات إفريقية»، هو عودة الانقلابات، وعدم تحقيق تقدم مهم على المستوى الأمني، في البلدان التي تحكمها مجموعات انقلابية منذ بضع سنوات؛ مما يدعو إلى التساؤل حول الجدوى منها.

من جهة ثانية، يتواصل الاهتمام في هذا العدد بتقييم تجربة التعليم العربي في البلدان الإفريقية الناطقة بغيرها، ويتم ذلك من خلال تتبع تاريخ تأسيس مدارس تعليم اللغة العربية، وانتشارها وتطورها، والتحديات التي تواجهها، من حيث مستقبل خريجيها المهني، وتمويلها، وتكوين إطاراتها، ومستوى أدائها، بالمقارنة مع التعليم في المؤسسات التعليمية الموازية.

وفي إطار البحث في أصول ومظاهر العلاقات العربية الإفريقية في التاريخ، تأتي أهمية دراسة الرحلات العلمية والحجية من بلاد الهوسا، إلى بلاد الحرمين الشريفين، والتعريف بالعلماء الذين تركوا أثرا مخطوطا، يمكن تصنيفه ضمن «أدب الرحلات».

وفي باب الاهتمام الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، تضمن العدد ورقة عن ظاهرة الفقر، وأسبابها، وطرق معالجتها؛ ولا سيما في ظل تتابع الأزمات الدولية. كما تطرقت ورقة ثانية إلى مسؤولية الانقلابات العسكرية، في إعاقة مسيرة التنمية، وتعطيل الإصلاحات، بوقوع الأنظمة الانقلابية تحت طائلة العقوبات الإقليمية والدولية، والحصار، وهدر الموارد...

وبالتوازي مع ذلك، تضمن العدد ورقة عن أسباب وعوامل استمرار توسع عمل بعض الحركات الإرهابية (الصومال مثال على ذلك)، رغم وجود جهود محلية وإقليمية ودولية، لمواجهة الظاهرة؛ فهل يعود ذلك الى قصور في أدوات وإستراتيجيات المواجهة، أو أنها عوامل ذاتية تفسر ذلك؟ وهي أسئلة تطرح في الحقيقة على مكافحة الإرهاب؛ سواء أكان في منطقة الساحل والصحراء، أم في شرقي إفريقيا.

دراسات

الرحلات العلمية والحَجِّيَّة من «بلاد الهَوْسَا» إلى أرض الحرمين الشريفين (من القرن ١٠/١٦م إلى القرن ١٣/١٩م)

د. آدم بللو، باحث متخصص في التراث الإفريقي، بوشي.

كانت الرحلات العلميَّة من مختلف البلدان الإسلامية إلى بلاد الحرمين أُمنية كثير من العلماء، الذين يريدون أداء فريضة الحج، والتقاء كبار العلماء، الذين تجمعهم بهم هذه الرحلة. وممَّا يجب قوله في بداية سطور هذه الدراسة إنَّ الرحلات العلمية إلى بلاد الحرمين هي نفسها الرحلات الحجيَّة، فالعالم أو الطالب عندما ينوي الرحلة إلى الحج فإنه لا يخرج من باله أنَّه سيلتقي في هذه الرحلات رجالَ العلم، الذين تفوَّقوا عليه في التحصيل العلمي، ومعرفة العلوم الإسلامية؛ فلهذا سيكون موضوع هذه الدراسة: الحديث عن الرحلات العلمية والحجية إلى بلاد الحرمين، أو بعبارة أشمل: إلى الحجاز.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد علماء نيجيريا، الذين ثبتت لهم الرحلة إلى بلاد الحرمين، وإعطاء نبذة تعريفية عن حياتهم العلمية، وإسهاماتهم في مجال التعليم ببلاد ما يطلق عليها: «بلاد الهوسا»، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ «بلاد الهوسا» لا تنحصر في دولة نيجيريا الحالية؛ ذلك أنَّ الحدود الجغرافية التي أطلقت هذه التسمية عليها هي من وضع المستعمرين الغربيين، لأنَّ العلماء الذين سأتناول تراجمهم، والحديث عن رحلاتهم إلى بلاد الحرمين في هذه الدراسة ترجع أصول بعضهم الآن إلى الدول المجاورة لنيجيريا حدودًا، كدولة النيجر، ومالي مثلًا. وقد أتطرق إلى الحديث عن علماء ترجع أصولهم إلى بلاد المغرب العربي؛ بحجة نزولهم ببلاد الهوسا في أثناء مرورهم أو عودتهم من بلاد الحرمين، فهذه الحدود لا بدَّ من بيانها قبل الشروع في عرض نقاط هذه الدراسة.

وإنَّ دراسة الرحلات العلمية من بلاد الهوسا – فيما هو داخل الآن في دولتي نيجيريا والنيجر- إلى بلاد الحرمين على مرِّ العصور، ومعرفة أثر تلك الرحلات في هذه البلاد، تأتي أهميتها من ناحية عدم تدوين كثير من أخبار هذه البلاد باللغة العربية، وضياع كثير من تاريخ هذه المنطقة، التي

احتضنت كثيرًا من كبريات الدول الإسلامية؛ كالدولة الصكتية (دولة الشيخ عثمان بن فودي)، ودولة كانم برنو، ودولة مالي، ودولة سونغاي، ودولة مَاسِنَة، ورحل إليها كثير من العلماء من دولة سونغاي، ودولة مالي. وتبدأ هذه الدراسة بمقدمة تشمل موضوع الدراسة وحدودها، والهدف منها، وأهميتها، وتختتم بخاتمة تبيِّن أهمَّ النتائج التي توصَّل إليها الدارس.

١- التعريف بـ «بلاد الهَوْسَا»

بلاد الهوسا - المصطلح والشعوب

بلاد الهوسا، هي: ممالك؛ الجزء الأكبر منها يرجع إلى خلافة صكتو الإسلامية، التي أسَّسها الشيخ عثمان بن فودي، فيما عُرِفَ أخيرًا باسم «نيجيريا»، والجزء الباقي، تابع لما سُمِّي أخيرًا بـاسم «النيجر»؛ وكلاهما من مناطق بلاد السودان قديمًا، التي تشمل أكثر الدول الواقعة في غربي إفريقيا والصحراء الكبرى، مثل: دولة مالي، وبركينا فاسو، وبنين.

وبلاد الهوسا تسكنها قبائل مختلفة، قد تنحدر من أصل واحد، وهم مزيج من عدَّة قبائل؛ تكوَّنوا عبر العصور من عدَّة أعراق، كـ: الهوسا، والفلان، والكانوري. والرابطة التي تربطهم، هي لغة الهوسا، وكلمة: «الهوسا»، مصطلح لغوي أكثر منه قبلي، لذا يمكن القول: إن كلمة «الهوسا» كلمة تعني الموطن، واللغة، والشعب.

بلاد الهوسا - مرور بالمصادر المحلية

وأول مصدر محلي – حسب ما توصل إليه الدارس - ذكر كلمة «الهوسا»، هو كتاب: «تنبيه الإخوان على أحوال أرض السودان» للشيخ عثمان بن فودي، فقد عنون أحد فصول هذا الكتاب، وجعل فيه هذه الكلمة.[١] ونقل تحت هذا الفصل نصًّا من أحمد بابا التنبكتي، في كتابه المسمى: «الكشف والبيان لأصناف مجلوب السودان»، الذي ذكر أسماء بعض المناطق الهوساوية القديمة في هذا الكتاب، مثل: كَنُو وكَشِنَة، ممَّا يدل على أن «بلاد الهوسا» جزء من التسمية العامة لـــــ «بلاد السودان». وكذلك ذكر الشيخ عثمان بن فودي هذه التسمية – أيضًا - في كتابه: «نور الألباب»، الذي ألَّفه لبيان ما عمَّتْ به البَلْوَى، من عادات بلاد الهوسا.[٢]

والمصدر الثالث الذي تطرَّق إلى الحديث عن «بلاد الهوسا»، هو كتاب: «إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور» لمحمد بلو بن عثمان بن فودي، الذي أوضح هذا المصطلح، وحدَّد جغرافيته، ووضع حدوده، ووصف الشعوب التي تسكنها، فقال:

> «الفصل السابع في بلاد هوسا، وأقاليمها وساكنيها: ويلي هذا البلد من جهة اليمين، وغربي برنو بلد حوس، وهو سبعة أقاليم، لسانهم واحد، وعلى كل إقليم أمير نظير للآخر قبل هذا الجهاد

– يعني قبل قيام حركة أبيه الإصلاحية عثمان بن فودي – وأوسطها « كَاشِنَة»، وأوسعها «زَكْزَكْ»، وأجدبها «غُوْبِر»، وأبركها «كَنُوْ»، وهي بلاد ذات أنهار وأشجار، ورمال وجبال، وأودية وغياض، يعمرها السودانيون من مماليك البربر، من أهل برنوا، والفلاتيون، والتواركيون..». [٣]

فهذا النص يوضح ما ذكرته سابقًا، من أنَّ كلمة: «هوسا» ليست حِكْرًا على اللغة، بل تشمل الموطن والبلاد التي تسكنها قبائل مختلفة، من: هوسا، وكانوري، والفلاتيين، والتوارق (الطوارق) أيضًا، كما نصَّ عليه محمد بلو بقوله: «يعمرها السودانيون من مماليك البربر، من أهل برنوا، والفلاتيون، والتواركيون».[٤]

والمصدر الرابع من المصادر المحلية، التي تحدثت عن «بلاد الهوسا» أكثر من المصدرين السابقين، هو كتاب الشيخ عبدالقادر بن المصطفى – حفيد الشيخ عثمان بن فودي من جهة أمه – المسمى: «تاريخ البلاد الحوسية (الهوسية)[٥] والسودانية، وطرف من أخبار ملوكها وسلاطينها»؛ فقد قسَّم الشيخ عبدالقادر بن المصطفى بلاد السودان إلى ثلاثة أقسام، وجعل «بلاد الهوسا» في القسم الثاني منها، فقال:

«اعلم أن بلادنا – هذه السودانية – ثلاثة أقسام: عَوَالِي، ووَسَائِط، وسَوَافِل، فعواليها: بلاد بَرْنُو، وبلاد أَهِيْرْ، وبلاد زَبَرْمَ، وبلاد سُنْغَيْ، ووسائطها: هَوْسَا؛ وهو سبعة أقاليم، وبَنْذَ؛ وهو سبعة أقاليم، وسَوَافِلُها: هي بلاد بَايْبَايْ».[٦]

بلاد الهوسا – الحكم والنفوذ والسيطرة

ولم يستطع أحد من الملوك القدماء لبلاد السودان أن يملك جميع هذه الأقاليم الثلاثة، كما يقول الشيخ عبدالقادر بن المصطفى:

«ولم يتم لأحد من الملوك السودانية، أن يملك هذه الأقسام كلها قط، بل يملك بعضًا ويبقى بعض خارجًا عنه، وقد يكون ذلك الخارج عنه أكثر، فإنَّ عظام الواقعة في هذه البلاد فيما يذكرون، سبع دول».[٧]

ثم بدأ بذكر هذه الدول مع تفاصيلها وهي: دولة (بَرْنُو)، ودولة (كُرُنْرُفَ)، ودولة (زَكْزَكْ)، ودولة (سُوْنْغَايْ)، ودولة (كِبِ)، ودولة (زَنْفَرَا)، والدولة الصَّكُّتِيَّة العُثْمَانية.

فقد حدَّد لنا الشيخ عبدالقادر بن المصطفى – فيما سبق – أقاليم بلاد الهوسا بأربع عشرة إمارة، منقسمة إلى قسمين: إقليم هوسا: وهو سبع إمارات، وإقليم بنذ: وهو سبع إمارات أيضًا. وأمَّا أسماء هذه الأقاليم الأربعة عشر، فقد ذكرها الشيخ عبدالقادر بن المصطفى بعد ذلك، فقال:

«اعلم إنَّ لهوسا السبعة الأقاليم: أقاليم (زَكْزَكْ) وهو أوسعها؛ لأنَّ فيه بلاد (بُوْشِ) وأقاليم (نَزَرَوْ)، وأقاليم (كَنُوْ)، وهو أبرك هذه الأقاليم السبعة، وأقاليم (دَوْرَهْ)، وأقاليم (كَشِنَة)، وهو أوسطها وأعمرها فيما مضى، وأقاليم (بُرْمِ)، وأقاليم (غُوْبِرْ)، وكانت هذه الأقاليم فيما مضى

فريد سلطان بَرْنُو، وكان له مملوك يقال له (بَاوَ)، لا أدري أصله، ولم أسمع من أحد ذكر قبيلته، فولَّاه سلطان بَرْنُو هذه الأقاليم، فكان عليها، وكان له سبعة أولاد، فلما حضرته الوفاة، ولَّاهم على هذه البلاد، كل واحد منهم على بلد».[٨]

وقد حاول الشيخ عبدالقادر أن يذكر تسلسل ملوك بلاد السودان، الذين سيطروا على «بلاد الهوسا»، فذكر ممن سيطر عليها: ملك سونغاي الحاج محمد بن أبو بكر المعروف بـــ «أسكيا محمد التُّوْرَي». وممن سيطر على بلاد الهوسا أيضًا: ملكة (زَكْزَكْ) آمِيْنَةُ بنت أمير زكزك، التي غزت في «بلاد الهوسا»، ودانت لها كَنُوْ وكَشِنَة، وغزت بلاد السَّوَافِلِ، حتى وصلت إلى البحر المحيط من جانب اليمين ومن المغرب، ولم تستطع أن تملك من بلاد العوالي شيئًا.[٩]

وآخر من ملك «بلاد الهوسا» وسيطر عليها حتى أسقط دولته المستعمرون الإنجليز، هو الشيخ عثمان بن فودي، وفي ذلك يقول عبدالقادر بن المصطفى:

«...ثم أعظم دولة بعد ذلك دولتنا العثمانية - ثبت الله أركانها، وأيد سلطانها إلى يوم القيامة - فكان تحت سلطانها الوسائط كلها، وبعض السوافل، وأكثر العوالي، وسيأتي ذكر ذلك كله في أثناء الكتاب».[١٠]

أشهر مدن «بلاد الهوسا»

وأشهر بلاد الهوسا وأسبقها إلى الإسلام وحضارته هي مدينة « كَشِنَة»، وعنها يقول المؤرخ النيجيري الشيخ آدم عبدالله الإلوري:

«أسبق بلاد الهوسا إلى ميدان الحضارة والعمران هي مدينة كَشِنَة، التي تقع على طريق القوافل المارة من «تمبكتو» إلى «بَرْنُو» و«مصر»، وقد قامت بها سوق عظيمة، يحضرها البرابرة، والوناغرة، والعرب، أواسط القرن الثاني عشر الميلادي. لا نعرف بوضوح وقت دخول الإسلام بمدينة «كَشِنَة» حقيقة، غير أنَّ المشهور؛ وهو أنَّ أهلها قدماء الإسلام، بل هم الذين حملوه إلى مدينة «كانو» في القرن الثالث عشر الميلادي».[١١]

وقد انتسب كثير من العلماء إلى هذه المدينة كالشيخ محمد بن محمد الفلاني الكشناوي (ت:١١٥٤هـ) الذي ستأتي ترجمته لاحقًا، وغيره من العلماء.

وتلي مدينة كشنة من مدن «بلاد الهوسا» في الشهرة مدينة «كانو»، التي عرفت الإسلام على أيدي الوناغرة، الذين وفدوا إليها من «كشنة»، ويذهب المؤرخ النيجيري آدم عبدالله الإلوري إلى أن مدينة كانو صارت مدينة إسلامية منذ القرن الخامس الهجري، إذ يقول:

«...والواضح أنها – أي مدينة كانو - صارت بلادًا إسلامية في القرن الخامس، بعد أن كان

الإسلام ينتشر بالتدريج قبل ذلك بزمن... وأول من أسلم من ملوك مدينة «كنو» هو عثمان زَمَنْقَاوِي، ثم كَنْجِيْجِ، ثم ابنه عُمَرُ الذي تعلم القرآن والفقه والحديث، وقرَّب إليه العلماء وأقام الشريعة، ثم جاء بعده محمد رُنْفَا الذي رفع شأن الإسلام في «كنو» وفي عهده حضر الإمام المغيلي إلى «كنو» وعبد الرحمن الزيتي الونكري، وغيرهما من الأعلام، بل هو الذي كتب المغيلي له نصائح ووصايا ورسائل وفتاوى التي يحكم بها مملكته».[١٢]

٢- طرق الرحلة العلمية من «بلاد الهوسا» إلى بلاد الحرمين

إنَّ طرق الرحلات العلمية من «بلاد الهوسا» إلى بلاد الحرمين هي نفسها طرق الحج والتجارة، الدائرة بين مدن بلاد السودان، وإن الصلة الثقافية والفكرية بين بلاد المشرق العربي، ومنها مدن الحجاز، ومصر، وبلاد المغرب العربي، جاءت عبر هذه الطرق، ولا يمكن تحديد هذه الطرق بالدقة الكاملة من حيث موضع الانطلاق، لعدم إشارة المصادر إلى ذلك أولًا، ولاختلاف موضع انطلاق قوافل الحجيج من مختلف بلدان بلاد السودان، وبلاد الهوسا بصفة خاصة، وإنما تذكر المصادر التي تحدثت عن هذه الرحلات بعض أسماء المدن، التي يمر بها الحجاج من مدن بلاد السودان، ومن أشهر المدن الواقعة ضمن «بلاد الهوسا» التي يمر بها الحجاج، ومنها إلى بعض المدن الليبية: كفزان، وغدامس، وطرابلس، وبرقة، وتاجورة، حتى تصل بهم إلى مصر- هما: مدينتا كَنُو، وكَشِنَة النيجيريتان، فهما المدينتان الهَوْسَاوِيَّتَانِ، اللَّتان أشارت بعض المصادر إلى أنَّ الحجاج يمرون بهما، وخاصة مدينة كَنُو. وهذه الطريق هي مسلك كل من الشيخ عبدالرحمن القصري المشهور بـــ «سُقَّيْنْ»، والشيخ مخلوف البِلْبَالِي، والعلامة عبدالله بن فودي (ت:١٢٤٣هـ) لما أراد السفر إلى الحج من مدينة (صُكُّتُو)، أو (غُوْنْدُوْ)، فمر بمدينة (كَنُوْ)، إلا أنَّه رجع ولم يواصل السير، لبعض الأعذار التي حبسته. وقد ذكر ذلك في كتابه «تزيين الورقات»،[١٣] وهذه الطريق من الطرق الطويلة، التي يسلكها الحجاج وطلاب العلم إلى بلاد الحرمين. ولعلها هي التي أشار إليها الحسن الوَزَّانُ، عندما تحدث عن الممالك الواقعة على نهر النيجر، فقال: «وهي التي تمر بها الطريق التي يسلكها التجار الذاهبون من وَلَاتَة (بموريتانيا حاليًّا)، إلى القاهرة، وهي طريق طويلة لكنَّها مأمونة».[١٤]

ومن المؤكد أنَّ مدينة (كَنُو) النيجيرية أصبحت منذ منتصف القرن التاسع الهجري، (منتصف القرن الخامس عشر الميلادي) مركزًا تجاريًّا وثقافيًّا كبيرًا، وملتقى للقوافل المتنقّلة بين بلدان المغرب العربي ومصر، ومحطّة مقصودة للحجاج.[١٥]وهذه الطريق لا تقل خطورة عن باقي الطرق، التي يسلكها حجاج بلاد السودان؛ ففيها مخاوف ومخاطر كثيرة، كما يصف ذلك عبدالله بن فودي (ت:١٢٤٣هـ) في قصيدته البائية، التي أخرجها لأهل كنو في طريقه إلى الحج، عندما وقف بها يقول في تلك القصيدة، واصفًا حاله في

طريقه إلى كنو، ذاهبًا إلى الحج، الذي لم يقدّر الله له الوصول إليه:

وَقَـدْ طَـارَ قَلْبِـي لِلْمَدِيْنَـةِ ثَاوِيًـا ... سِـنِيْنَ بِهَـا شَـوْقًا وَلَيْـسَ بِنَائِبِ
وَقَيَّـدَ جِسْـمِي عَنْـهُ ذَنْبِـيَ حَائِرًا ... بِصَـدْرٍ هَـوَاءٍ فَاقِـدِ القَلْـبِ ذَائِبِ
صَرَفْـتُ عِنَانِـي عَنْهُـمُ مُتَوَجِّهًـا ... إِلَى خَيْرِ خَلْـقِ اللهِ مُعْطِي الرَّغَائِبِ
وَصَـبَّرْتُ نَفْـسِي فِي رُكُـوْبِ مَفَاوِزٍ ... خِـلَالَ فُيُـوْلٍ كَالهِضَابِ قَـوَارِبِ
وَلَا أَثَـرَ فِي الأَرْضِ إِلا خِفَافُهَـا ... رَبِيْعًـا وَصَيْفًـا كَالبِئَارِ السَّـوَاقِبِ
أَسِـيْرِ بِـلَا عِلْـمٍ وَلَا قَـوْدَ قَائِـدٍ ... وَنَيْلِ سَبِيْلٍ فِي الفَيَافِي العَوَاشِبِ[١٦]

٣- الرحلات العلمية من بلاد الهوسا إلى بلاد الحرمين خلال القرن العاشر الهجري

لقد ذكرت كتب التراجم أسماء بعض العلماء من أهل القرن العاشر الهجري، الذين ذهبوا إلى بلاد الحرمين من بلاد الهوسا، وإن كان ذلك مرورًا بها، لكنهم مكثوا بها مدة من الزمن، واستفاد أهل تلك البلاد بعلومهم، وتقلدوا في كل من: مدينة كَانُو، ومدينة كَشِنَةْ – وهما من أشهر بلاد الهوسا - منصب القضاء والفتوى والتدريس، وقد عثرت على ثلاثة نماذج من هذا النوع من الرحلات، وفيما يلي نبذة يسيرة عن هؤلاء الرحالين، وذكر ما عثر عن العلماء في ذكر رحلتهم العلمية وشيوخهم، ببلاد المشرق وبلاد الحرمين:

٣،١ - رحلة الحاج الشيخ محمد بن أحمد التازختي (ت:٩٣٦هـ)

قال الشيخ أحمد بابا التنبكتي في ترجمته: «محمد بن أحمد بن أبي محمد التازختي، شهر بأَيْدَ أَحْمَد، بهمزة مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم دال مفتوحة بعدها، اسم أحمد، ومعناه بلغتهم: أبركان، شيخنا فقيهًا عالمًا علّامة محققًا فهّامة محدثًا متفننًا رحلة شهيرًا محصلًا نافذًا، جيد الخط والفهم، حسن الإدراك، كثير النزاع».[١٧]

وقد عَدَّ محمد بلو هذا الشيخ من علماء «بلاد الهوسا»، فقال تحت الفصل الذي عقده في تراجم بعض علماء أقاليم بلاد الهوسا السبعة: «ومنهم القاضي محمد بن أحمد بن أبي محمد التازختي».[١٨]

وأمَّا عن رحلته إلى بلاد الحرمين، وطلبه للعلم، ولقائه بكبار الشيوخ هناك، فقد ذكر ذلك الشيخ أحمد بابا التنبكتي أيضًا، إذ قال:

> «قرأ ببلده على جدي الحاج أحمد بن عمر، وعلى خاله الفقيه علي، وحَصَّل، ثم رحل إلى تكدة، فلقي بها المغيلي، وحضر دروسه، ثم الشرق صحبة سيدنا الفقيه محمود فلقي أجلاء كشيخ الإسلام زكريا، والبرهانين والقلقشندي، وابن أبي شريف، وعبد الحق السنباطي في جماعة، فأخذ عنهم علم الحديث، وسمع وروى، وحصل ودأب، حتى تميز في فنونه، وصار في أعداد

المحدثين. ولقي الشمس اللقاني، والناصر أخاه، حضر دروسهم، وتصاحب مع أحمد بن عبد الحق السنباطي، وأجازه من أهل مكة أبو البركات النويري، وابن عمه عبد القادر، وعلي بن ناصر الحجازي، وأبو الطيب البستي، وغيرهم، واجتهد حتى صار من محصلي العلماء».[١٩]

وأمَّا عن مكوثه بـــ «بلاد هوسا» بعد رجوعه من بلاد الحرمين، وولايته للقضاء بمدينة كشنة، إحدى ولايات الهوسا بنيجيريا قديمًا وحديثًا، ووفاته بها، فقد ذكرها أيضًا أحمد بابا التنبكتي، فقد قال:

«ثم قفل للسودان، فنزل بلدة كشن، فأكرمه صاحبها غاية، وولاه قضاءها. وتوفي بها في حدود ست وثلاثين وتسعمائة عن نيف وستين سنة، له تقاليد وطرر على مختصر خليل وغيره».[٢٠]

فقد أثبت الشيخ أحمد بابا، ومحمد بلو بن عثمان بن فودي في ترجمة الشيخ محمد بن أحمد التازختي، أنه من علماء «بلاد الهوسا» ومن قضاتها، وأنه توفي بها بعد رجوعه من بلاد الحرمين، ولقائه بكبار شيوخ المشرق وبلاد الحجاز، كالشيخ زكريا الأنصاري، وعلي بن ناصر الحجازي، وعبدالحق السنباطي، وأبو البركات النويري، وأبو الطيب البستي، وغيرهم.

٣،٢- رحلة الحاج الشيخ أحمد بن عمر بن محمد أقيت (ت:٩٤٢)[٢١]

هذا الشيخ، هو جد الشيخ أحمد بابا التنبكتي، وقد وصفه في كتابه «نيل الابتهاج» بقوله:

«كان رحمه اللَّه خيرا فاضلا صالحا متورعا، محافظا على السنة والمروءة والصيانة والتحري، محبا في النبي - صلى اللَّه عليه وسلم - وصحبه، ملازمًا لقراءة قصائد مدحه، مشبعًا لذلك، ولقراءة الشفاء لعياض على الدوام، معتنيًا به، فقيهًا نحويا لغويا عروضيا، محصلا بارعا، حافظا، معتنيا بتحصيل العلم ونسخ كتبه، كتب بخطه عدة دواوين كثيرة وجمع كثيرا من الفوائد والتعاليق».[٢٢]

وأمَّا عن رحلته إلى المشرق وبلاد الحرمين فقد ذكرها حفيده أحمد بابا التنبكتي مع تحديده لتاريخها، فقال:

«ارتحل للشرق، فحجَّ عام تسعين وثمانمائة، ولقي السيوطي، وخالد الأزهري شارح التوضيح، وغيرهم».[٢٣]

وقد ذكر أحمد بابا التنبكتي ما حدث لجده في المدينة المنورة من الكرامة، حين أراد الدخول إلى محل قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، ومنعه الخدام والعسكر، فشرع يمدح النبي -صلى الله عليه وسلم- خارج القبر، فانحل له الباب وحده بلا سبب، فتبادروا لتقبيل يده.[٢٤]

وأمَّا عن دخوله لـــــ «بلاد الهوسا» وهجرته إليها، فسببها فتنة الخارجي سيني علي أحد ملوك دولة سونغاي، وهو معروف بعدم حماسته للإسلام مع أنَّه مسلم؛ فلم يكن يأبه لشعائر الإسلام، وحين انتقده العلماء والشيوخ، واتهموه بضعف الإيمان، وعارضوه، تآمر عليهم، وتخلَّص من عدد كبير منهم بالقتل،

فهجَّر كثيرًا من علماء مملكة سونغاي إلى بلاد الهوسا وبرنو، فكان منهم الحاج أحمد بن عمر أقيت، كما يقول أحمد بابا التنبكتي عنه:

«رجع في فتنة الخارجي سني علي، ودخل كَانُو وغيرها، من بلاد السودان، ودرس العلم، وأفاد وانتفع به جمع كثير».[٢٥]

٣،٣- رحلة الحاج أبو محمد عبد الرحمن بن علي القصري المعروف بـ«سُقَّيْنُ» (ت:٩٥٦هـ)

يقول الشيخ عبد الحي الكتاني في وصف الشيخ الحاج عبد الرحمن سُقَّيْن:

«هو راوية المغرب الأقصى، مفتي فاس وخطيبها ومحدثها، أبو زيد عبد الرحمن بن عليّ بن أحمد العاصمي السفياني القصري ثم الفاسي، عرف بسقين، قال في «تاج العروس»: بالضم وتشديد القاف المفتوحة، لقب والد أبي محمد عبدالرحمن بن عليّ العاصمي المحدث، اهـ. أذعن له أعلام المغرب، وأخذوا عنه الحديث، لمعرفتهم بتحقيقه وضبطه وسعة روايته فيه، وكثرة من لقي من مشايخه».[٢٦]

ويقول الكتاني -أيضًا- عن رحلته إلى المشرق وبلاد الحرمين، وذكر الشيوخ الذين التقاهم هناك:

«ارتحل إلى المشرق، فأخذ عن القلقشندي، وزكرياء النصاري، وشيخ الإسلام عبد العزيز ابن فهد، والسخاوي المدني، وكلهم عن الحافظ ابن حجر، وبقي هناك زمنا طويلا لأخذ الحديث وسنده، وضبط ألفاظه، ومشايخ السند، حتى حصل له من ذلك علم كثير، ورواية واسعة، لم تحصل لغيره من علماء فاس».[٢٧]

٤- الرحلات العلمية من بلاد الهوسا إلى بلاد الحرمين خلال القرن الثاني عشر الهجري

بعد أن رأينا فيما سبق من نماذج الرحلات العلمية من بلاد الهوسا إلى بلاد الحرمين، خلال القرن العاشر الهجري، نقف الآن عند القرن الحادي عشر الهجري، لنجد فيه مثل ما سبق من رحلات علمية إلى تلك الديار المقدسة، والاستفادة من علوم العلماء، وإجازاتهم العزيزة، التي تصل المشرق بالمغرب، وتصل بلاد الحرمين ببلاد الهوسا النائية القاصية، وفيما يلي نبذة يسيرة عن تراجم هؤلاء العلماء:

٤،١- رحلة الشيخ محمد بن محمد الفلاني الكشناوي (ت:١١٥٤هـ)[٢٨]

يقول الشيخ عبد الحي الكتاني في ترجمة محمد بن محمد الكشناوي:

«هو محمد بن محمد الفلاني الكشناوي الدارنكوي السوداني، روض العلوم والمعارف، وكنز الأسرار واللطائف».[٢٩]

وممَّا عثر من شعر الشيخ محمد بن محمد الكشناوي قوله:

طَلَبْــتُ الْمُسْــتَقَرَّ بِــكُلِّ أَرْضٍ فَلَــمْ أَرَ لِي بِــأَرْضٍ مُسْــتَقَرًّا
تَبِعْــتُ مَطَامِعِــي فَاسْــتَعْبَدَتْنِي وَلَــوْ أَنِّــي قَنَعْــتُ لِكُنْــتُ حُــرًّا[٣٠]

قدومه إلى مصر ومنها إلى بلاد الحرمين:

يقول محمد بلو في كتابه إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور وهو يعدد علماء بلاد الهوسا:

«من علماء هذه البلاد الإمام العالم العلامة محمد الكشناوي الفلاتي، رحل للشرق، وحَجَّ وجاور الحرمين، ورجع لمصر، وتوفي بها، ويقال أنه أقر له بالعلم والفضل علماء الحرمين ومصر».[٣١]

وقال الشيخ المؤرخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي في ترجمة والده حسن الجبرتي؛ إذ ذكر وقت قدوم الشيخ الكشناوي إلى مصر وتلمذة والده الحسن الجبرتي عليه قبل أن يصل الكشناوي إلى بلاد الحرمين:

«...وقدم إلى مصر الإمام العلامة الشيخ محمد الفلاني الكشناوى وسكن بدرب الأتراك فاجتمع عليه المترجم – محمد الكشناوي- وتلقى عنه علم الأوفاق...وسافر الشيخ إلى الحج وجاور هناك فلما رجع أنزله عنده وصحبته زوجته وجواريه وعبيده وكمل عنده غالب مؤلفاته ولم يزل حتى مات كما تقدم ذكر ذلك في ترجمته»[٣٢]

وقد دوَّن الشيخ محمد بن محمد الكشناوي أخبار رحلته وتنقلاته وسفره للحج؛ لكن لا نعرف عن مكان وجود هذا الكتاب شيئًا، إلا أنَّ الشيخ عبدالرحمن الجبرتي هو الذي أثبت ذلك في تاريخه، فقد قال:

«وله رحلة تتضمن ما حصل له في تنقلاته، وحج سنة اثنتين وأربعين ومائة وألف (١١٤٢هـ)، وجاور بمكة وابتدأ هناك بتأليف «الدر المنظوم وخلاصة السر المكتوم في علم الطلاسم والنجوم» وهو كتاب حافل...».[٣٣]

ترك الشيخ محمد بن محمد مؤلفات عدة؛ فمن تأليفاته: كتاب «بهجة الآفاق وإيضاح اللبس والإغلاق في علم الحروف والأوفاق»، وله كتاب ترجم فيه لشيخه محمد الوالي بن سليمان الباغرماوي سمَّاه «بغية المؤالي في ترجمة الشيخ محمد الوالي» وله فهرس أو برنامج شيوخه، وله منظومة في علم المنطق سمَّاها «منح القدوس»، وشرحها شرحًا عظيمًا سمَّاه: «إزالة العبوس عن وجه منح القدوس»، وله شرح بديع على كتاب «الدر والترياق في علم الآفاق» لعبدالرحمن الجرجاني سمَّاه «الدرر واليواقيت في شرح الدر والترياق»، وله: «الدّرّ المنظوم وخلاصة السِّرّ المكتوم فِي علم الطلاسم والنجوم». وله «بلوغ الأرب من كلام العرب في علم النحو» وله غير ذلك.[٣٤]

وتوفي الشيخ محمد بن محمد الكشناوي سنة: ١١٥٤هـ بمنزل الشيخ حسن الجبرتي، والد الشيخ عبدالرحمن الجبرتي، وجعله الشيخ محمد الفلاني قبل وفاته وَصِيًّا على تركته وكتبه، ودفنه الشيخ حسن جبرتي ببستان العلماء بالمجاورين، وبنى على قبره تركيبة وكتب عليها اسمه وتاريخ وفاته.[٣٥]

٤،٢- الشيخ أبو الأمانة جبريل بن عمر

إنَّ هذا الشيخ العلامة هو شيخ الشيوخ بـــــ «بلاد الهوسا»، وهو أستاذ الشيخ عثمان بن فودي، وأخيه عبدالله بن فودي، وقد مدحاه بقصائد كثيرة، واشتهر بيت الشيخ عثمان بن فودي في مدحه وهو قوله:

إِنْ قِيْـلَ فِيَّ بِحُسْـنِ الظَّـنِّ مَـا قِيْـلَ فَمَوْجَـةٌ أَنَـا مِـنْ أَمْـوَاجِ جِبْرِيْلَ[٣٦]

وقد ذكر الشيخ عثمان بن فودي في كتابه «شفاء الغليل في حَلِّ ما أشكل من كلام شيخنا جبريل»، وهو يعد فضائل الشيخ جبريل بن عمر:

«وليعلم أهل بلادنا السودانية هذه، بعض ما أنعم الله عليهم، ليجتهدوا في شكر الله تعالى، على وجود هذا الشيخ في هذا البلد، فيستوجبوا المزيد».[٣٧]

وقد ذكر محمد بلو في كتابه «إنفاق الميسور» فضائل الشيخ جبريل، وعَدَّها وهي ستة:

الأول: أنه كان ممن حمل لواء العلم في زمانه، فشرف بزيارة بيت الله الحرام، وزيارة قبر الرسول -صلى الله عليه وسلم- مرتين.

الثاني: إنه بلغ الغاية في الاشتغال بالكتاب والسنة، وحض الناس عليهما.

الثالث: أنه أول من قام بهدم العوائد الذميمة في بلاد السودان، وكمل ببركته على يد تلميذه عثمان بن فودي.

الرابع: أنه بلغ الغاية في العبادة والخلق الحسن والغيرة على الإسلام.

الخامس: أنه ذو بسط ودعابة، مشرف بلباس الهيبة، وهو من أعجب العجائب في شأنه.

السادس: أنه بلغ الغاية في تعظيم المصطفى صلى الله عليه وسلم.[٣٨]

قال عبد الله بن فودي تلميذ الشيخ جبريل بن عمر عن شهرة شيخه:

«وشهرته في العلماء شرقا وغربا، يغني عن ذكر شمائله؛ أخذت منه كتب أصول الفقه كالقرافي، و«الكوكب الساطع»، و«جمع الجوامع»، مع شروحها، وقرأت عليه بعض تواليفه، ولازمته، واستفدت منه كثيرا، ولقَّني كلمة التوحيد مع أخي وشيخي عثمان المتقدم، وأجازني جميع مروياته، وأعطانا «ألفية السند» الذي ألَّفه شيخه المصري مرتضى، وأجازه لنا ولجميع مروياته، وهذا الشيخ هو الذي قال فيه أمير المؤمنين أخي عثمان يمدحه:

إِنْ قِيْـلَ فِيَّ بِحُسْـنِ الظَّـنِّ مَـا قِيْـلَ فَمَوْجَـةٌ أَنَا مِـنْ أَمْـوَاجِ جِبْرِيْلَ»[٣٩]

وقد اشتد حب عبد الله لشيخه جبريل، ممَّا جعله يتردد إليه كلما اشتاق إلى لقائه كما قال:

«ولما قوي عزمي، واشتد اشتياقي إلى الشيخ جبريل، وقد سمعت أنه انتقل من موضعه «قُوْدِي»، وحلَّ على الوادي المسمى «مَجِ» -بفتح الميم وكسر الجيم المخففة - أنشأت إليه قصيدتي الجيمية، التي مدحته بها هو وأعوانه في الدين، كشيخ الإسلام: عثمان، والمصطفى بن الحاج، والفربري، وغيرهم.

وكتبتها وأوصلتها إليه، فأخذها وتأملها، وحمد الله عليها، ثم دعا لي عليها بدعوات لا أنساها، وقال: «اللهم انصر من ينصر دينك».[٤٠]

٤،٣- الشيخ الحاج محمد ابن راج مُوْدِبُ بْنُ حَمَّ بن عال[٤١]

ومن نماذج علماء نيجيريا، الذين ارتحلوا لأداء مناسك الحج، وطلب العلم في المشرق، نجد منهم أحد شيوخ الشيخ عثمان بن فودي، وشقيقه عبدالله بن فودي، وهو الشيخ المحدث الحاج محمد ابن راج، مُوْدِبُ بْنُ حَمَّ بن عال، أخذ منه الشيخ عثمان بن فودي، والشيخ عبدالله بن فودي علم الحديث دراية ورواية، كمختصر صحيح مسلم، وصحيح البخاري كله قراءة عليه، وقد أجازهما هذا الشيخ جميع مروياته، التي أخذها من شيخه المدني السندي الأصل، أبي الحسن علي السندي الصغير.

وقد مدح العلامة عبدالله بن فودي هذا الشيخ الحاج محمد بن راج لما رجع من رحلاته المشرقية لأداء فريضة الحج، وطلب العلم، والأخذ عن المشايخ، بقصيدة جيمية كما ذكر في ديوانه «تزيين الورقات بجمع بعض ما لي من الأبيات».

٤،٤- الشيخ أبو علي محمد ثنب بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سعد

وهو خال الشيخ عثمان بن فودي، وعبدالله بن فودي، أخذ منه عبدالله بن فودي كتاب «الفريدة» في النحو للسيوطي، وكان هذا الشيخ -كما يحدث عنه عبدالله بن فودي- يحفظ شرح المختصر للخرشي، ووصفه بأنه عالم وحافظ لغالب ما قرأ، ويقول عنه في «تزيين الورقات» وهو يتحدث عن رجوعه من الحج:

> «...ثم سمعنا برجوع خالنا أبي علي محمد ثنب بن عبد الله بن محمد ابن سعد العالم المشهور في قبيلتنا، ففرحنا برجوعه، لأنه عالم من علمائنا، وصالح من صلحائنا، لم يترك فينا حين خرج أفضل منه في العلم والصلاح فيما أعلم، فشمنا بُرُوْقَ وِصَالِهِ، ثم سمعنا أنه قد مات في قرية «أقدس» قبل وصوله إلينا، فحزنا عليه حزنا شديدا، لطمعنا في زيادة العلم بوصوله».[٤٢]

وقد ذهب الشيخ محمد ثنب -كما ذكر عبدالله بن فودي- إلى بلاد الحرمين، فحجَّ، وأقام هناك بضع عشرة سنة، ثم رجع وبلغ قرية أغدس، فمات هناك رحمه الله.[٤٣]

٥. أشهر علماء بلاد الحرمين الذين أخذ عنهم علماء بلاد الهوسا

٥،١- أبو الحسن السندي الصغير: قال الشيخ عبد الحي الكتاني في ترجمته

«محدث المدينة المنورة آخر القرن الثاني عشر، وهو محمد بن صادق السندي، يروي عامة عن محمد حياة السندي، والشمس بن عقيلة، وسالم بن عبد الله البصري، وعطاء المكي، وغيرهم، ولد سنة ١١٢٥هـ بالسند، ومات بالمدينة سنة ١١٨٧، له فهرسة ذكرها في إجازته للورزازي الصغير، ومن مؤلفاته: «شرح النخبة»،

وشرع في: «شرح جامع الأصول» لابن الأثير. كان أبو الحسن السندي إماماً عالماً بالسنة وآثارها، عاملاً بها، مجتهداً لا عصبية فيه، قد يعمل بخلاف مذهبه فيما ظهر له فيه الحق، على خلاف مذهب إمامه، كشيخه محمد حياة السندي، اهـ. وقال عنه الشيخ التاودي في فهرسه: إنه أعلم من لقي بالمدينة».[٤٤]

وممن أخذ عن الشيخ أبي الحسن السندي من علماء بلاد الهوسا: الشيخ محمد بن راج، كما سبق ذلك في ترجمته، نقلًا من العلامة عبدالله بن فودي.

٥،٢- هو علي بن ناصر المكيّ الحجازي، علاء الدين

فقيه من علماء الشافعية، من أهل مكة. له كتب في التفسير والأصول والحديث، منها: «تفسير القرآن الكريم» توفي سنة: ٩١٥هـ.[٤٥] أخذ منه من علماء بلاد الهوسا الشيخ محمد بن أحمد التازختي.

٥،٣- شرف الدين عبد الحق بن محمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي: قال عبد الحي الكتاني في ترجمته

«ولد سنة ٨٤٢هـ بسنباط ومات سنة ٩٣١هـ بمكة المكرمة، كان شيخ الإسلام، وصفوة العلماء الأعلام، رحل إلى مكة بأهله ليموت بأحد الحرمين، فانتعشت به البلاد، واغتبط به العباد، وأخذ عنه الناس طبقة بعد طبقة، وألحق الأحفاد بالأجداد».[٤٦]

أخذ منه من علماء بلاد الهوسا الشيخ: محمد بن أحمد التازختي.

٥،٤- عبد القادر بن علي بن محمد أبي اليمن بن محمد النويري المكي المالكي: قال السخاوي في ترجمته

«ويعرف كأبيه بابن أبي اليمن... ولد في صفر سنة ثمان وستين وثمانمائة بمكة، ونشأ، فحفظ القرآن، وابن الحاجب الفرعي، وعرضه علي وعلى البرهاني ابن ظهيرة، ويحيى العلمي المالكي، وقرأ عليه، وكذا لازمني في سماع له أشياء، وكتبت له إجازة، حكيت في التاريخ الكبير بعضها، وكذا حفظ العمدة والرسالة،... وسافر في موسم سنة ثلاث وتسعين للشكوى على خاله، ودخل الشام، وسمع من الناجي وغيره، واستمر بالقاهرة إلى موسم سنة خمس، فرجع، ولم يلبث أن تزوج قريبته ابنة الخطيب أبي بكر بن أبي الفضل النويري واستولدها».[٤٧]

أخذ منه من علماء بلاد الهوسا الشيخ: محمد بن أحمد التازختي.

٥،٥- أحمد بن علي بن أحمد بن عبد العزيز العقيلي الهاشمي النويري المكي المالكي: قال السخاوي في ترجمته

«ولد في صفر سنة ثمانين وسبعمائة بمكة، وحفظ القرآن والرسالة لابن أبي زيد، وسمع من العفيف النشاوري، وابن صديق، وأجاز له ابن حاتم، والمليجي، وأبو الهول الجزري، والعراقي،

والهيتمي، وجماعة، وحضر دروس الشريف عبد الرحمن بن أبي الخير الفاسي، وولي إمامة مقام المالكية، شريكا لأخيه، وناب في القضاء، ثم وليه استقلالا عوضا عن التقي الفاسي، ولكنه لم يتمكن من المباشرة، ولم يزل يحصل له من التجارة الدنيا الطائلة، وهو ينفدها أولا فأولا. مات في ربيع الآخر سنة سبع وعشرين، ودفن بالمعلاة، وقد طول التقي الفاسي ترجمته في تاريخ مكة».[٤٨]

أخذ منه من علماء بلاد الهوسا الشيخ محمد بن أحمد التازختي.

٥،٦- عبد العزيز بن فهد: قال عبد الحي الكتاني في ترجمته

«هو الحافظ عز الدين أبو الخير وأبو فارس عبد العزيز ابن الحافظ نجم الدين أبي القاسم وأبي حفص عمر ابن الحافظ تقي الدين أبي الفضل محمد الشريف العلوي، الشهير كسلفه بابن فهد، المكي الشافعي، ولد سنة ٨٥٠ بمكة، وسمع على والده وجده تقي الدين، واستجاز له والده جماعة منهم: ابن حجر، وأسمعه على المراغي، والزين، الأسيوطي، والبرهان، الزمزمي، وغيرهم، ثم رحل بنفسه إلى المدينة والديار المصرية، وسمع بهما وبالقدس، وغزة، ونابلس، ودمشق، وصالحيتها، وبعلبك، وحماة، وغيرها، مما لا يحصى، وجَدَّ واجتهد وتميز، وقرأ بنفسه على القاضي زكرياء، والشرف عبد الحق السنباطي، ولازم السخاوي وغيره، وانتسخ بخطه عدة كتب...وأخذ في الحجاز عن السيد السمهودي، والبرهان، ابن ظهيرة، والنور الفاكهي، وأخذ في اليمن عن جماعة من أعظمهم ابن إبراهيم الوزير، صاحب « الزهر الباسم « وغيره».[٤٩]

وأخذ منه الشيخ عبد الرحمن القصري، المعروف بسُقَّيْن من علماء بلاد الهوسا.

خاتمة وتوصيات

وفي نهاية هذه الورقة العلمية، التي تناولنا فيها الرحلات العلمية والحجية، من بلاد الهوسا إلى بلاد الحرمين، يمكن استنتاج ما يلي:

١- لقد كان لبلاد الحرمين وعلمائها أثر بارز في نشر الإسلام وتعاليمه على منهج أهل السنة والجماعة في بلاد الهوسا، بفضل هؤلاء العلماء، الذين ذكرنا نبذة عن حياتهم العلمية، وأخذهم من علماء بلاد الحرمين.

٢- إن كثرة الكتب الحديثية وتدريسها في بلاد الهوسا، مثل: الصحيحين والسنن الأربعة وغيرها من الكتب التي انتشرت سببها هذه الرحلات العلمية الحجية، التي ينقل أصحابها معهم كل ما وجدوه من الكتب النافعة، التي درسوها تلاميذهم بعد رجوعهم من بلاد الحرمين.

٣- إنَّ وجود علماء نابغين في مختلف العلوم الإسلامية في بلاد الهوسا، وتأليفهم بعض الكتب التي تدرس في هذه البلاد، لدليل قوي على تأثر هذه البلاد بالثقافة العربية والإسلامية، الموجودة في بلاد المشرق العربي ومغربه.

وأخيرًا أوصي بكتابة معجم تاريخي لعلماء بلاد الهوسا وعلماء بلاد السودان، يجمع لنا ما تناثر من أخبار علماء هذه المنطقة المغمورة، التي ما زال تاريخها في طور الجمع، فضلًا عن الدراسة والتحليل، وتحقيق ما يحتاج إلى التحقيق، من الكتب التي كتبها هؤلاء العلماء وتلاميذهم.

الهوامش والإحالات

(١) عثمان بن فودي، «تنبيه الإخوان على أحوال أرض السودان،» مختارات من مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي، الطبعة الأولى، (غسو: نيجيريا، دار اقرأ للطباعة والنشر، ٢٠١٣م) ٣-١٨.

(٢) عثمان بن فودي، «نور الألباب،» مختارات من مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي، (غسو: دار اقرأ للطباعة والنشر، ٢٠١٣م) ٣-٣.

(٣) محمد بلو بن عثمان بن فودي، «إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور،» تحقيق: علي عبد العظيم والسيد محمد أبو المجد، وطه محمد الساكت وآخرون، الطبعة الأولى، (القاهرة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٦٤م)، ٤٤.

(٤) محمد بلو، «إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور،» ٤٤.

(٥) كلمة «هوسا» تكتب في المصادر المحلية القديمة بالحاء وتكتب في العصر الحاضر من قبل كثير من الكتاب والباحثين بالهاء.

(٦) الشيخ عبد القادر بن المصطفى التوردي، «تاريخ البلاد الهوسية والسودانية وطرف من أخبار ملوكها وسلاطينها، «مخطوط في مكتبة الباحث الخاصة،٢.

(٧) المصطفى التوردي، «تاريخ البلاد الهوسية والسودانية وطرف من أخبار ملوكها وسلاطينها»، ٦.

(٨) المصطفى التوردي، «تاريخ البلاد الهوسية والسودانية وطرف من أخبار ملوكها وسلاطينها»، ٧.

(٩) المصطفى التوردي، «تاريخ البلاد الهوسية والسودانية وطرف من أخبار ملوكها وسلاطينها»، ٨.

(١٠) المصطفى التوردي، «تاريخ البلاد الهوسية والسودانية وطرف من أخبار ملوكها وسلاطينها»، ٧.

(١١) آدم عبد الله الإلوري، «الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فودي الفلاني»، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٣م) ٤٧-٤٨.

(١٢) الإلوري، «الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فودي الفلاني،» ٤٨-٤٩.

(١٣) عبد الله بن فودي، «تزيين الورقات بجمع بعض ما لي من الأبيات، (مخطوطات الغرب الإفريقي، د. م، د.ت)، ١٠٥-١٠٦.

(١٤) محمد بن شريفة، «مساهمة المغاربة في تأسيس الحركة العلمية في شمال نيجيريا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر: زيارة عبد الرحمن سقين إلى بلاد الهوسا،» كرسي التراث المغربي الإفريقي، سلسلة محاضرات، (الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط التابع لجامعة محمد الخامس، ١٩٩٣م) ١٣.

(١٥) بن شريفة، «مساهمة المغاربة في تأسيس الحركة العلمية في شمالي نيجيريا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر: زيارة عبد الرحمن سقين إلى بلاد الهوسا»، ١٦-١٧.

(١٦) عبد الله بن فودي، «تزيين الورقات بجمع بعض ما لي من الأبيات» تحقيق: د. عمر محمد بوي، الطبعة الرابعة، (كانو: دار الأمة، ٢٠١٨م) ١٠٨-١٠٩.

(١٧) أحمد بابا التنبكتي، «نيل الابتهاج بتطريز الديباج»، تحقيق: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، الطبعة الثانية، (طرابلس الغرب: دار الكاتب، ٢٠٠٠م) ١/٥٨٧.

• أحمد بابا التنبكتي، «كفاية المحتاج بمعرفة من ليس في الديباج»، تحقيق: الدكتور علي عمر، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م) ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(١٨) محمد بلو، «إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور»، ٥١.

(١٩) التنبكتي، «نيل الابتهاج بتطريز الديباج»، ١/٥٨٧.

التنبكتي، «كفاية المحتاج»، ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٢٠) التنبكتي، «نيل الابتهاج بتطريز الديباج»، ١/٥٨٧.

التنبكتي، «كفاية المحتاج»، ٢/٢٢٩.

(٢١) له ترجمة في: «نيل الابتهاج» لأحمد بابا التنبكتي، و:«كفاية المحتاج»، أحمد بابا التنبكتي، و:«فتح الشكور»، للطالب محمد بن أبو بكر الولاتي، ٢٧.

(٢٢) التنبكتي، «نيل الابتهاج بتطريز الديباج»، ١/١٣٧.

(٢٣) التنبكتي، «كفاية المحتاج»، ٧٢/١.

(٢٤) التنبكتي، «كفاية المحتاج»، ٧٢/١.

(٢٥) التنبكتي، «كفاية المحتاج»، ٧٢/١.

(٢٦) عبد الحي الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات»، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢م) ٩٨٧/٢.

(٢٧) الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات،» ٩٨٨/٢.

(٢٨) انظر ترجمته في: «تاريخ عجائب الآثار»، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ١٦٨/٢. و:»فهرس الفهارس»، عبد الحي الكتاني، ١٠٢٣/٢.

(٢٩) الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات ...»، ١٠٢٣/٢.

(٣٠) الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات ...،» ١٠٢٣/٢.

(٣١) محمد بلو، إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، ٥١.

(٣٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، (بيروت: دار الجبل، ١٩٧٨م)، ٤٥٣/١ .

(٣٣) الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٢٣٨/١.

(٣٤) الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٢٣٨/١.
- إسماعيل البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (إسطنبول: وكالة المعارف، ١٩٥١م) ٣٢٥/٢.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، (بيروت: دار العلم الملايين، ١٩٨٠م)، ٦٧/٧.

(٣٥) الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٢٣٨/١.

(٣٦) عبد الله بن فودي، إيداع النسوخ بمن أخذت عنه من الشيوخ، تحقيق: الفاتح قريب الله الناصر الكبرى، (نيجيريا: كانو مكتبة الشيخ مالم كبر، ١٤٣٤هـ)، ١٦-١٧.

(٣٧) محمد بلو، إنفاق الميسور، في تاريخ بلاد التكرور، ٥٤.

(٣٨) محمد بلو، إنفاق الميسور، في تاريخ بلاد التكرور، ٥٤.

(٣٩) بن فودي، إيداع النسوخ بمن أخذت عنه من الشيوخ، ١٦-١٧.

(٤٠) بن فودي، تزيين الورقات بجمع بعض ما لي من الأبيات، ٤٩.

(٤١) بن فودي، تزيين الورقات بجمع بعض ما لي من الأبيات، ٥١-٥٣.

(٤٢) بن فودي، تزيين الورقات بجمع بعض ما لي من الأبيات، ٦١.

(٤٣) ابن فودي، تزيين الورقات بجمع بعض ما لي من الأبيات، ٦١.

(٤٤) الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ...، ١٤٩/١.

(٤٥) الزركلي، الأعلام، ٢٧/٥.

(٤٦) الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات ...، ١٠٠٠/٢.

(٤٧) شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت)، ٢٧٩/٤.

(٤٨) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٨/٢.

(٤٩) الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات ...، ٧٥٥/٢.

ظاهرة انتشار التعليم العربي في النيجر: الواقع والتحديات

د. جمال الدين محمد، أستاذ مساعد، كلية اللغة العربية والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية بالنيجر، خبير التعليم العربي العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نيامي.

شهد التعليم العربي في النيجر منذ بداياته الأولى في مراكز الحضارة الإسلامية القديمة بالنيجر ازدهارًا كبيرًا، وما برح اليوم يحقّق تطوّرًا ملحوظًا، وانتشارًا واسعًا بجميع أنواعه وأشكاله، وكل هذا بسبب إقبال النيجريين على التعليم الإسلامي في أنحاء البلاد كافة، التي تبلغ نسبة المسلمين فيها ٩٨٪.

فعلى غرار الدول الإسلامية عامة، ودول إفريقيا جنوب الصحراء بخاصة، فإنّ مؤسسات التعليم العربي في النيجر قد بدأ ظهورها منذ وقت مبكر، ثم انتشرت في جميع أنحاء البلاد، ومن أشهر مؤسسات التعليم العربي في النيجر اليوم: المدارس القرآنية، والمجالس العلمية، والمدارس العربية الفرنسية الحديثة (Ecoles Franco Arabe) من الابتدائية حتى الجامعة.

وهذه الدراسة التي نقدمها تهدف إلى توصيف وتحليل ظاهرة انتشار التعليم العربي في النيجر، وتشخيص التحديات الراهنة، واقتراح الحلول الناجعة لترقية هذا التعليم، وذلك من خلال طرح تساؤلات جوهرية عدة، وأهمها: كيف نشأ التعليم العربي في النيجر؟ وكيف تطور؟ وما أنواع مؤسسات التعليم العربي في النيجر؟ ومن يرعى التعليم العربي في النيجر ويدعمه؟ وما الإنجازات التي حقَّقها التعليم العربي في النيجر؟ وما التحديات التي تواجه التعليم العربي في النيجر؟ وسوى ذلك.

المبحث الأول - نشأة التعليم العربي في النيجر وتطوره

نشأة التعليم العربي في النيجر

السائد اليوم في النيجر هو التعليم الحديث، أو ما يطلق عليه بعضهم: «الاستعماري»، ومع ذلك، فإنّ المراجع تؤكد أسبقية التعليم العربي في هذا البلد؛ إذ إنّه قد عُرف في بعض أراضي البلاد منذ القرون الأولى، أي من القرن (١١ – ١٣م).[١] وكانت بداياته الأولى «في دول غربي إفريقيا الناطقة بالفرنسية، قد ارتبطت بدخول الإسلام إلى المنطقة، منذ القرن الأوّل الهجري»،[٢] بسبب الدافع الديني أوّلاً،[٣] ثم تطوّر بعد ذلك

نتيجة لمكانة اللغة العربية، التي أصبحت بمرور الأيام اللغة الثقافية الأولى في المنطقة، باعتبارها لغة الثقافة الإسلامية بصفة عامة. فقد أحرزت هذه اللغة مكانة سامية في نفوس سكان المنطقة، الذين اهتموا بتعلّمها، واستعمالها في الأغراض الدينية، والتعليمية، والمراسلات بين الأشخاص، أو بين السلاطين، كما تستعمل في ميدان تسجيل المعاملات التجارية».[٤]

والتعليم العربي في دول إفريقيا جنوب الصحراء قد بدأ عند نشأته الأولى، بصورة متشابهة، في رحاب المساجد والمدارس، على يد علماء من العرب والبربر، ثم حلّ محلّهم تدريجيًّا معلمون أفارقة، ابتداء من القرن الرابع عشر.[٥] وكانت المدارس القرآنية، والمجالس العلمية، ومؤسسات التعليم العربي، الأولى التي سجّلت تاريخًا مشرِّفًا في نشر الإسلام واللّغة العربية، وبناء الحضارة الإسلامية في النيجر، وعرفت فترات عطاء وازدهار، إلى أن جاء الاستعمار الفرنسي، الذي سعى إلى تشويهها، وتشكيك الناس في جدواها.

المدارس القرآنية في النيجر

للمدارس القرآنية في إفريقيا جنوب الصحراء تسميات كثيرة، فتسمى في تشاد: (الخلاوي)، وفي النيجر: (MAKARANTA)، وفي مصر: (الكتّاب)، وفي المغرب العربي: (الرباط)، وفي موريتانيا: (المحضرة)، وفي السودان: (المسيد أو الخلوة)... إلخ.[٦] وهذه المدارس في النيجر هي مجالس تُنظَّم في المنازل، وجوار المساجد، وظلال الأشجار.[٧] وقد نشأت مع دخول الإسلام المبكر في الأطراف الشمالية لبلاد النيجر، في مناطق: (آيير)، و(كاوار)، و(تكدّا)، وغيرها، وازدهرت وتطورت في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، بقيام الممالك الإسلامية الإفريقية، وتأثيرها في كل من مملكة مالي، وكانم، وبلاد الهوسا في شمالي نيجيريا.[٨] وانتشرت المدارس القرآنية في النيجر، ولم يستطع الاستعمار إيقاف انتشارها في البلاد؛ فيذكر أحمد الشفيع، أنّ «كتاتيب تحفيظ القرآن في تطور مستمر، وخاصة في السنوات الأخيرة، التي تقوَّت فيها هذه الكتاتيب، وانتشرت في جميع القرى النيجرية».[٩] ويرجع هذا الانتشار إلى حرص النيجريين على التعليم الإسلامي؛ إذ «إنّ كثيرًا من المواطنين، يبعثون بأولادهم إلى هذه الكتاتيب، لتعلّم أجزاء من القرآن، قبل بعثهم إلى المدارس الفرنسية أو العربية، بل إنّ كثيرًا من أولياء الأطفال، المسجلين بالمدارس الفرنسية، والعربية – أيضًا – كانوا يبعثون بأولادهم إلى تلك الكتاتيب في أوقات الفراغ (فترات العطل المدرسية)، لتعلم القرآن فيها».[١٠]

ومع صعوبة تقديم إحصائيات دقيقة للمدارس القرآنية في النيجر اليوم، فإنّ ما وقفنا عليه من إحصائيات حولها تؤكد هذا التطور والانتشار؛ ففي العام ١٩١٤م بلغ عدد المدارس القرآنية ٩٣٢ مدرسة، ثم بلغ ٩٧٠ مدرسة في العام ١٩٢٠م.[١١] وجاء في تقرير أحدث من إعداد برنامج دعم التعليم العربي الفرنسي في النيجر، أنّ عدد المدارس القرآنية في النيجر قد وصل الآن إلى ٥٠٠٠٠ مدرسة قرآنية.[١٢]

ولأهمية المدارس القرآنية في منظومة التعليم العربي في النيجر، فقد اهتم بها المستشرق الفرنسي أوليفي ميني، (Olivier Meunier) في تقرير له بعنوان: المدارس القرآنية في (مرادي)، فذكر «بأنّها عالم تعليمي، ومراكز لمحو الأمية باللغة العربية والأعجمية، تستغلها الدولة كمصادر تربوية في المناطق التي يكثر فيها المسلمون، وخاصة إذا كانت الدولة غير قادرة على تعميم التعليم الحديث في تلك المناطق».[١٣] ويصفها أبوبكر حسين مدير التعليم العربي السابق، بأنها «أكبر شبكة تربوية، تتمتع بها النيجر منذ قرون عديدة».[١٤]

إنّ هذه الوظيفة التربوية للمدارس القرآنية، التي أشار إليها «ميني» و"أبوبكر حسين"، تدفعنا إلى الاعتراف بالدور التربوي، الذي تلعبه هذه المدارس في النيجر؛ إذ إنّها نشأت تحت راية الإسلام، وتسعى في جميع أماكن وجودها وانتشارها إلى تربية أبناء المسلمين، وترسيخ تعاليمه في الجوانب الروحية والنفسية والعقلية وغيرها.[١٥] فالمدارس القرآنية في النيجر، قد هدفت - منذ نشأتها الأولى - إلى نشر العلوم الدينية من جهة، وتكوين الإنسان القوي الفاعل والمؤثر في مجتمعه، من جهة أخرى.[١٦]

والمدارس القرآنية في النيجر -الآن- كثيرة ومتنوعة، ويعود تنوعها إلى التوزيع الرسمي للمؤسسات التعليمية في البلاد؛ إذ إنّ الدولة النيجرية الحديثة، والجهات الغربية التي تدعمها في تطوير التعليم الحديث في البلاد، ما زالت تصنف كل المدارس العربية الإسلامية غير الرسمية ضمن المدارس القرآنية، ولا يكون للدارس فيها مستقبل وظيفي تضمنه له الدولة.

وبسبب ذلك، تتعمد دولة النيجر تهميش المدارس القرآنية، والمدارس التي في حكمها، ولا تعترف بها ضمن مؤسساتها التعليمية، ولا تموّلها، ولا تتعامل رسميًّا مع المنتسبين إليها. ورغم هذا التهميش، فإنّ المدارس القرآنية في النيجر اليوم، في تطور مستمر، بسبب ما تجده من دعم شعبي.[١٧]

ولا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ المدارس القرآنية أو (الكتاتيب) في النيجر هي مؤسسات التعليم العربي الأولى، التي عُرفت في البلاد، ويقتصر دورها على حضانة الأطفال، وتحفيظهم شيئًا من القرآن الكريم على ألواح خشبية، فيجتمعون في باحة المنزل، أو تحت ظل الأشجار، أو غيرها، وتقدم لهم المادة التعليمية حسب مستوياتهم، وقدراتهم العقلية، بحيث لا يكاد التلميذ يشارك غيره في مادته التعليمية، باستثناء المبتدئين، الذين يشتركون جميعهم في دراسة الهجاء العربي، وتنقسم هذه المدارس في النيجر حسب أماكن توطينها إلى نوعين:

أ ـ المدارس القرآنية الهوساوية، وهي التي تنتشر في مناطق: (مرادي، وزندر، ونيامي، ودوسو، وطاوا، وديفا)، ومن أبرز ملامح هذا النوع، أن يتولى الشيخ شؤون تلاميذه؛ فيسكنون في منزله، ويتنقلون معه في الغابات القريبة والبعيدة، ويتعلمون الأصوات العربية باللهجة المحلية (هوسا أو زرما...) عند جميع المبتدئين، كما أنه نظرًا لقلة موارد المعلم الاقتصادية ومحدوديتها، بحيث يستحيل عليه توفير الأكل

والمستلزمات الضرورية لتلاميذه، فإنّ هؤلاء التلاميذ يتسولون في شوارع المدن وفي القرى، وإن كانوا منحدرين من أسر غنية، بدليل كون المجتمع الهوسوي، ومن تأثر به، ينظر إلى أن تفرغ الطالب لدراسة القرآن الكريم، وخدمته لمعلم القرآن واجب ديني يجب القيام به، والتلاميذ في هذه المدارس يقيمون في سكن المعلم طيلة أيام تحصيلهم، ولا يسمح لهم بالعودة إلى أهلهم، إلا بعد ختم القرآن كاملًا.

ب ـ المدارس القرآنية الطوارقية والعربية، وتنتشر في مناطق (آيير، وكاوار، وكّدا)، وفي بعض المدن الكبيرة، ومن ملامحها، أنّ التلميذ يذهب إلى المدرسة في الفترة الصباحية والمسائية، يتلقى تعليمه الديني، كما هو الحال في المدارس النظامية، ثم يعود إلى بيته، وأنّه يقرأ الهجاء العربي باللغة العربية، دون اللجوء إلى لغة وسيطة.

ويعد هذا النوع من المدارس القرآنية التقليدية، هو الأكثر انتشارًا في النيجر اليوم، ويسير على المسطرة المنهجية المتقاربة بين جميع الكتاتيب، في غربي إفريقيا، وأنّه «لا توجد وثيقة تربوية اتفق عليها المدرسون بالكتاتيب القرآنية».[١٨] وهذه المسطرة المنهجية هي:[١٩]

١ ـ يحفظ التلميذ سورًا قصيرة من القرآن الكريم من السن السابعة بالتلقين.

٢ ـ تكتب للتلميذ الحروف الهجائية العربية على اللوح بدون شكل، ثم إذا أتقنها، فتكتب له بالشكل.

٣ ـ تكتب له الآيات القرآنية مشكَّلة على اللوح الخشبي.

٤ ـ تكتب له السور القصار مشكَّلة على اللوح.

٥ ـ يبدأ كتابة الأثمان والأحزاب بنفسه إذا أتقن الكتابة.

٧ ـ لا يسمح للتلميذ بالانتقال من حزب أو ثمن إلى آخر، إلا إذا حفظ الحزب أو الثمن الذي كتبه.

٨ ـ إذا أتم التلميذ حفظ القرآن كاملًا، تلزمه كتابته كاملًا في الأوراق.

٩ ـ لا يسمح للتلميذ مغادرة المدرسة، إلا بعد عرض حفظه مرّات عديدة، أمام المعلم أو أعوانه.

١٠ـ إنّ التعليم في المدارس القرآنية، يكون في الفترتين الصباحية والمسائية، وذلك من يوم السبت إلى يوم الأربعاء.

١١ـ للتلاميذ يومان للاستراحة: يوم الخميس ويوم الجمعة.

١٢ـ للتلاميذ عطلة في أثناء الأعياد والمناسبات الدينية.

١٣ـ لا يسمح اختلاط الذكور بالإناث في هذه المدارس القرآنية.

ولوحظ على المدارس القرآنية في النيجر ملاحظات عدة، تجعل الحكومات تهمشها، وأهمها أنه على الرغم من أنّ «انتشار الكتاتيب، هو العامل الأول المساعد في ترسيخ الدين الإسلامي، ونشر اللغة العربية في منطقة غربي إفريقيا»[٢٠] إلا أنّ المدارس القرآنية في النيجر، وإنّ كانت تستعمل اللغة العربية في التعليم، وقراءة الهجاء

العربي للمبتدئين، وأن القرآن الكريم نفسه يقرأ باللغة العربية؛ فإنّ استخدام اللغة العربية عند علماء وتلاميذ هذه المدارس، لا يتعدى هذا الجانب، بسبب أنّ «المسلمين في النيجر، لا يتعلمون العربية من أجل استخدامها في حياتهم اليومية، أو في معاملاتهم، بل من أجل أنْ يتعلموا كتاب ربهم، ويفهموا أمور دينهم».[٢١]

ولأنّ بقاء هذه المدارس على هذه الحال، يوسع الهوة بين الأطفال الذي يتعلمون في المدارس النظامية، والأولاد الذين يتعلون في المدارس القرآنية، فإنه ابتداء من العام ٢٠٠٠م، طبقت دولة النيجر عدة برامج لإصلاح المدارس القرآنية وتحديثها، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وأهمها:

١ ـ منذ العام ١٩٩٠م، أجرت وزارة التربية عدة برامج لإدخال الدراسة القرآنية في المدارس النظامية، لقلة عدد أساتذة اللغة الفرنسية، وازدياد عدد المتعلمين، وتطور ذلك في العام ٢٠٢٣م، فشرعت الحكومة إلى تحديث المدارس القرآنية بطلب من البنك الدولي واليونيسيف، وذلك لرفع نسبة التعليم في البلاد، حيث لوحظ بأنّ عددًا كبيرًا من الأولاد، الذين بلغوا سنّ التمدرس، لم يسجلوا في المدارس الرسمية، بل ذهبوا إلى المدارس القرآنية؛ فوضع برنامج لإلحاقهم في المدارس النظامية، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية، عبر مشروع تحديث المدارس القرآنية PAREC، في إطار مشروع دعم التعليم العربي الفرنسي في النيجر PAEFAN، وكان الهدف من المشروع ربط المدارس القرآنية بالمدارس النظامية الفرنسية العربية، وطبق البرنامج على مئة مدرسة قرآنية رائدة، يتم اختيارها في عدة مناطق من البلاد، ويتعلم التلاميذ في هذه المدارس علم الحساب، والقراءة، والكتابة باللغة الفرنسية، وقد وضعت مناهج للمشروع، ويدرس التلميذ لمدة ست سنوات، ويتوج التلميذ دراسته بالحصول على شهادة رسمية لنهاية المرحلة الابتدائية للمدارس القرآنية المتطورة، إلا أنّ هذا البرنامج، قد أوقف بعد ست سنوات، أي بعد تخريج الدفعة الأولى فقط، بسبب توقف التمويل، وهذا رغم أنّ البرنامج أعطى نتائج إيجابية ومشجعة.

٢ ـ ومن تحديث المدارس القرآنية في النيجر - أيضًا - ما قامت به الإدارة العامة لمحو الأمية، والتربية غير النظامية DG AENF بتمويل من مركز الدراسات والتعاون العالمي CECI، واستهدف البرنامج الأولاد بدون سن محددة، يتعلمون ما يسمى (Ajami)، وهو كتابة اللغات المحلية بالحرف العربي، كما يتعلمون الخياطة والطبخ... إلخ.[٢٢]

٣ ـ تقوم دولة النيجر - حاليًّا - بعمل مشابه لما قام به مشروع تحديث المدارس القرآنية PAREC، إلا أنّه في هذه المرة بتمويل البنك الدولي، والهدف منه تحديث ١٠٠ مدرسة قرآنية (MAKARANTA) في إطار مشروع سُمِّي Nigerlire projet، وهدف هذا المشروع، هو تأهيل التلاميذ في هذه المدارس على القراءة والكتابة، إلا أنّ هذه التجربة لا تزال قيد الدراسة، وبدأت تعقد لها الورشات، لوضع البرامج الدراسية، وتأليف الكتب التعليمية الخاصة بهذه المدارس.[٢٣]

المجالس العلمية في النيجر

المجالس العلمية في إفريقيا جنوب الصحراء عامة، وفي النيجر خاصة، هي «بمثابة المرحلة العليا بالنسبة للكتاتيب»،[٢٤] وكان التلميذ عندما يختم القرآن الكريم، «يوجه إلى تعليم العلوم الدينية من أحد شيوخ قريته، أو القرى المجاورة، أو غيرها، ولم تكن هناك مدارس بالمعنى المتعارف عليه في الشرق...».[٢٥]

وتمثّل المجالس العلمية أهم الجوانب للتعليم العربي في النيجر، وكانت قديمًا تنظم في المساجد والبيوت، وتؤدي دورًا كبيرًا في نشر اللغة العربية وآدابها، والمعارف الإسلامية، وهي التي خرّجت العلماء الذين نبغوا في علوم اللغة والشريعة الإسلامية، فعدّوا روّاد الثقافة العربية الإسلامية في البلاد، ومن أبرز هؤلاء العلماء: أبو إسحاق الكانمي، (ت: ٦٠٨ أو ٦٠٩هـ) ومحمد بن أحمد التزخيتي، (ت: ٩٣٦ هـ) والعاقب بن عبدالله الأنوسماني (القرن١٠هـ)، وشمس الدين النجيب بن محمد التيجداوي الأنوسماني،[٢٦] وعثمان بن فوديو الذي درس في مجالس العلم بأغاديس، على يد جبريل بن عمر، «ولازمه في بلاد آيير، واستفاد منه».[٢٧]

ولا يختلف تاريخ نشأة المجالس العلميّة في النيجر، عن تاريخ نشأة المدارس القرآنية فيها، لأنه يعود هو الآخر إلى تاريخ دخول الإسلام إلى البلاد، فَعُرِفَ نظام المجالس العلمية أوّلًا في مناطق (أغاديس)، و(طاوا)، و(زندر)، و(ساي)، التي قامت فيها أهم المراكز الدينية العريقة في النيجر، ومن أشهرها: مراكز كاوار (Kawar)، ومراكز تيجيدا (Tiguidda)، ومراكز الآيير(Air)، ومراكز (كانم وبرنو)، و(كنجاري)، و(داماغارام)، ومراكز النيجر الأوسط، و(الآدار)، والنيجر الغربي.[٢٨]

وكان في بداية هذه المجالس، يتولى التدريس فيها كوكبةٌ من العلماء الوافدين، أمثال: الشيخ عبدالكريم المغيلي، وجلال الدين السيوطي، والشيخ سيدي البغدادي، ثم تولى التدريس فيها لاحقًا العلماء الذين تخرجوا على يد هؤلاء الشيوخ، أمثال شمس الدين التغداوي، وجبريل بن عمر، والعاقب الأنصماني، ومحمد جوبو... إلخ.

وبدأ التعليم العربي في النيجر يعرف تراجعًا ملحوظًا، في أثناء فترة الاستعمار وما تلاها؛ وذلك بسبب موقف الاستعمار السلبي تجاه الإسلام والثقافة العربية، وتشابك عوامل أخرى أدّت إلى تراجع التّعليم العربي في المجالس العلمية، ومن أبرزها: نشأة التعليم الحديث، ووفاة الكثير من العلماء القدامى، الذين دافعوا عن هذا التعليم، وحرصوا على نشره.[٢٩] وكان من بين أهم أهداف الدراسة في المجالس العلمية بالنيجر آنذاك:

- تأهيل الطلاب إلى شرح أمهات الكتب اللغوية والشرعية، والتعليق عليها.
- والمجالس العلمية في النيجر ليست بصورة واحدة، بل هي نوعان:

النوع الأول: مجالس تُنظَّم في رحاب المساجد والجوامع، وفي الغابات والصحارى، وتوجد بدرجة متفاوتة في مناطق النيجر الثمانية: (أغاديس، نيامي، زندر، طاوا، تيلابيري، دوسو، ديفا، مرادي).

النوع الثاني: مجالس تُنظَّم في غرف يخصّصها العلماء في بيوتهم، وتسمى (الدهاليز)، وتنتشر الآن في منطقة (أغاديس، طاوا، زندر) فقط، وهي وراثة في الأسرة، يخلف كل عالم بعد وفاته ابنه، الذي يتولى التدريس في هذه المجالس.

وعند تحليل الواقع العلمي والتربوي في المجالس العلمية في النيجر، وغيرها من الدول الإسلامية في إفريقيا، فسنجد أنّ النظام التعليمي فيها، لا يختلف كثيرًا عمَّا كان عليه في الماضي، وإن بدت فيه اليوم بعض التغييرات، نتيجة للتراجع الذي عرفته المجالس العلمية اليوم.

وكانت الطريقة المتبعة في عرض الدروس في نظام المجالس، هي أنْ نجد في مسجد واحد مجالس علمية في كل فن من فنون العلم، ومن أشهرها: مجالس الفقه، واللغة، والنحو، والحديث، وللمتعلم حرية الانضمام إلى أي حلقة شاء، وله أنْ يختار أيَّ أستاذ يريد،[٣٠] «ويستمر التدريس من الصباح إلى المساء، إلا في أيام العطل، كيومي الخميس والجمعة، وعيدي الفطر والأضحى؛ يقرأ المدرس نصا من كتاب أو من حفظه، ويترجمه كلمة كلمة للمبتدئين، ثم يشرحه بلغته، والطلاب المتقدمون يقرؤون من الكتاب، والشيخ يترجم الكلمات الجديدة، ثم يشرح الكل».[٣١]

أما بخصوص العلوم التي يدرسها الطلاب في الحلقات العلمية بالنيجر، فهي الدروس نفسها التي يدرسها الطلاب في بلاد المغرب، وبعض أجزاء مناطق السودان الأوسط والغربي، ومنها: علم التفسير، والفقه وأصوله، والأدب العربي، والنحو والبلاغة والعروض، والتوحيد، والمنطق، وعلم الفلك، والحساب، والسيرة، والتاريخ.[٣٢]

وتجدر الإشارة هنا، أنّ للّغة العربية مكانة مرموقة في نظام المجالس العلمية بالنيجر؛ لأنّ الكتب التي تدرَّس مؤلفة باللغة العربية، وقراءتها أيضًا تكون بالعربية، وتدل النّتاجات العلمية والأدبية، التي خلّفها علماء النيجر القدامى، على تمكنهم من اللغة العربية، التي يتعلمونها في المجالس العلمية.

وللوقوف على بعض هذه المؤلفات، التي كتبها علماء النيجر القدامى باللغة العربية، فتكفي زيارة قسم المخطوطات العربية والعجمية، وهو (أحد أجنحة معهد البحوث في العلوم الإنسانية التابع لجامعة عبد مومني بنيامي)، حيث نجد ما يبلغ نحو ٣٠٠٠ مخطوطة باللغة العربية، نشرت عام ١٩٨٥م، وتتناول هذه المخطوطات موضوعات مدروسة، منها التاريخ، وعلوم الدين، والفلك، والأدب العربي، والشعر باللهجات الإفريقية المكتوبة بالحرف العربي، وعلوم الشريعة، والفقه، وسير الرجال، وغيرها.[٣٣]

وبذلك كله، يكوِّن التعليم العربي القديم في النيجر ميراثًا حضاريًّا، ما انفك يخرِّج العلماء في مجال اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وهذا رغم التحديات التي تواجهه.

المبحث الثاني - التعليم العربي الرسمي في النيجر: نشأته وتطوره

التعليم العربي الأساسي والمتوسط

- **الإدارة والإشراف العلمي والتربوي**

منذ الستينيات، تعترف حكومة النيجر في نظامها التعليمي العام بتعليم عربي رسمي، تشرف عليه الحكومة، وتضع سياسته عن طريق وزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم العالي، وهذا بعد صدور القرار رقم 65/ 053/ 1965/ PRN/ du 30 Avril، الذي حوّل الإشراف على المدارس العربية الفرنسية إلى وزارة التربية الوطنية.[٣٤] والقرار رقم 005/ MEN لـ Janvier ١٩٦٦م، يقرّ باعتراف الدولة بالتعليم العربي، ضمن منظومتها التعليمية، وأنشأ لهذا التعليم عام ١٩٧٩م إدارة مركزية،[٣٥] تسمى إدارة التعليم العربي (DEA)، وهي إحدى الإدارات المركزية لوزارة التربية الوطنية، ومقرها في نيامي، وكان أول مدير للتعليم العربي في النيجر هو القاسم البيهقي المختار رحمه الله (١٩٢٨-٢٠٠٤م)، الذي ولد في طاوا، وتخرَّج في الأزهر الشريف، وكان ضمن البعثة الطلابية الأولى إلى البلدان العربية.[٣٦] ثم تطورت هذه الإدارة، عندما ازداد إقبال النيجريين على هذا النوع من التعليم العربي الرسمي في العام ١٩٩٠م.

وبناء على هذا التطور، قسمت هذه الإدارة بقرار وزاري رقم 245 2001/ RT/ MESS/ PRN/ لـ٢٦ نوفمبر ٢٠٠١م[٣٧] إلى إدارة للتعليم الأساسي، وإدارة للتعليم المتوسط، وإدارة للتعليم العالي، وتتوفر في كل منطقة، إدارة إقليمية للتعليم العربي، تتبع الإدارة الجهوية للتعليم، التابعة لوزارة التربية الوطنية، و«يُسيِّر كل فرع إداري، أحد المتخصصين في التعليم العربي».[٣٨]

وتتبع كل إدارة إقليمية مفتشيات للتعليم العربي، وقد أنشأت وزارة التربية الوطنية مفتشيات خاصة، ابتداء من العام ١٩٩٩م، وعرفت هذه المفتشيات تطورات ملحوظة، وكانت في نشأتها الأولى منحصرة في أربع مفتشيات، وهي: ١- مفتشية التعليم الابتدائي في (نيامي)، ٢- مفتشية التعليم الابتدائي في (زندر) ٣- مفتشية التعليم الإعدادي والثانوي في (نيامي). ٤- المفتشية المختلطة في (مرادي)، التي تشرف على التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي،[٣٩] ثم تطور عدد مفتشيات التعليم العربي في النيجر، وبلغت مفتشيات التعليم الابتدائي ثماني مفتشيات، وبلغت مفتشيات التعليم الإعدادي والثانوي خمس مفتشيات.[٤٠] وفي إحصائيات عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م، وصل عدد مفتشيات التعليم العربي التابعة لإدارة التعليم الأساسي ثماني مفتشيات، ووصل عدد المستشارين التربويين ٢٤ مستشارًا،[٤١] أما المفتشيات التابعة لإدارة التعليم المتوسط والثانوية فقد وصلت هي الأخرى في العام الدراسي٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى ثماني مفتشيات، ولكل منطقة من مناطق النيجر مفتشية واحدة.[٤٢]

ومنذ العام ٢٠١٠م إلى اليوم، تقوم الدولة النيجرية بمجهودات كبيرة، لتطوير الأطر الإدارية والتعليمية التابعة لإدارة التعليم العربي، إلا أنه حتى الآن لا تتوفر إحصائيات حديثة حول عدد مفتشيات التعليم العربي، وعدد المستشارين التربويين، وعدد المفتشين...إلخ، وهذا بسبب غياب إدارة إحصائيات خاصة للتعليم العربي في النيجر.

• المدارس العربية الفرنسية في النيجر

نشأت أول مدرسة عربية فرنسية (Franco / Arabe) في ساي عام ١٩٥٧م، لتكون النوع الرسمي للتعليم العربي في النيجر، ونشأ أول معهد إعدادي في نيامي عام ١٩٧٣م، ومعهد إعدادي آخر في زندر عام ١٩٨٢م، ثم تأسس أول معهد ثانوي في نيامي عام ١٩٨٤م، لتكتمل به حلقات التعليم النظامي للمدارس العربية الفرنسية في النيجر.

ويشهد التعليم العربي في النيجر اليوم انتشارًا واسعًا في جميع مناطق النيجر، عن طريق المدارس العربية الفرنسية؛ فقد لوحظ اطراد واستمرار التطور، الذي تحققه المدارس العربية النظامية في جميع مراحله، من الابتدائية إلى الثانوية، ليشمل مناطق النيجر كافة.

وبلغ عدد هذه المدارس في أغاديس ٢٦ مدرسة، وفي ديفا ١٩مدرسة، وفي دوسو ٤٠ مدرسة، وفي مرادي ٣١ مدرسة، وفي طاوا ٢٧مدرسة، وفي تيلابيري ٥٨ مدرسة، وفي زندر ٧٨ مدرسة، وفي نيامي ٢٨مدرسة، ويبلغ إجمالي عدد هذه المدارس العربية الفرنسية الرسمية في النيجر ٣٠٦ مدارس. (بحسب مصادر رسمية).

كما عرفت هذه المدارس العربية الفرنسية في السنة الدراسية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م تطورًا آخر؛ فبلغ عدد مدارس المرحلة الابتدائية (٦٥٠) ستمائة وخمسين مدرسة ابتدائية، وبلغ عدد المعاهد الإعدادية (٣٠) ثلاثين معهدًا، كما بلغ عدد المعاهد الثانوية (٥) خمسة معاهد.[٤٣]

والجدير بالملاحظة، أنّ هذه المدارس رغم ما تشهده اليوم من انتشار متزايد سنويًّا، إلا أنها غير قادرة على استيعاب كل أبناء النيجر، الذين بلغوا سنّ التمدرس؛ وذلك ما أدى إلى إنشاء مدارس خاصة، على غرار المدارس العربية الفرنسية الحكومية، تضم كل المراحل من ابتدائية إلى ثانوية، ولا تقل أعدادها أهمية عن المدارس الحكومية.

وزاد اهتمام الدولة لهذه المدارس العربية الفرنسية في النيجر، نتيجة للدور الذي تلعبه في رفع نسبة التعليم في البلاد؛ فقد بلغ المجموع العام لتلاميذ المدارس الفرنسية التقليدية ١,١٠٦,٣٥٩ تلميذًا و١١٨,٧٥٢ تلميذًا بالنسبة للمدارس العربية الفرنسية، ليكون المجموع العام لتلاميذ المرحلة الابتدائية في النيجر ١,٢٢٥,١١١ تلميذًا.[٤٤]

وتشير إحصائيات العام ٢٠٢٢م، وهي أحدث الإحصائيات التي تتعلق بعدد المدارس العربية الفرنسية، وعدد التلاميذ فيها، إلى التطور الذي يشهده هذا النوع من التعليم العربي في النيجر، وذلك حسب الآتي:

أ ـ روضة الأطفال الفرنسية العربية (تعليم عربي).[٤٥]

المنطقة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
أغاديس	٢٠	١٣٨٠
ديفا	١٤	٨١٣
دوسو	٧	٤٧٨
مرادي	١٨	٨٨٥
نيامي	٧٧	٤٦٩٢
طاوا	٢٢	٩٢٦
تيلابيري	٣٩	١٨٧١
زندر	١٧	١١٢٣
المجموع	٢١٤	١٢١٦٨

ب ـ الابتدائية العربية الفرنسية Medersa (تعليم عربي).[٤٦]

المنطقة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
أغاديس	١٢٥	١٥٨٢٣
ديفا	١٦٢	١٨٥٨٢
دوسو	٣٠٥	٣٠٦٧٨
مرادي	٣٠٠	٥٠٩٢٧
نيامي	١٧٧	٤٨٠٢٥
طاوا	٣٦٠	٥٥٨٦٦
تيلابيري	٣٦٢	٤٤٩٦٠
زندر	٤٧٢	٦٢٠١٥
المجموع	٢٢٦٣	٣٢٦٨٧٦

جـ ـ الإعدادية الفرنسية العربية (التعليم العربي).[٤٧]

المنطقة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
أغاديس	١١	٢٠٨٩
ديفا	٣	٧٣١
دوسو	١٧	٢٣٧٦
مرادي	٢٣	٦٢٩٣
نيامي	٥	٢٢٤٧
طاوا	٢٩	٤٧٠٨
تيلابيري	٢٧	٣٢٦٤
زندر	١٧	٥٨٨٥٧
المجموع	١٣٢	٢٦٠٦٨

د ـ الثانوية العربية الفرنسية CES (التعليم العربي)[٤٨]

المنطقة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
أغاديس	٢	١٨١٦
ديفا	٣	٢٠٩١
دوسو	٧	٣٩٥٣
مرادي	٥	٥٥٠٢
نيامي	١٠	٩٢٢١
طاوا	٩	٦٦٩٧
تيلابيري	١١	٤٣٤٣
زندر	٧	٦٥٠١
المجموع	٥٤	٤٠١٢٤

- **التعليم العربي العالي**

من الطبيعي أن يكون لدولة النيجر تعليم عربي جامعي، تكتمل به حلقات التعليم النظامي، من الروضة إلى الجامعة؛ بسبب العدد الكبير، الذي يتخرج من نظام المدارس الثانوية العربية الفرنسية، بالشهادة

الثانوية العربية الفرنسية BAC / A8؛ ففي العام ٢٠١٨م / ٢٠١٩م مثلًا، حصل ١١٨١ تلميذًا على الشهادة الثانوية العربية الفرنسية، وحصل عليها في العام ٢٠١٩/٢٠٢٠م: ١٣٢٥ تلميذًا.[٤٩] ومع هذا كله، فإنه وحتى الآن لا تملك النيجر جامعة حكومية للتعليم العربي، وقد يرجع سبب ذلك إلى إنشاء الجامعة الإسلامية في النيجر منذ العام ١٩٨٦م، التي كانت فكرة إنشائها من الرئيس جوري هماني، عند زيارة الملك فيصل للنيجر عام ١٩٧٣م، ثم أعلن تأسيسها من منظمة المؤتمر الإسلامي في لاهور عام ١٩٧٤م، وليكون لحكومة النيجر دور في هذه الجامعة، التي يدرس فيها الطلاب من غربي القارة الإفريقية؛ فقد ساهم رئيس النيجر سين كنشتي بـ ٩٠٠ هكتار، ومبلغ مالي قدره ٣٢٠ مليون سيفا، كدعم من النيجر لتأسيسها.[٥٠] ثم ظهرت أسباب جديدة اليوم، تجعل الحكومة النيجيرية لا تحاول فتح جامعة حكومية للتعليم العربي، بسبب ما تشهده البلاد من انتشار للجامعات العربية الأهلية، الذي بدأ منذ العام ٢٠١٤م، وتخرج هذه الجامعات الطلاب في مرحلة الليسانس والماجستير والدكتوراه، ويقدر عددها اليوم بأكثر من خمس عشرة جامعة، أغلبها في نيامي، وبلغ عدد الطلاب والطالبات فيها عام ٢٠١٨م/ ٢٠١٩م ١٩٣٦ طالبًا،[٥١] وأشهر هذه الجامعات:[٥٢]

الرقم	الجامعة	رقم القرار الوزاري لافتتاح الجامعة
١	جامعة التضامن/ F / A	0101/MESRI/ SG/DGE/DESPRI du 29/08/ 2014
٢	جامعة النهضة/ F / A	0034 /MESRI/ SG/DGE/DESPRI du 30 / 03/ 2016
٣	جامعة الوفاق الدولية	092 /MESRI/ SG/DGE/DESPRI du 28 / 08/ 2017
٤	جامعة الدار	0088 /MESRI/ SG/DGE/DESPRI du 28 / 08/ 2015
٥	جامعة كعت	0020 /MESRI/ SG/DGE/DESPRI du 06 / 02/ 2014

وتعمل هذه الجامعات بمتابعة من الحكومة، وتشرف عليها إدارة تحت وزارة التعليم العالي، تسمى: إدارة التعليم العربي العالي DESA.

ولهذه الجامعات الأهلية المرخصة من الدولة بقرار وزاري، كليات للتعليم العربي، ككلية الشريعة والقانون، وكلية اللغة العربية والعلوم الإنسانية، وكلية التربية...إلخ، وتمنح هذه الجامعات في نهاية التكوين الجامعي شهادات الليسانس والماجستير والدكتوراه في الشريعة والدراسات الإسلامية، واللغة العربية، والدراسات الأدبية، وعلوم التربية والتكوين، والفقه وأصوله، وأصول الدين، والمناهج وطرق التدريس...[٥٣]

المبحث الثالث - تحديات التعليم العربي في النيجر

انتشار الثقافة الفرنسية

إنّ من أهم التحديات التي تواجه التعليم العربي في النيجر هي استهداف التعليم العربي من طرف الاستعمار الفرنسي، وفرنسا معروفة بمحاربتها الشديدة للتعليم العربي في جميع مستعمراتها؛ فطمس هوية الشعوب الإفريقية المسلمة، تمهيدًا لفرنستها؛ من أجل ضمان بقاء الاستعمار، وخدمة لأهدافه وأغراضه ومصالحه: «عندما جاء الفرنسيون بعد النهضة والثورة الصناعية، التي شهدتها أوروبا، كانت تحدوهم أهداف إستراتيجية واضحة، متخذين وسائل محددة لتنفيذ تلك الأهداف، وفق خطة مدروسة، يمثل التعليم والثقافة رأس الحربة، وخط الهجوم الأوّل فيها».[٥٤]

وقد صرحت بذلك علنًا حوليات الحكومة الإفريقية الغربية الفرنسية (AOF) أنّه «بواسطة مدارسنا، نستطيع أن نقيم علاقات مع الأهالي، ليطلعوا على ثقافتنا، ويعترفوا بنا، ومدارسنا في القرى والأرياف، تلعب دورًا سياسيًّا، أكثر من دورها التعليمي والتربوي، وكل ما نقوله، هو أن أهداف هذه المدارس بين الأهالي، تجمع بين الأهداف السياسية والاقتصادية».[٥٥]

وفي الواقع، فإنّ الاستعمار الغربي بصورة عامة ذو أهداف يرتكز أبرزها على «القضاء على اللغة العربية، وإحلال اللغات الغربية (فرنسية، أو إنجليزية، أو برتغالية) محلها، ودعم حركات التنصير في إفريقيا الإسلامية».[٥٦]

وممَّا يثبت هذا، أنّ الثقافة العربية التي سبقت إلى إفريقيا، قد ساء حالها؛ نتيجة لسياسة العداء التي انتهجها المستعمرون، وهو ما أشار إليه الباحث الغيني: كبا عمران، بقوله: «وانقلب الوضع بعد استقرار أقدام الاستعمار في الدول المستعمرة؛ فغلبت اللغات الأوروبية اللغة العربية، وحاربتها، وحاربت مدارسها التقليدية، كي تبقى السيادة الرسمية لها في المستعمرات».[٥٧] ويكشف كبا عمران ما آل إليه أمر اللغة العربية، بعد السيطرة الكاملة للمستعمر في القسم الغربي للقارة الإفريقية، فيقول: «وبعد هذه المأساة (أي الاستعمار)، تقهقرت اللغة العربية، وبقيت تحتفظ بصبغتها الدينية، لتؤدي رسالتها الروحية... بعد أنْ كادت اللغة العربية تصير لغة ثقافية وأدبية، في الحياة اليومية للشعوب الإفريقية، وبخاصة في غربي القارة».[٥٨]

فالاستعمار الفرنسي للنيجر، الذي بدأ باحتلال الفرنسيين الأراضي المكونة لجمهورية النيجر الحالية، ابتداء من العام ١٨٨٢م، وتفاجأ بما وجده في النيجر من انتشار للتعليم العربي الإسلامي، وما شاهده من تمسّك النيجريين بدينهم ولغته العربية، فخطط لإيقاف هذا الانتشار.[٥٩] وأوضح دليل على هذا العداء الفرنسي للتعليم العربي، نستنتجه في توصيات وتقارير المكلفين بتنفيذ السياسة اللغوية الفرنسية في المستعمرات الفرنسية، بغربي إفريقيا، وأشهرهم:

١ ـ السيد «فيدريب» حاكم السنغال، وقد كتب في سنة ١٨٥٦م تقريرًا إلى وزيره جاء فيه: «إنّ الرغبة التي يبديها الزنوج في تعلّم العربية، لهي مصيبة بالنسبة إلينا، ويجب علينا أنْ نحذر، بل يجب علينا أنْ لا ننمّي هذه الرغبة بأي حال من الأحوال، فاللغة الفرنسية هي التي يجب علينا أنْ نعلمهم إيَّاها وهذا لمصلحتنا الخاصة».[٦٠]

٢ ـ السيد «باربيي» المسؤول السامي للبعثات التنصيرية، يكتب في مايو سنة ١٨٥٦م إلى مدير المستعمرات الفرنسية تقريرًا جاء فيه: «يجب أنْ نفرض رقابة شديدة على معلمي اللغة العربية في السنغال، على مختلف أنواعهم، ونزعاتهم الدينية».[٦١]

فهذه السياسة اللغوية المعادية للتعليم العربي، قد طبَّقها المستعمرون في النيجر - أيضًا - ومن أبرز صورها:

أ ـ سدّ منافذ الثقافة الإسلامية التي تمثّلها دول شمالي إفريقية المسلمة.

ب ـ التضييق على أساتذتها وطلابها، وهذا ما صرح به حاكم مقاطعة النيجر عام ١٩٢٣م بقوله: «أما الآن، فتقهقر الدعوة الإسلامية، أمر لم يبق فيه شك، وإنّ إحصاء عدد الناشئة المتعلمة يتناقص في بلاد النيجر، كما أنّه لم يتقدم إلى الأمام، في سائر البلدان التي امتد إليها الإسلام من قبل».[٦٢]

ت ـ فرض رقابة على دخول الكتب العربية إلى البلاد، ومن ذلك قول وليام بونتي (william . Ponty) الحاكم العام للإدارة الفرنسية في غربي إفريقيا من العام ١٩٠٨ إلى ١٩١١م: «إنّه لاحظ أنّ السوريين والمغاربة، بدأوا منذ مدة غير يسيرة، يدخلون كميات ضخمة من المطبوعات بصورة غير شرعية، إلى المستعمرات...».[٦٣]

ث ـ فرض شروط قاسية على كل من يرغب في فتح مدرسة عربية، وفي ذلك يقول الجنرال دوكوروا عام ١٨٦٤م: «علينا إعاقة نمو المدارس الإسلامية والزوايا، ولكن هدفنا باختصار، تجريد الأهالي من أسلحتهم المعنوية والمادية».[٦٤]

ج ـ التهميش المتعمد لدور المثقفين باللغة العربية، وإقصاؤهم عن الوظائف الحكومية؛ فقد شجع المستعمر انتشار اللغة والثقافة الفرنسية، ثم جعل اللغة الفرنسية أساسًا لتولي المناصب والوظائف الرسمية، مهما كانت متواضعة.[٦٥]

ح ـ اتهام اللغة العربية بالقصور، وأنّها غير قادرة على استيعاب العلوم والمعارف، ومواكبة العصر، وما جدَّ فيه من تكنولوجيا وتقنيات، في الصناعة والإنتاج والاختراع والإبداع.

خ ـ تشجيع كتابة ودراسة اللهجات المحلية النيجرية بالحرف اللاتيني، بدلًا من الحرف العربي، الذي كانت تكتب به.[٦٦]

د ـ العمل المستمر على قتل اللغات الوطنية، وإحلال ألفاظ فرنسية محلها، للقضاء على ما فيها من كلمات عربية.

ذ ـ إنشاء مدارس عصرية عربية فرنسية، تُعاق فيها اللغة العربية، وذلك ما صرح به (توران) بقوله: «إنّ السلطات لم تفكر قط في هدم التعليم الإسلامي، هدمًا عمليًّا في حد ذاته، ولا حتى في علمنته، وعدم مهاجمته مهاجمة علنية، ولا في فرنسته، بل كان الرأي تركه يموت ميتة طبيعية، وتجاهله ومنافسته، ولكن عدم مهاجمته مهاجمة علنية...».[٦٧] ويقول (جانتي دي بوسي): «إنّ المدرسة هي السبيل الوحيد لترسيخ الوجود الفرنسي بإفريقيا؛ فالعرب الآن ضدنا باستمرار، واليهود أشحاء جبناء ومنافقون، وإنّنا لن نصل إلى أي شيء، إلا بتخطي جيل، وكل ما خلا ذلك فوهم وحلم».[٦٨]

وفي السياق نفسه، يقول أحد المستعمرين: «إنّ التعليم يزودنا بوسيلة ممتازة لإضعاف نفوذ رجال الدين، ونفوذ رجال التعليم، وباعة التمائم والمشعوذين، الذين لا ينفكون يناصبون العداء للتيار الفرنسي».[٦٩] ويقول (جورج هاردي) (J.Hardie) أيضًا وبكلمة واحدة: «فإنّ اللغة العربية، لم يصبح لها منذ ذلك التاريخ في برنامج المدارس الفرنسية العربية (A .F.E)، أكثر من الدور والمكانة، التي تحتلها اللغات الأجنبية في الثانويات الفرنسية».[٧٠] ويقول آخر أيضًا: «إنّ المدرسة يجب أنْ تكون قبل كل شيء، معهدًا لتعليم اللغة الفرنسية».[٧١]

هذا نزر قليل من الشواهد، التي تبين سياسة المستعمرين المعادية للتعليم العربي في النيجر، وعليها سار التعليم العربي الفرنسي في إفريقيا الفرنكوفونية أيام الاستعمار، وإليه يشير الباحث بشير عبد الواحد حين يقول: «وبعد أنْ عجزت الحكومات المختلفة، عن تذويب دور التعليم العربي الإسلامي وإنهائه، جاءت بفكرة المدارس الفرانكو آراب، أو التعليم المزدوج (عربي فرنسي)، التي طبقت بالجزائر أولًا، إبّان حقبة الاستعمار الفرنسي، ولمَّا أثبتت جدواها، حاولوا تطبيقها في بقية مستعمراتهم الإفريقية».[٧٢]

وتبيّن لنا هذه المواقف الاستعمارية وغيرها حجم التحديات التي تعرض لها التعليم العربي في النيجر، ويمكننا الآن طرح تساؤلات عديدة، حول جدوى المدارس العربية الفرنسية، التي هي اليوم إرث استعماري في النيجر، وأنّ هذه المدارس، مع أنها تدعى فرنسية عربية، هي في الحقيقة مدارس فرنسية الأصل، فلا تمثل العربية فيها شيئًا، وهو ما أكده جورج هاردي (J .Hardie) وزملاؤه.

قلة الدعم للتعليم العربي

التعليم الرسمي العام في النيجر بصنفيه: العربي والفرنسي، يتلقى دعمه وتمويله من الحكومة النيجرية، ومن الدول الغربية الصديقة، إلا أنّه قد لُوحظ تأخر واضح لهذا الدعم الحكومي للمدارس العربية الفرنسية، إذ لم يبدأ هذا التمويل إلا في العام ١٩٦٥م.[٧٣]

وعلى الرغم من أنّ الحكومة النيجرية قد تدرجت في تطوير ميزانيتها في التعليم؛ فقد كانت في العام ٢٠٠٢م، ثلاثة وعشرين مليارًا فاصل ستة من المليار (٢٣,٦)، وفي العام ٢٠٠٣م خمسة وثلاثين مليارًا (٣٥)، وبلغت في العام ٢٠٠٤م ثمانية وأربعين مليارًا فاصل أربعة من المليار (٤٨,٤)، وفي العام ٢٠٠٥م ستة وخمسين مليارًا (٥٦)، وفي العام ٢٠٠٦م تسعة وخمسين مليارًا فاصل ثلاثة من المليار (٥٩,٣)، وقدرت في العام ٢٠٠٧م بتسعة وستين مليار فرنك سيفا (٦٩) وهو ما يمثل ١١,٦٪ من مجموع الميزانية السنوية للحكومة.[٧٤] إلا أنّ هذه الميزانية لا تغطي جميع متطلبات قطاع التعليم الرسمي بشقيه: العربي والفرنسي، ولذا تضطر الدولة إلى الاعتماد على مصادر دعم خارجية، وذلك – أيضًا – على حساب نوعية التعليم المراد نشره (عربي أو فرنسي). فنجد أنّ التعليم الفرنسي منذ نشأته يتلقى دعمه من الدول الغربية[٧٥] والهيئات والمنظمات الدولية، على رأسها البنك الدولي للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والبنك الإفريقي للتنمية، والصندوق الأوروبي للتنمية، واليونسكو.[٧٦]

وأما التعليم العربي فيجد دعمه من بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، والمملكة المغربية، وليبيا، ومصر... وغيرها. كما تدعم هذا التعليم في النيجر منظماتٌ ومؤسسات عربية عالمية، أشهرها: جمعية الدعوة الإسلامية، رابطة العالم الإسلامي، لجنة مسلمي إفريقيا، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، منظمة الدعوة الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية BID عن طريق PAEFAN ١٩٩٨م، وPRODEFA ٢٠٠٧م، و FA / PROSEB .[٧٧] ويتمثل هذا الدعم في بناء المدارس، وتوفير الأدوات المدرسة، وعقد دورات تكوين المعلمين، وتوفير وسائل النقل والتعاقد مع المدرسين...

ومع هذا الدعم، فإنه يلاحظ ما لضعف التمويل من تأثير في تطور التعليم العربي في النيجر، بينما نظيره التعليم الفرنسي، قد تمكن من التحليق فوقه بجناح الدعم الغربي، ولا يزال التعليم العربي في تأخر بسبب قلة الدعم،[٧٨] ومن أهم التحديات الناتجة منها:[٧٩]

- تدني مستوى التكوين العلمي والتربوي للمدرسين.
- ضعف الإشراف التربوي والإداري.
- تضارب واختلاف كبيران في المناهج والمقررات الدراسية.
- عدم توفر الكتاب المدرسي المناسب كمًّا وكيفًا.
- الاكتفاء بتدريس المقررات الدينية دون غيرها.
- غياب المكتبات العربية العامة.
- غياب الأنشطة الترفيهية في المدارس وغيرها.

المبحث الرابع - الحلول المقترحة لترقية التعليم العربي في النيجر

إنّ التعليم العربي بأنواعه المختلفة في النيجر يؤدي دورًا كبيرًا في تكوين الكوادر الوطنية في مجالات عدة، تحتاج إليها الحكومة، لتسيير أمور الدولة، حيث يخرِّج هذا التعليم للدولة كل ما تحتاج إليه من كوادر مؤهلة في مجالات: التعليم، والدبلوماسية، والعسكرية، والدعوة الإسلامية، والإعلام، والسياسة، وغيرها.

وبناء على هذا كله، فيمكننا تقسيم الحلول المقترحة لتطوير التعليم العربي في النيجر، حسب الآتي:

إنشاء إدارة إحصائيات خاصة للتعليم العربي

إنّ الإحصائيات تلعب دورًا كبيرًا عند أخذ القرار، ونرى أنه بإنشاء إدارة إحصائيات خاصة للتعليم العربي في النيجر، الذي من مهامه وضع النشرات الإحصائية، ووضع كتاب الإحصاء السنوي، ستضبط الحكومة والجهات المعنية بدعم التعليم العربي، الأرقام الموثوقة حول هذا التعليم، كما ستعرف بدقة إجمالية المدارس العربية، وعدد الفصول، وعدد المدرسين، وحاجة المدرسين إلى التكوين التربوي، وحاجة التلاميذ إلى الكتب المدرسية وغيرها.[٨٠]

زيادة الدعم المادي للتعليم العربي الرسمي

إنّ ميزانية دولة النيجر للعام ٢٠٢٣م كلها تقدَّر بخمسة مليارات دولار فاصل ثلاثة من المليار (٥,٣)،أي ٣٢٩١,٦٢ مليار سيفا.[٨١] وخُصِّص منها لمجال التعليم ٢١٪ فقط، ولضعف الميزانية المخصصة للتعليم بصورة عامة، يكون التعليم العربي في النيجر – دائمًا – بحاجة إلى الدعم من الجهات الخارجية، حتى يحقق أهدافه، ونرى أنّه بتنسيق الجهود بين كل الجهات التي تمول هذا التعليم، وهي الحكومة النيجرية، والدول العربية الصديقة، والجمعيات الخيرية العربية، والمنظمات العربية العالمية، والبنك الإسلامي، وغيرها، هو الحل الأمثل لاستمراره وتطوره، وانتشاره في البلاد التي تطالب به في نظام تعليمها الحكومي.

عقد ورشات ودورات تكوينية للأساتذة

بسبب تفشي ظاهرة تدني المستوى في مدارس النيجر عامة، والمدارس العربية بخاصة، يرى كثير من المهتمين بالتعليم العربي، أنّ الحل الأمثل للقضاء على هذه الظاهرة، هو تكوين أساتذة اللغة العربية، من خلال عقد ورشات ودورات تكوينية، لأنّ أغلب هؤلاء المدرسين، لم يتلقوا تكوينًا تربويًّا مسبقًا في معاهد ومدارس تكوين الأساتذة في النيجر، والتي أشهرها: مدرسة تكوين أساتذة المرحلة الابتدائية (Ecole normal d'instituteur)، ومدرسة تكوين الأساتذة العليا(Ecole normale supérieure)، والمعهد

العالي لتكوين أساتذة المرحلة الإعدادية (Institut supérieur de formation des professeurs de CEG)، والمعهد العالي لتكوين الأساتذة، التابع للجامعة الإسلامية بالنيجر.

فتكثيف الدورات التي يتولى تمويلها أحيانًا البنك الإسلامي، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ومنظمة الدعوة الإسلامية، ومجمع الملك سلمان للغة العربية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم (إيسيسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، وغيرها، سوف تساعد في تكوين الأساتذة، الذين يعملون في مجال التعليم العربي، ولم يسبق لهم أن تلقوا تكوينًا في معاهد ومدارس تكوين المدرسين.

تحديث المدارس القرآنية وتطويرها

إنّ عدد المدارس القرآنية – كما رأينا – يفوق ٥٠,٠٠٠ مدرسة، وتؤدي هذه المدارس – كما سبقت الإشارة إليه – دورًا مهمًّا في منظومة التعليم العربي في النيجر، إلا أنّ الصورة التقليدية لهذه المدارس، تجعل الجهات المعنية بالتربية والتعليم، تتهمها بالتخلف واستغلال الأطفال، وجعلهم يتسولون في الطرقات بدون تعليم مفيد، وبناء على هذا، عملت الحكومة النيجرية على تطويرها وتحديثها، من خلال تجربة PAREC التي سبقت الإشارة إلى جدواها، بتمويل من البنك الإسلامي، إلَّا أنّ توقف هذه التجربة بعد ست سنوات، أضرّ بالمدارس القرآنية في النيجر كثيرًا، ولذلك نقترح في هذه الدراسة، إعادة إنشاء مثل هذه المدارس بأعداد كبيرة، وفي كل أنحاء الدولة، كما يفعل اليوم البنك الدولي في النيجر؛ حيث يدعم مئة مدرسة قرآنية (MAKARANTA)، عن طريق مشروع يسمى : (Niger Lire Projet)، وهدف هذا المشروع هو تأهيل التلاميذ في هذه المدارس على القراءة والكتابة.[٨٢]

خاتمة

عالجت هذه الدراسة ظاهرة انتشار التعليم العربي في النيجر، وبيّنت أسبقيته وتجذّره في منظومة التعليم الشعبي والرسمي للبلاد، وتوصّلت إلى أنّ هذا التعليم، قد ظهر مبكّرًا في مؤسسات شعبية متمثّلة في المدارس القرآنية، والمجالس العلمية، ثم ظهر قويًّا في مؤسسات رسمية، عن طريق المدارس العربية الفرنسية، فحدثت نقلة نوعية لنظام التعليم العربي في النيجر، وكان كل ذلك بسبب ما بذلت فيه من جهود وتضحيات من الحكومة النيجرية، وأنصار اللغة العربية في الداخل والخارج، ولصبغه بصبغة علمية؛ فقد وضعت له مبكرًا إدارة خاصة، تابعة لوزارة التربية والتعليم، وإدارة أخرى تابعة لوزارة التعليم العالي، ترسم سياسته، وتشرف عليه. ويمكننا القول اليوم: إنّ نظام التعليم العربي الرسمي المتوفر في النيجر حاليًّا، لا يتوفر في أي دولة إفريقية غير عربية، وهو نموذج ناجح، يمكن تعميمه في الدول الإفريقية المسلمة؛ فهو

تعليم رسمي منظم، ومتسلسل، من الابتدائية إلى الجامعة، تعترف به الدولة، وينافس التعليم الغربي في البلاد، ويخرج للدولة كل ما تحتاج إليه من كوادر، مثل التعليم الفرنسي، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد معالجة هذا الموضوع، ما يأتي:

- المدارس القرآنية والمجالس العلمية في النيجر، هي مؤسسات التعليم العربي الأولى، التي عرفت في البلاد، وقد كان لها دور في تخريج العلماء والفقهاء والدعاة، وما زالت الحكومة والجمعيات الإسلامية تعمل على تحديثها، بدعم من البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، بهدف تطويرها، ورفع مستوى التعليم في البلاد، واندماج المتعلمين فيها، في نظام التعليم الرسمي.
- تمثل المدارس العربية الفرنسية، والجامعات العربية، ومعاهد إعداد المعلمين، التعليم العربي الرسمي في النيجر، وهي مدارس حكومية رسمية، وجامعات أهلية مرخصة، تنشأ بقرارات وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ويتدرج التعليم فيها عبر جميع المراحل، وتتوج كل مرحلة دراسية بشهادة رسمية، تمكن حاملها من العمل في مجال تخصصه.
- يواجه التعليم العربي الرسمي تحديات كثيرة، منها المنافسة بين اللغتين: العربية والفرنسية، اللتين يتعلمهما المتعلم في بيئة المدرسة، والتحديات التي ترتبط بقلة المدارس والفصول الدراسية، والتكوين التربوي والعلمي للمعلمين، والمنهج الدراسي المناسب، والأدوات المدرسية الكافية، وضعف الميزانية والدعم الحكومي، وضعف الدعم الذي تقدمه الدول العربية، والمنظمات العربية العالمية.
- إنّ ترقية التعليم العربي الحكومي في النيجر، تحتاج إلى زيادة الدعم المادي الذي تقدمه الحكومة، والدول العربية، والمنظمات العربية العالمية، وذلك لتوفير المستلزمات لهذا التعليم، على نحو ما تقوم به المنظمات الغربية لترقية التعليم الفرنسي، كما يحتاج التعليم العربي لترقيته إلى عقد ورشات، ودورات تكوينية متنوعة، لتأهيل أساتذة اللغة العربية، الذين أغلبهم لم يتلقوا تكوينًا تربويًّا أوليًّا.

الهوامش والإحالات

(١) د. خديم محمد سعيد امباكي، تقرير عن التعليم الإسلامي في السنغال: الواقع والمأمول، (نيامي: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٠م)، ٤١٠.
• د. عبد العلي الودغيري، اللغة العربية في منطقة جنوب الصحراء: الماضي والحاضر والمستقبل، (نيامي: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م).
• اللغة العربية إلى أين؟ أبحاث الندوة التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، (الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، ٢٠٢٢م)، ٤٠٣.

(٢) بشير عبدالواحد بشير، «خارطة الطريق للتعليم العربي الإسلامي في إفريقيا،» نقلاً عن د. أبوبكر شعيب، «حول التعليم الإسلامي في إفريقيا،» قراءات إفريقية، (٢١، نوفمبر، ٢٠١٨م)،
https://qiraatafrican.com/5453/حول-التعليم-الإسلامي-في-إفريقيا/.

(٣) حمد العليان، التربية والتعليم في الدول الإسلامية خلال القرن ١٤ من التبعية إلى الأصالة، (القاهرة: دار الأنصار، ٢٠٠٨م)، ١١-١٢.

(٤) محمد الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ومشاكله ومستقبله، (نيامي: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٠م)، ٣٧٠-٣٨٧.

(٥) امباكي، تقرير عن التعليم الإسلامي في السنغال: الواقع والمأمول، ٤١٠.

(٦) د. الطيب بن عمر، «الكتاتيب وحلقات القرآن الكريم ودورها التعليمي،» (بحث مقدم لندوة التعليم وتطوره في غرب أفريقيا-نيامي، رابطة العالم الإسلامي، ٢٠٠٩م)، ١٩.

(٧) الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ومشاكله ومستقبله،٣٨٧.

(٨) «البرامج القطاعية لتنمية التعليم الثنائي (العربي الفرنسي) في النيجر،» (نيامي: منشورات برنامج الدعم التعليم العربي الفرنسي في النيجر، ٢٠٠٥م)، ٧٢ .

(٩) الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ومشاكله ومستقبله،٣٨٧.

(١٠) الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ....،٣٨٧.

(11) Paul Marty, *L'Islam et les tribus dans la colonie du Niger* (Paris: Geuthner, 1930), 191.
د. عبد العلي الودغيري، «اللغة العربية في منطقة جنوب الصحراء الماضي والحاضر والمستقبل، اللغة العربية إلى أين؟» مجلة حوليات الجامعة الإسلامية (نيامي: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢)، ٤٢٠.

(12) Ministère de l'intérieur et de la Décentralisation and Bureau de coopération Danoise *Niger, ETUDE SUR LES PRATIQUES DE L'ISLAM AU NIGER : Rapport provisoire avril 2006* (Niamey: Ministère de l'intérieur et de la Décentralisation, 2006), 57.

(13) Ministère de l'intérieur et de la Décentralisation and Bureau de coopération Danoise Niger, *ETUDE SUR LES PRATIQUES DE L'ISLAM AU NIGER : Rapport provisoire avril 2006*, 56.

(١٤) أبوبكر حسين، «منهجية الدعوة في الإسلام وفلسفة التربية الإسلامية في مجال التعليم- المؤتمر السابع للدعوة الإسلامية،» (طرابلس: إدارة التعليم العربي في النيجر، ٢٠٠٤م)، ٣.

(١٥) حمد العليان، التربية والتعليم في الدول الإسلامية خلال القرن الرابع عشر من التبعية إلى الأصالة، (القاهرة: دار الأنصار، د.ت)، ١٩-٢٣.

(١٦) زكريا مومني، «وضعية التعليم العربي في النيجر،» (بحث تربويلنيل دبلوم، المركز الوطني بالرباط، ١٩٩٢م)، ٦٨.

(١٧) «البرامج القطاعية لتنمية التعليم الثنائي (العربي الفرنسي) في النيجر،» (نيامي، برنامج دعم التعليم العربي الفرنسي في النيجر، ٢٠٠٥م)، ٧٢.

(١٨) بن عمر، «الكتاتيب وحلقات القرآن الكريم ودورها التعليمي،» ١٤.

(١٩) امباكي، تقرير عن التعليم الإسلامي في السنغال: الواقع والمأمول، ٤١٤.

(٢٠) بن عمر، «الكتاتيب وحلقات القرآن الكريم ودورها التعليمي،» ٢٢.

(٢١) يوشع محمد لون، «تعليم أصوات القرآن الكريم لغير الناطقين بالعربية - طرائق تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها،» (نيامي: برنامج دعم التعليم العربي الفرنسي في النيجر، ٢٠٠١م)، ٧٠.

(22) Mahamane Sani, "Recompositions et dynamiques de l'enseignement arabo-islamique au Niger : le cas de Zinder," *Cahiers*

de la recherche sur l'éducation et les savoirs, 5, 2017, https://journals.openedition.org/cres/3120.

(23) "PROJET NIGER-LIRE : 72 acteurs du système éducatif formés en gestion à la base," *Projet Niger-Lire*, Novembre 29, 2022, https://nigerlire.org/en/projet-niger-lire-72-acteurs-du-systeme-educatif-formes-en-gestion-a-la-base/.

(٢٤) مومني، «وضعية التعليم العربي في النيجر،» ٣١.

(٢٥) امباكي، تقرير عن التعليم الإسلامي في السنغال: الواقع والمأمول، ٤١٥.

(٢٦) الحضارة الإسلامية في النيجر، (الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو، ١٩٩٤م)، ١٠٠-١٠٤.

(٢٧) آدم عبد الله الإلوري، الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني، (القاهرة: مكتبة الكتاب المصري، ٢٠١٤م)، ١٣٤.

(٢٨) الحضارة الإسلامية في النيجر، ٦٣ – ٧٧.

(٢٩) الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ....،٣٨٧.

(٣٠) الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ....،٣٠.

(٣١) امباكي، تقرير عن التعليم الإسلامي في السنغال: الواقع والمأمول، ٤١٥.

(٣٢) امباكي، تقرير عن التعليم الإسلامي في السنغال ....، ٤١٥.

(٣٣) حسن مولاي، «قسم المخطوطات العربية في النيجر،» مجلة الواحة، (نيامي: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٩٩٩م)، ٤٠.

(34) Ministère de l'éducation de base et de l'alphabétisation-, ministère des enseignements secondaire et supérieur de la recherche et de la technologie, *Annuaire des statistiques scolaires Franco - Arabe 2004-2005* (Niamey: Ministère de l'éducation de base et de l' alphabétisation, 2006), 6.

(٣٥) علي يعقوب، «فحصة موجزة عن حاضر اللغة العربية في جمهورية النيجر،» صحيفة الفلاح (فبراير، ٢٠٠٨م)، ٤.

(٣٦) «سلسلة علماء جمهورية النيجر المعاصرين: القاسم البيهقي المختار (١٩٢٨ - ٢٠٠٤) م،» أرشيف ملتقى أهل الحديث، (٢٠١٠م)، ١٢٠، https://al-maktaba.org/book/31616/81624.

(37) Ousmane Abdoulkader Abba, *Situation de l'enseignement secondaire Franco Arabe 2007-2008* (Niamey: Ministere des enseignement secondaire et superieur de la recherche et de la technologie, 2008), 1.

(٣٨) الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ....، ٣٨٤.

(٣٩) الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ....،٣٨٣.

(٤٠) حسين، «منهجية الدعوة في الإسلام وفلسفة التربية الإسلامية في مجال التعليم- المؤتمر السابع للدعوة الإسلامية،» ٥.

(41) Ministère de l'éducation de base et de l'alphabétisation-, ministère des enseignements secondaire et supérieur de la recherche et de la technologie, *Annuaire des statistiques scolaires Franco - Arabe 2004-2005*, 14.

(42) Ousmane Abdoulkader Abba, *Situation de l'enseignement secondaire Franco Arabe 2007-2008*, 2.

(٤٣) حسين، «منهجية الدعوة في الإسلام وفلسفة التربية الإسلامية في مجال التعليم- المؤتمر السابع للدعوة الإسلامية،» ٣-٤.

(44) Ministère de l'éducation National, *Statistiques de l'éducation de base Annuaire 2006 - 2007* (Niamey, Ministère de l'éducation National, 2007), 256-257.

(45) Ministère de l'Education Nationale - Direction des Statistiques et de la Promotion de l'Informatique, *STATISTIQUES DE L'ÉDUCATION NATIONALE : ANNUAIRE 2021-2022* (Niamey: Ministère de l'Education Nationale, 2022), 53.

(46) Ministère de l'Education Nationale - Direction des Statistiques et de la Promotion de l'Informatique, *STATISTIQUES DE L'ÉDUCATION NATIONALE : ANNUAIRE 2021-2022*, 117.

(47) Ministère de l'Education Nationale - Direction des Statistiques et de la Promotion de l'Informatique, *STATISTIQUES DE L'ÉDUCATION NATIONALE : ANNUAIRE 2021-2022*, 234.

(48) Ministère de l'Education Nationale - Direction des Statistiques et de la Promotion de l'Informatique, *STATISTIQUES DE L'ÉDUCATION NATIONALE : ANNUAIRE 2021-2022*, 236.

(49) Ministère de L'enseignement Supérieur, de la Recherche et de L'innovation, *Annuaire statistique: de l'enseignement supérieur* 2018/ 2020 (Niamey: Ministère des Enseignement Secondaire et Supérieur de la recherche et de la technologie, 2020), 24.

(50) Sylvain TOUATI, "L'Islam et les ONG islamiques au Niger," *Les Carnets du CAP, Institut français des relations internationales*, 15, 2011, 137-164.

(51) Dia Hamidou, Education *Arabo-Islamique au Sahel: rapport Niger* (Paris: AFD, 2022), 29.

(52) Ministère de L'enseignement Supérieur, de la Recherche et de L'innovation, *Annuaire statistique: de l'enseignement supérieur* 2018/ 2020, 9.

(٥٣) جامعة الوفاق العالمية، ١، سبتمبر، ٢٠٢٣م، /http://upeisite.com.
جامعة الحاج محمود كعت العالمية، ١، سبتمبر، ٢٠٢٣م، /https://kaatuniv.net.
جامعة التضامن العربية الفرنسية، ١، سبتمبر، ٢٠٢٣م، /https://attadamoun.university.

(٥٤) محمد سالم الصوفي، إيجابيات وسلبيات الإدارة الفرنسية نحو اللغة العربية، الندوة اللغة العربية في تشاد الواقع والمستقبل، (الرباط: منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ١٣٧١، ٢٠٠٣م)، ٥٢٣.

(٥٥) توري علي ابن موسى، «أثر الاستعمار على التعليم الإسلامي في ساحل العاج وغرب إفريقيا،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية، ١٩٩٧م)، ٩٢.
د. جعفر خلف الله محمد شبو، «التعليم العام ومؤسساته وإشكالياته،» (بحث مقدم لندوة التعليم وتطويره في غرب إفريقيا – نيامي، ٢٠٠٩م)، ١٧.

(٥٦) أبوبكر كاربنتا، «مخاطر تواجه الثقافة العربية الإسلامية في غرب إفريقيا،» مجلة الواحة، (نيامي: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٩٩٩م)، ٤٨.

(٥٧) كبا عمران، «المدح في الشعر الإفريقي،» مجلة كلية الدعوة الإسلامية ٢٣، (الرباط: كلية الدعوة الإسلامية، ٢٠٠٦م)، ٣٤٣.

(٥٨) عمران، «المدح في الشعر الإفريقي،» ٣٤٣.

(٥٩) أقبح ما قام به المستعمرون الفرنسيون ضد علماء الإسلام في النيجر هو ما ذكره القشاط في قوله «ولقد ارتكب الفرنسيون مذابح كبيرة ضد المواطنين وكان أكثر ما يقزز النفس اقتحام مسجد أغاديس وإخراج الفقهاء من داخله وقطع رؤوسهم بالسيوف والفؤوس...»
محمد القشاط، عرب الصحراء الكبرى التوراق، (الرباط: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، ١٩٨٩م)، ٢٠٥.

(٦٠) الإسلام واللغة العربية في مواجهة التحديات الاستعمارية بغرب أفريقيا، ص ١٢٦، نقلًا عن د. عبد العلي الودغيري، «اللغة العربية في منطقة جنوب الصحراء الماضي والحاضر والمستقبل، اللغة العربية إلى أين؟» مجلة حوليات الجامعة الإسلامية (نيامي: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م)، ٤١٧.

(٦١) الودغيري، «اللغة العربية في منطقة جنوب الصحراء الماضي والحاضر والمستقبل، اللغة العربية إلى أين؟،» ٤١٧.

(٦٢) لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، تعليق شكيب أرسلان، (بيروت: دار الفكر بيروت، د.ت)، ٢٥٣.
• نقلًا عن علي يعقوب، «الثقافة الإسلامية في غرب إفريقيا النيجر نموذجا،» مجلة التواصل (٢٠٠٧م)، ١٣٤.

(٦٣) مومني، «وضعية التعليم العربي في النيجر،» ٦٧.

(٦٤) عبد الحكيم الأربد، المحاولات الاستعمارية لتقويض الإسلام في الجزائر، مجلة كلية الدعوة الإسلامية ٥ (الجزائر: كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٨٨م)، ٣٦٨.

(٦٥) الشفيع، واقع التعليم العربي في النيجر ....، ٣٧٢.

(٦٦) الودغيري، «اللغة العربية في منطقة جنوب الصحراء الماضي والحاضر والمستقبل، اللغة العربية إلى أين؟،» ٤١٦.
• عبد الفتاح أحمد، «الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم العربي المعاصر في إفريقيا،» لندوة العلمية الدولية التعليم العربي الإسلامي وأثره في التنمية والتطور في إفريقيا، (أنجامينا: التعليم العربي المعاصر في إفريقيا، ٢٠٠٤م)، ٨.

(٦٧) الأربد، المحاولات الاستعمارية لتقويض الإسلام في الجزائر، ٣٦٧.

(٦٨) الأربد، المحاولات الاستعمارية لتقويض الإسلام ....، ٣٦٣.

(٦٩) الأربد، المحاولات الاستعمارية لتقويض الإسلام ....، ٣٦٣.

(٧٠) عبدالقادر زبادية، العلاقات العربية الإفريقية، ٤٣، نقلًا عن، الحسن عمر الفاروق جارا، «المجاعة الفكرية في إفريقيا،» مجلة البيان، (المكتبة الشاملة، ٢٠١٩م)، https://ketabonline.com/ar/books/2053/read?part=141&page=3168&index=2499220/2499240.

(٧١) باقر القرشي، النظام التربوي في الإسلام دراسة مقارنة، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٣م)، ١٣٧.

(٧٢) بشير، «خارطة الطريق للتعليم العربي الإسلامي في إفريقيا».

(٧٣) عثمان عبد القادر أبا، «التعليم العربي في النيجر الماضي والحاضر،» صحيفة التواصل ٥٠، (أكتوبر-نوفمبر، ٢٠٠٦م)، ٣.

(74) Ministère de l'éducation National, *Statistiques de l'éducation de base Annuaire 2006 - 2007* (Niamey, Ministère de l'éducation National, 2007), 13.

(٧٥) يصدر هذا الدعم من الدول الأوروبية وعلى مقدمتها فرنسا (عبر مشروعها الفرنكوفوني) ثم ألمانيا وبلجيكا والكسمبورغ وكندا والنرويج ومن الدول الآسيوية كاليابان عن طريق projet JIKA.

(76) Ministère de l'éducation National, *Statistiques de l'éducation de base Annuaire 2006 – 2007*, 13.

(77) Ministère de l'intérieur et de la Décentralisation and Bureau de coopération Danoise Niger, *ETUDE SUR LES PRATIQUES DE L'ISLAM AU NIGER : Rapport provisoire avril 2006*, 34.

(٧٨) أبا، «التعليم العربي في النيجر الماضي والحاضر،» ٣.

(٧٩) الودغيري، «اللغة العربية في منطقة جنوب الصحراء الماضي والحاضر والمستقبل، اللغة العربية إلى أين؟،» ٤٢٧ – ٤٢٨.

(٨٠) توجد إدارة إحصائيات في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في النيجر، إلا أنها إدارة عامة تشمل جميع أنواع التعليم وليست خاصة بالتعليم العربي.

(81) Seini Zakaria, "Assemblée Nationale: loi des Finances 2023: les parlementaires adoptent le budget general de letat selevant a un montant de 3 291, 62 milliards," *Le Sahel*, December 2, 2022, https://www.lesahel.org/assemblee-nationale-loi-des-finances-2023-les-parlementaires-adoptent-le-budget-general-de-letat-selevant-a-un-montant-de-3-291-62-milliards/.

(82) "PROJET NIGER-LIRE : 72 acteurs du système éducatif formés en gestion à la base," *Projet Niger-Lire*.

قراءة أولية في جدل المركزية الإفريقية والتفاهم الإفريقي - العربي «النشأة والارتباطات والتحديات»

د. محمد عبد الكريم أحمد، باحث متخصص في الدراسات الإفريقية، معهد الدراسات المستقبلية، بيروت.

شهدت أطروحات «المركزية الإفريقية» Afrocentrism وتشابكاتها زخمًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، على خلفية إذاعة منصة «نتفليكس» مسلسل: «الملكة كليوباترا» (مايو ٢٠٢٣م)، الذي وصف بأنه عمل درامي، لم يرق للحدود الدنيا من المستويات الفنية المعقولة، وللمفارقة، فإن هذا الزخم شابه حدثًا آخر في ثمانينيات القرن الماضي، عقب إذاعة المسلسل الوثائقي Africa Wonders of World، وكان بطل سجاله علي مزروعي، والمخرج الأفروأمريكي، ليقود ذلك كله إلى خلاصات، بتراجع الاهتمام العربي بمثل هذه الأطروحات تراجعًا كبيرًا، وربما انعدامه في بعض فروعها، ومن ثم رسوخ عدم القدرة على مجاراة هذا التيار الأفروأمريكي بأسلوب ملائم، رغم تداعياته المؤثرة في جوهر سياسات المنطقة العربية، والشرق الأوسط، مثل: القضية الفلسطينية، والهوية الوطنية المصرية.

وتحاول هذه الورقة استكشاف جذور تيار «المركزية الإفريقية» التي تعود إلى القرن التاسع عشر، وفق رؤية رائد هذا التيار في النصف الثاني من القرن الماضي: موليفي كيتي أسانتي Molefi Kete Asante، والتركيز تركيزًا أكبر على ارتباطات هذه الجذور بالرؤية «الأفروأمريكية» للعالم العربي والإسلامي، في القارة الإفريقية، مع التأكيد على السياقات التاريخية لتلك الجذور، في عصر تصاعد أزمة الهوية العرقية، وتبلور ذلك في اختبار مسألة تحول المركزية الإفريقية، إلى مجرد معرفة عرقية، بديلة لتيار المركزية الأوروبية. كما سعت الورقة إلى تناول فرضيات المركزية الإفريقية، فيما يتعلق بالتفاهم مع الآخر العربي – الإسلامي، عبر نموذج أسانتي ورؤيته لهذه القضايا – بوجه عام وموجز بطبيعة الحال – والاشتباك مع منهجه ونقده، لتعميق تفهُّم أُسس رؤية المركزية الإفريقية، في هذا السياق (العربي- الإسلامي).

وفي مستوى أكثر تحديدًا، ناقشت الورقة ما تعرف «بالمركزية النيلية»، التي يتجدد الجدل حولها في

الآونة الأخيرة، ومسألة الإسهام «الزنجي» في الحضارة المصرية (مع ملاحظة ادعاء أسانتي، بأن جذوره تعود لأسلاف من بلاد اليوروبا، في شمالي نيجيريا، والنوبة جنوبي مصر)، وقدمت الورقة نقد ما عَدَّته «خطابًا كولونياليًّا» إفريقيًّا بامتياز. واختتمت الورقة بتناول مكثّف لإشكالات التفاهم الإفريقي - العربي، وأفق تجاوزها، استنادًا لتحليل الرؤى «الإفريقية» في المقام الأول، وخطوة يمكن البناء عليها، في تعميق فهم هذا التفاهم، وتحليله، وربما تطويره.

أولًا- المركزية الإفريقية في القرن التاسع عشر: نحو إنتاج معرفة عرقية بديلة

ترى تعريفات عامة أن «المركزية الإفريقية» تدور - بسهولة بالغة - حول القيم، والممارسات، والمعارف المشتقة إفريقيًّا، عند محاولة تحليل ظاهرات متعلقة بالشعوب، والمؤسسات الإفريقية. وأنه ليست ثمة حاجة للاتفاق مع هذه المعارف الإفريقية، بل تقتصر الضرورة - هنا - على فهمها، وتقدير أنها نقاط يمكن الانطلاق منها؛ لا سيما في ظل غلبة النزعة البيضاء في تناول التاريخ، في الأكاديميات الأوروبية، لدرجة لا يمكن معها الرجوع باطمئنان تام لعلماء يعمدون لفهم الظواهر الإفريقية وفق هذه النزعة. كما تشير «المركزية الإفريقية» إلى حق الثقافات المتباينة، ومسؤوليتها في صياغة تحليلها للتاريخ الإنساني، والإسهام به بحسبه انعكاسًا لتصوراتهم ومصالحهم. علاوة على ذلك، ترى المركزية الإفريقية - كرؤية عالمية - ضرورة وجود تاريخ قائم على فكرها، دون أن تفوت هنا ملاحظة عدم بذل أنصار المركزية الإفريقية جهدًا أصيلًا - بعد - في تعريفها من جهة ماهيتها بأسلوب واضح ومتماسك، والاقتصار على التأكيد على أن فكرتها تقوم على الانتصار لمصالح السود أولًا، كما نصّت على ذلك مثل السياسة التحريرية لدورية: Afrocentric Worldview Association of African Historians.[١]

التي أصدرتها جمعية المؤرخين الأفارقة، في العام ١٩٧٣م.

وفي هذا السياق - وربما دون قدر وافٍ من الوعي به - رأى أسانتي أن المركزية الإفريقية هي بلورة لوجهة نظر نقدية، كاشفًا عن أن هدفه المستمر (في تبني الفكرة)، يتمثّل في تعزيز وضع العلماء للمثل الإفريقية في بؤرة أي تحليل، يتعلق بالثقافة والسلوك الإفريقي، مع وضع مصلحة إفريقيا في «قلب مقارباتنا لحل المشكلات»، الأمر الذي عدَّه البعض استلهامًا مسبقًا للجماعة العلمية المركزية الأوروبية نفسها، ولا سيما ما تعرف بمدرسة فرانكفورت،[٢] ممَّا يشير إلى تناقض هدف تكوين تيار فكري بديل، على نفس أسس «التيار الأصلي»، الذي تتم الثورة عليه.

وفي سياق تاريخي محدد، رأى أسانتي في مؤلفاته المهمة، المعروفة بـ «ثلاثية المركزية الإفريقية»، وهي: Afrocentricity: the Theory of Social Change (1980)، ثم The Afrocentric Idea (1987)،

والعمل الأخير Kemet, Afrocentricity and Knowledge (1990)، أن الجذور الكبرى لهذه الفكرة توجد لدى مجموعة من رواد الفكر الإفريقي، في القرنين التاسع عشر والعشرين. وافتتح أسانتي مؤلفه بفكرة أن المركزية الإفريقية -في حد ذاتها - مكون رئيس في النهضة البشرية، وأنها ستصبح توجهًا ثوريًّا، بقدر تغلغلها في حياة ملايين الأفارقة في القارة والشتات. وأن تلك ظاهرة هادفة (مقصودة)، في ضوء حس سليم، بالمصير القائم على حقائق التاريخ وتجاربه. وعن حالة الإفريقي النفسية، دون المركزية الإفريقية، فقد أصبحت محل قلق كبير. وبدلًا من النظر من مركز الفرد نفسه، فإن الشخص الذي لا يتبنى المركزية الإفريقية، يتصرف على نحو يمكن توقعه سلبيًّا. وتكون صور ورموز وأساليب حياة الفرد، وسلوكياته متناقضة، ومن ثم مدمرة للنمو والتطور الفردي والجماعي. وفي رؤية واضحة للغاية - بغض النظر عن سلامتها - يفترض أسانتي وجود نظام ثقافي إفريقي African Cultural System إلى جوار السبل الإفريقية والأمريكية (في الولايات المتحدة)، وأخيرًا القيم المستقاة من التجربة الأفروأمريكية. وبمعنى بالغ الإيجابية - حسب أسانتي - تظل لدينا طائفة من المعارف والقيم الأفروأمريكية داخل هذا الفهم، ويصبح من الضروري استكشاف مظاهر قيمنا الثقافية في (مدى) معاصرتها ومقدراتها. ولا شك أن نظامنا الثقافي في القارة، كما الحال في الشتات، متجسد بطرق متنوعة؛ إذ يوجد لدينا «نظام ثقافي أفريقي» واحد ومتنوع على نحو جلي؛ قبل أن يلاحظ أن «الحديث عن عربي جزائري كأخ لي، يختلف تماما عن الحديث عن برازيلي إفريقي، أو كوبي أو نيجيري»[٣]، وهي ملاحظة فارقة في تحليل الخطاب «الأفريقاني» لأسانتي، ولا يتسع لها المقام هنا.

ويمكن القول: إن «المركزية الإفريقية» قد خرجت بتجلياتها الراهنة - بالأساس - في نهاية سبعينيات القرن الماضي، كوجهة نظر فلسفية وتنظيرية، من منظومة موليفي كيتي أسانتي البحثية (المعروفة بثلاثية الدراسات الإفريقية)، والتي تمثّل في مجملها الجوهر الأساس لفكرة غلبة اتساق هذا التفسير والتوضيح، القائم على دور الأفارقة كفاعلين، مع الحقيقة. وتعزَّز هذا التيار في الثمانينيات، مع توجه أعداد لافتة من العلماء الأفروأمريكيين والأفارقة، لتبني توجهاته، التي ناقضت بوجه عام النظريات، التي «تحصر» الأفارقة في هوامش الفكر والتجربة الإنسانية. وعدَّ أنصار هذه المدرسة الأعمال التاريخية، التي وضعها شيخ أنتا ديوب، والأعمال اللغوية لرفيقه ثيوفايل أوبينجا Theophile Obenga أسسًا مرجعية لأعمالهم.[٤]

وتطبيقًا لرؤية أسانتي بتعميق جذور المركزية الإفريقية، يلاحظ أنه بحلول سبعينيات القرن ١٩، كان مارتن ديلاني Martin Delaney (1812-1885)، على سبيل المثال، وهو من أبرز دعاة الأفروعمومية الثقافية في الولايات المتحدة، قد انخرط في الشؤون الإفريقية على أرض القارة، وأعجب بالأنشطة المتنوعة لشعب اليوروبا (الذين ينحدر منهم أسانتي)، وعبر عن رضاه عن جميع جوانب ثقافتهم. واعتمادًا على

ملاحظاته، توصل ديلاني إلى أن استمرارية التقاليد الإفريقية، ستضمن تقدم العرق الأسود. كما قادت حماسة ديلاني لمقدرات إفريقيا إلى تحدِّيه للتعميم الأوروبي (في تلك الحقبة على وجه التحديد)، بأن الأفارقة لم يقدموا أي إسهامات للتقدم الإنساني. وحاجج ديلاني التعميم السابق، بتأكيد أن الأفارقة هم البشر الأوائل، وأنهم طوروا «أول دولة متحضرة في التاريخ البشري» (مصر)، التي كانت محل حسد العالم القديم أجمع؛ ومن ثم فإن الشعوب الأوروبية، والشرق أوسطية، استعارت الكثير من سمات مصر الثقافية. وعلاوة على ذلك، فإن الأفارقة كانوا العرق الأكثر إنسانية، من بين جميع الأعراق الإنسانية، وكانت هذه النزعة الإنسانية إسهامًا في الحضارة. ونظر ديلاني للتفسير الأوروبي للتاريخ الإفريقي، على أنه مؤامرة لنفي ماضي إفريقيا المجيد، وعدَّ أن ذلك التوجه أمر خطير؛ لأن الأفارقة الأمريكيين (الذين ظلوا في جوهر اهتمام المركزية الإفريقية في ظل تهميش جموع الأفارقة في القارة، أو اتخاذهم وسيلة لتعزيز هوية الأوائل)، لن يتعلموا سوى النزر اليسير عن تاريخ إفريقيا قبل تجارة الرقيق. ولمواجهة هذا الأمر، رأى ديلاني أن الشعب الأسود احتاج إلى أن تكون لديه نسخته الخاصة من التاريخ الإفريقي، بحيث «تلهمهم للنظر فيما وراء التجارب المريرة في أميركا، إلى عهد جديد من عظمة العرق (الأسود)».[٥]

وترى المركزية الإفريقية أن نزعات مثل: المركزية الإثنية، والخوف من الأجانب، قد طغت على المواقف الأوروبية تجاه شعوب القارة الإفريقية، منذ القرن الخامس عشر، وبات راسخًا، وفق المركزية الأوروبية، أنه لا يمكن للإفريقي أن يندمج كطرف اجتماعي مساو. إن سمة الحصرية بالمركزية الأوروبية، وسعيها للهيمنة العالمية، لم تترك للإفريقي سوى مكانة الاستعباد، ومواطنة الدرجة الثانية. كما أن أيديولوجيا المركزية الأوروبية قد رفضت قبول الأفارقة على أساس إنسانيتهم، على خلفية لون بشرتهم.[٦]

ثانيًا - «الإسلام في إفريقيا» من بلايدن إلى أسانتي: اضطرابات منهجية

تقاطع العالَمان العربي والإسلامي مع أفكار «المركزية الإفريقية» منذ سنواتها الأولى تقاطعًا واضحًا، ويتجاوز الصياغات النظرية إلى التجربة العملية سياسيًّا واستعماريًّا، منذ منتصف القرن التاسع عشر على أقل تقدير. وعلى سبيل المثال، فإنه يتضح من تعليقات مهمة وأصيلة قدمها ويلسون إرميا موسى Wilson Jeremiah Moses على أفكار إدوارد ويلموت بلايدن E. Wilmot Blyden [٧] في ثنايا كتابه المعنون Classical Black Nationalism: From the American Revolution to Marcus Garvey أن الأخير من الآباء المؤسسين للمركزية الإفريقية، وإنْ انطلق في المرحلة المبكرة من فكرة «القومية السوداء»، التي قامت بدورها على مبادئ ترقية وتمدن «العرق الأسود»، وضمن دفاع دعاة القومية السوداء، عن أن رسالتهم هي حركة من أجل «الحضارة الإفريقية»، وقناعة بلايدن – وبقية المدافعين عن القومية السوداء – أن «يد

الرب قد وجهت حركتهم»، وهي قناعة لبَّت من خلالها «القومية السوداء» الحاجة لمقاومة سيكولوجية للرق والاستعمار والعنصرية، التي فرضها الأوروبيون والأمريكيون البيض، مع ملاحظة موسى الفارقة هنا، بخصوص دعاة القومية السوداء، وفي مقدمتهم بلايدن، وهي أن المثل الثقافية التي تبناها القوميون السود، في القرن التاسع عشر، كانت تماثل إلى حد كبير تلك الراسخة لدى الطبقة العليا، بين الأوروبيين والأمريكيين البيض، لا سيما مبادرتهم السريعة بالارتباط بصلة أسلافهم مع مصر وإثيوبيا. كما لاحظ موسى أن قناعات النخبة الإفريقية (من بلايدن حتى ماركوس جارفي Marcus Garvey)، كانت مولعة برموز القوة والقدرة العسكرية، والنقاء الأرستقراطي الإمبراطوري، وأن بلايدن وفكره تحديدًا كان نتاج صراع بين قوى اندماجية ووطنية متصارعة، في بيئة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مشروعه الفكري كان حذرًا في التوفيق بين الطرفين. كما كتب موسى في مؤلفه البارز Afrotopia: The Roots of African American Popular History أنه بينما كان بلايدن من أبرز دعاة المركزية الإفريقية أصالة، فإنه لم يكن من دعاة المركزية المصرية Egyptocentrist (أو النيلية في أدبيات أخرى)، وإنْ كان على يقين، من أن بناة الأهرام هم السود، لكن بلايدن كان يركز في مركزيته الإفريقية أكثر، على تعزيز حركة عودة السود إلى إفريقيا، التي كانت ترتكز في ليبيريا وسيراليون، ودراسة شعوب غربي إفريقيا وعاداتهم[٨].

وحضر الإسلام وبلاده في صلب أفكار بلايدن ومشروعاته، كما اتَّضح عمليًّا في دوره السياسي في جمهورية ليبيريا؛ إذ غادر في ١١ مايو ١٨٦٦م منها (حيث تقلد في هذا العام منصب وزير خارجيتها)، متجهًا إلى لبنان تحديدًا، حيث قضى فيها ثلاثة أشهر في الكلية البروتستانتية السورية، Syrian Protestant College لتعميق دراسته للغة العربية. وكان سفره إلى سوريا عبر إنجلترا وجبل طارق ومالطا ومصر، التي نقش خلال زيارته لها على مدخل الهرم الأكبر كلمة: «ليبيريا» مؤرخة باسمه، وتاريخ ١١ يوليو ١٨٦٦ تعبيرًا عن قناعته بأن الحضارة المصرية «زنجية» بالأساس.

وبأي حال، فإنه بادر عند عودته من «الشرق» (بعد استمراره به في فترة سبتمبر عام ١٨٦٦م، في رحلة دوَّنها في مؤلف كرس لها بعنوان: من غرب إفريقيا إلى فلسطين[٩]، ووقع في نحو ٢٠٠ صفحة) بإدخال دراسة اللغة العربية في ليبيريا كولدج، Liberia College رغم المواقف الرافضة لمثل هذا الاتجاه داخل البلاد، وتمكن بلايدن من حثّ هنري م. شيفيلين Henry M. Schieffelin وكاليب سوان Caleb Swan، وهما أفروأمريكيان من نيويورك، على تمويل حملة للأراضي الداخلية في غربي إفريقيا، بقيادة المستكشف الليبيري بنيامين أندرسون، والذي استغرقت حملته (التي انطلقت في ١٤ فبراير عام ١٨٦٨م) ثلاثة عشر شهرا، وكانت واحدة من أهم حملات الاستكشاف في غربي إفريقيا،[١٠] بغرض رئيس، وهو بسط هيمنة استعمارية «ثقافية» على جماعات «المحمديين» حسب مفهومه. وهكذا، فقد تبنى بلايدن فكرة وجوب أن

تكون ليبيريا معقل أنشطة جمعية الاستعمار الأمريكية American Colonization Society، على تواصل منتظم مع الدول «المحمدية» في داخل غربي إفريقيا، حتى يتم دمجها جميعًا معًا في «الجمهورية الزنجية»؛ ولتيسير هذه الفكرة، كان إقدام بلايدن على تعليم اللغة العربية، وتدريسها للطلاب في ليبيريا، وسيلة لأن «يكونوا مبعوثين للزعماء «المحمديين»، في داخل غربي إفريقيا».[١١]

وقد غلبت النزعة العرقية على تصورات بلايدن، وجميع تيار «المركزية الإفريقية» للدين، وطبيعته، وانتشاره بين معتنقيه، ومن ثم قادت إلى سطحية بالغة لهذه التصورات؛ ففي فلسفة بلايدن للدين، يشير إلى كيفية انجذاب الأعراق المختلفة لدين أو لآخر بنصّه: «من الملاحظ أن الأديان الثمانية التي يرصدها التاريخ، جاءت جميعها من آسيا، وأن أعلى ثلاثة أديان، وهي: (اليهودية، والمسيحية، و«المحمدية») حسب تعبيره، قد علا شأنها بين الشعوب السامية.» علاوة على ذلك، فإن من الملاحظ - وبالقدر نفسه - أنه نظرًا «لأن المسيحية غادرت محل مولدها، فإنها بدت ملكا حصريًا للفرع الأوروبي من الأسرة البشرية.» (وهي مقولة خاطئة تمامًا تاريخيًّا). ومع تحول المسيحية لأن تكون ملكًا للآرية الغربية Western Aryan، فإنها اشتركت في مصير الدين العظيم الآخر، الذي نشأ وسط الفرع الشرقي للأسرة الهندية - الأوروبية (البوذية)، في كونها الجانب الأكثر إقناعًا لعرق أو عرقين.[١٢]

أمَّا في دراسته للتاريخ فقد تجاهل بلايدن تجاهلًا كاملًا الحضارة العربية -الإسلامية، واتبع بتأثير من ولعه بالبورجوازية المسيحية الغربية، تقسيم المؤرخ فريدريك هاريسون لمراحل التاريخ، وهي: الحكم الثيوقراطي، واليوناني، والروماني، والعصور الوسطى، والعصور الوسطى المتأخرة، والعصر الحديث المبكر، وعصر ما بعد الثورة الفرنسية. وركّز بلايدن في تدريسه للتاريخ على الدراسة الموسعة للمراحل الأربع الأولى، لكن مع تركيز خاص، على المراحل: الثانية، والثالثة، والرابعة، والتي تشتق منها الحضارة الحالية لغربي أوروبا (في تمثل كامل للمركزية الأوروبية)، وأراد استبعاد المرحلتين الأخيرتين، بنصه على إمكان استبعادهما - على الأقل - في سنوات الدراسة الجامعية الأولى، لأن المرحلة السادسة، شهدت صعود تجارة العبيد الأطلسية، التي أدت لتراجع الزنجي،[١٣] الأمر الذي يعبر عن مدى النزعة الانتقائية في أفكار «المركزية الإفريقية».

وفي المقابل، قدم أسانتي في مقاربته للإسلام والعروبة - بأسلوب غير منهجي - رؤية ملتبسة للغاية، لما عدَّه «عصر الفوضى» age of chaos في الجزء الخامس من كتابه عن «تاريخ إفريقيا» The History of Africa : The Quest for Eternal Harmony (2007) [١٤] بخصوص «المبشرين، والتجار، والمرتزقة العرب، والأوروبيين» (حسب تعبيره)؛ واستهل الفصل ١١ برؤية بالغة الاختزال، بتوصيفه أن التاريخ الإفريقي، يتكون من تقليد إفريقي عام واحد، وغزوين رئيسين (العربي والأوروبي، دون تمييز لطبيعة هذه التوسعات، أو تباين سياقاتهما التاريخية، أو حتى النظر للارتباطات العربية

الإفريقية الثابتة تاريخيًا، طوال قرون بعيدة، قبل ظهور الإسلام). وكان تمدد التقاليد المسيحية الأوروبية (في تجاهل غريب لانتشار المسيحية نفسها في مصر، وشمالي إفريقيا، وحوض البحر الأحمر، انطلاقا من فلسطين في القرن الميلادي الأول) والتقاليد الإسلامية العربية، قد منح إفريقيا مجموعة أفكار ثقافية معقدة، وأثر كل منها على حدة في الحياة في القارة، كما غيرت التأثيرات المسيحية والإسلامية من بناء ما يصفه أسانتي بـ «السلوك الإفريقي»، وخلقت مؤسسات جديدة، نافست القديمة، أو حلت محلها. ويمكن وصف ما سبق، بأنه تصور بالغ السذاجة تاريخيًا، من جهة افتراضه ثبات هذا «البناء الإفريقي»، تجاه تأثيرات المسيحية من جهة، وانقطاع التأثيرات المسيحية والإسلامية نفسها، عن حركات التواصل الاقتصادي والحضاري، بين الأقاليم الجغرافية محل المسألة (حوض البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والقرن الإفريقي، وغيرها) عن تاريخها السابق، الممتد في واقع الأمر من الجهة الأخرى، عوضًا عن ربطه المسيحية بأوروبا، في تبن واضح للمركزية الأوروبية، التي يدعي – باستمرار- مناهضته لها. ودلل أسانتي (دون قصد) على قصور رؤيته تلك، بإشارته إلى أن (مملكة) بنين، هي الدولة الوحيدة في إفريقيا، التي كرست تمامًا طريقة التفكير الإفريقية (بمعزل عن الإسلام والمسيحية)، وأن بقية «الدول» (وليس الأقاليم) أفسحت الطريق على عجل، أمام الغزوين، وأصبحت، بدرجة أكبر أو أقل، تابعة للتقاليد الثقافية والدينية لشعب آخر.

وبأي حال، فإن ثمة رؤية مقابلة، ترى أنه رغم استخدام أسانتي لتصورات أوروبية، حسب نقد داخلي من تيار المركزية الإفريقية، فإن مجمل تحليلاته لا تشبه نزعة المركزية الأوروبية، وعلى سبيل المثال، يتوقف أسانتي مطوّلًا عند رؤية علي مزروعي «الإسلامية» (كمكون مهم لتراث إفريقيا)، ويرفضها جملة وتفصيلًا، إذ لم يستطع أسانتي مع الأخير صبرًا، ولا سيما ما وصفه بالتبسيط المخل لديه، عن «الإرث الثلاثي» للقوى المسيحية والإسلامية، والديانات الأصلية في التاريخ الإفريقي، فإنه انحاز أكثر لفكرة نكروما، عن محورية الجانب الإفريقي بالمثلث الثقافي، عند تقييم تطور التقاليد الفلسفية الإفريقية، ما يعني تهميش الجانبين الآخرين: المسيحية والإسلام[١٥]، وتبني نفس ديناميات «المركزية الأوروبية» في نهاية المطاف، على الأقل من جهة قيامها على مكون «عرقي».

وقد لاحظ المؤرخ النيجيري البارز توين فالولا Toyin Falola في عرضه لكتاب أسانتي The History of Africa : The Quest for Eternal Harmony (2007) ملاحظة بالغة الدقة والدلالة، بأن أسانتي (وبدرجة أقل بلايدن) لا يكتب (التاريخ) لولعه بالتاريخ الإفريقي، لكن من منطلق التزامه بإفريقيا، وباعتباره أفروأمريكيًّا، يرجع أسلافه إلى النوبة ويوروبالاند (في شمالي نيجيريا)، وأنه سعى في عمله إلى وضع أعمال المؤرخين الأفارقة، في قلب رواية تاريخ القارة، ومن ثم إعادة كتابته، وتوجيهه التاريخ من وجهة نظر الأفارقة كفاعلين، وليس مجرد تجاهل كتابات الأوروبيين حول إفريقيا.[١٦]

ثالثًا - التفاهم الإفريقي العربي: المركزية النيلية والخطاب «الكولونيالي» الإفريقي

عُدَّت «المركزية الإفريقية» ضمن أبرز الاستجابات الأفريقانية تجاه الخلل المعرفي لتناول تاريخ إفريقيا، كما وصفت بأنها مقاربة وضعت بجلاء لمواجهة الصور السلبية، التي تطورت بمرور القرون (أوروبيًّا) عن الأفارقة، وتعزيز البناءات الإيجابية للتراث الإفريقي. وصِيغ وفق هذا التعريف الواسع عددٌ من الأشكال المختلفة من المركزية الإفريقية، منها ما وصفت بـ «مركزية وادي النيل الإفريقية» Nile-Valley Afrocentrism، أو المركزية النيلية، والتي تُعنى بالأساس بالحضارة المصرية، وبدرجة أقل بالحضارة النوبية،[١٧] والتي باتت معروفة في «العلوم الغربية» ذات الصلة بمقولاتها، أن شكل ومضمون الفلسفة والعلوم الإغريقية (ومن ثم الأوروبية/ الغربية) مشتقان مباشرة من الحضارة المصرية؛ ممَّا قاد إلى استجابة جماعية من الكلاسيكيين الغربيين (المتخصصين بالحضارة الإغريقية والرومانية) وخلاصتها: أن شخصية الفكر والحضارة الإغريقية، كانت مختلفة ومتميزة جذريًّا عن نظيرتها المصرية، ومن ثمَّ، فإنه لا يمكن إقامة مثل هذه الصلات، التي تفترضها المركزية الإفريقية.[١٨]

وحضرت «المركزية النيلية» في فكر مارتن ديلاني، الذي تصدر جهود حركة الهجرة السوداء إلى إفريقيا، في خمسينيات القرن التاسع عشر، ورفض في هذا السياق، ادعاء أوروبا بتفوقها الحضاري الأسبق، وقدم أدلة على قدم الحضارة في إفريقيا، ووصف الحضارة المصرية القديمة بأنها زنجية على نحو أصيل. وطرح المسألة في سياق بلاغي، من قبيل مقولته: «أليس معروفا تاريخيا، أن مصر هي مهد أقدم الحضارات، ورائدة الفنون والعلوم، عندما كان اليونانيون شعبا همجيا، يغطون بشرتهم بالفراء والقماش...؟».[١٩]

وقد كان لافتًا تمامًا أن إدوارد ويلموت بلايدن قد حقّق أول نجاح أدبي بارز له، في مقال ركَّز فيه على التدليل على لعب «الزنوج» دورًا رائدًا في إحدى أقدم حضارات العالم المزدهرة؛ أي: في مصر. وحمل المقال عنوان: «الزنجي في التاريخ القديم» (The Negro in Ancient History)، وظهر في العدد الأول من دورية Methodist Quarterly Review في العام ١٨٦٩م، التي كانت وقتها إحدى أهم الدوريات الأدبية البارزة، التي تُنشَر في نيويورك، ويحررها دانيال إ. ويدون D. E. Whedon، رجل الدين المثير للجدل، وأستاذ جامعي سابق باللغات والآداب الكلاسيكية. وكان مقال بلايدن هو الأول لزنجي في هذه الدورية، وكان المحاولة الأكثر جدية، التي يقوم بها مفكر زنجي، لإعادة بناء جوانب من التاريخ الزنجي المبكر.[٢٠]

وهكذا رجعت جذور فكرة المركزية النيلية إلى منتصف القرن التاسع عشر على الأقل، إذ نشر بلايدن نصّه التأصيلي (١٨٦٩م)[٢١] الذي استهله بالاستشهاد بآراء الرحالة، وعالم اللغة المستشرق الفرنسي قسطنطين فرانسوا فولني C. F. Volney عقب زياراته لعجائب الآثار «في مصر وإثيوبيا» (نحو عام ١٧٨٢م)، وانبهاره بها، ومنجزات «عرق الزنوج» (ربما في إشارة للمصريين، وليس بالضرورة للمعنى المعاصر للمصطلح

حينذاك) «الذين يعدون الآن عبيدا لنا، وأننا مدينون في فنوننا وعلومنا، وحتى في استخدامنا للكلمة لهم!» واستطرد بلايدن «ولا نرى كيف يمكننا، في ضوء سجلات الماضي التي توفرت لنا، الفرار من خلاصات فولني». وربط ربطًا مباشرًا بين الإسهامات الفنية والعلمية للزنوج، ونظيرتها في «مراكز الحضارة في المشرق العربي في عصره، «في بابل، ونينوى، وبناة الأهرام في مصر، «بحكم العلاقة الوثيقة والمباشرة» بين الزنوج وهذه الحضارات.

قبل أن يلاحظ بلايدن أنه «قد يمكن القول: إن الشعب الذي أسس بابل ونينوى، قد استقر في مصر، وبنى الأهرامات، وهم من أحفاد «حام»، وأنهم لم يكونوا سودا- أي أنهم لم يكونوا زنوجًا، ولكن المؤكد، هو أن العرق الزنجي، هو سلف حام، وأنه حينما كانت هذه المنجزات الحضارية العظيمة تتم، فإن أحفاد حام، لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى هذه الأجزاء من إفريقيا (في إقرار كامل بالرواية التوراتية)، ولم يجربوا هذه الظروف المناخية، والطقس الذي أنتج هذا التطور الفريد في الإنسانية، المعروف بالزنجي. وحاول بلايدن دعم أفكاره بشواهد من هيرودوت، الذي «عاش قبل قرابة ثلاثة آلاف عام، وسافر بكثرة في مصر والبلاد المجاورة لها، ودوَّن كتابته بناء على مشاهدات شخصية»، وأنه يخبرنا أن هناك قسمين من الإثيوبيين «الذين لا يفترقون عن بعضهم البعض في المظهر، باستثناء لغتهم وشَعرِهم، وأن الإثيوبيين الشرقيين، ذوو شعر ناعم، لكنّ نظراءهم في ليبيا (إفريقيا) لديهم شعر أكثر تجعيدًا من أي شعب آخر.»[٢٢] دون أن يفرق بين كلمة «الإثيوبيين» في الكتاب المقدس (التي قد تعني السود، أو النوبيين في الأساس، حتى أطراف الخرطوم الحالية جنوبًا)، والواقع الجغرافي الذي سيتطور لاحقًا، في قيام دولة إثيوبيا الحديثة، منذ نهاية القرن ١٩.

وعدَّ بلايدن أنه رغم أن العالم مدين في الثلاثة آلاف عام السابقة، بالأساس في تقدمه للعرقين السامي والهندو- أوروبي Indo-European، فإن الأمر كان على خلاف ذلك في العصور المبكرة. فقد قادت مصر وبابل، أو المصريون والنماردة، وكلاهما من أحفاد حام، الطريق، وكانتا رائدتي الجنس البشري في عدة مجالات غير مطروقة، من الفنون والآداب والعلوم. وتعود إليهما أصول الأبجدية، والكتابة، والفلك، والتاريخ، والتأريخ، والعمارة، والنحت، والملاحة، والزراعة، وصناعة النسيج، حسب الشواهد في موقع أو أكثر، لتعدا رائدتي العالم في الثلاثة آلاف عام السابقة بدلًا من العرقين السامي والهندو- أوروبي.[٢٣] وهكذا فقد حضرت الحضارات في مصر و«المشرق العربي» في صيغة مهمشة للغاية، وفي معرض دحضه لفكرة أن الزنجي «قبل تجارة العبيد مع الخارج أو الولايات المتحدة»، لم يسهم في الحضارة البشرية، كما يتضح في «عدم وجود آثار دالة على ذلك» حسب تصوره؛ إذ عمد بلايدن إلى مقارنة أحوال الزنوج باليهود، الذين ظلوا يعيشون في خيام، قبل خروجهم من مصر، وبعد خروجهم منها، وأن اليهود لم ينجزوا طوال تاريخهم الطويل، بعد العبودية في مصر، سوى قدر من التقدم في العلوم والفنون، وأنهم طوال تاريخهم القومي

التليد، لم ينتجوا آثارًا معمارية معروفة، باستثناء «المعبد»، الذي صممه ونفذه رجل كُلف بهذا العمل،[٢٤] حسب سرد بلايدن.

وقد شن شيخ أنتا ديوب، الأب الروحي للمركزية الإفريقية، حسب تحليل خطابات أسانتي، حربًا طوال عقود ضد المؤسسة الأكاديمية الدولية، التي أنكرت - في رأيه - وجود إفريقيا في صفوف الثقافات «المتحضرة»، أو الثقافات المؤهلة لصياغة إرثها وتاريخها الفكري ذاتيًّا. وقام ديوب مع زميله ثيوفايل أوبينجا Theophile Obenga (1992) بمحاولة عميقة، لإحالة مجمل الإرث الثقافي المصري، لعموم شعوب إفريقيا، لكن هذه المحاولة، واجهت انتقادات إفريقية مكثفة، من قبيل ما قامت به الأنثروبولوجية النيجيرية إيفي أماديومي Ifi Amadiume من إعادة تقييم نقدية لنظريات عدة، وضعها «مؤسس المركزية الإفريقية» شيخ أنتا ديوب (١٩٢٣-١٩٨٦) في مؤلفها Reinventing Africa: Matriarchy, Religion and Culture (١٩٩٧) وركزت فيه على نقل التأكيد في الإنتاج العلمي القائم على إفريقيا، أو موجه لها من الهجوم على العالم الغربي، نحو دراسات مستقلة عن الثقافات الإفريقية.[٢٥]

وفي اختزال واضح، في مقدمة كتابه المهم عن «فكرة المركزية الإفريقية»، رأى أسانتي أن صياغات المركزية الأوروبية، التي لا تقر بالفكر الكلاسيكي الإفريقي، لا تقر بالأساس بمجمل الماضي الكلاسيكي الإفريقي أيضًا. «لقد تُركنا بتاريخ منقطع ومستقبل صريح» (فرضته المركزية الأوروبية)، ورأى أسانتي أن تحليل المركزية الإفريقية، على طرف النقيض، يعيد ترسيخ محورية الحضارة «الكيميتية» (المصرية) القديمة، والبناء الثقافي لوادي النيل، كنقاط مرجعية لوجهة نظر إفريقية، على نحو يشبه كثيرًا ما تمثله اليونان وروما، كنقاط مرجعية للعالم الأوروبي. وهكذا فإن نصير المركزية الإفريقية، وفق أسانتي، يوسع التاريخ الإنساني، بخلق مسار جديد للتفسير (وإنْ على حساب استلاب كامل للحضارة المصرية، وصبغها بالنزعة الزنجية)، وجعل كلمات مثل: الزنجي، والملون، بغيضة وآثمة. واستطرد أسانتي بعد تجاوز زنجية الحضارة في مصر، إلى ملاحظة أن مصطلح «الإفريقي»، قد حُدد وفق زمن، ومكان، ووجهة نظر. وبدون وجهة نظر المركزية الإفريقية، فإن وضع التوجه الأوروبي حدًّا عالميًّا فاصلًا، يعوق التفاهم الثقافي، ويزدري البشرية. وبإيجاز بالغ، فقد لفتَ أسانتي إلى أن «مثل هذه الرؤى الانفصالية العمدية، تحمل توكيدًا مغالطًا، بأن الأفارقة في الأمريكيتين، ليسوا أفارقة مرتبطين بأصلهم المكاني».[٢٦]

وفي المقابل، ودون انقطاع عن التحليل السابق، يبدو أن أسانتي كان مولعًا أيَّما ولع بالتنظير، وأن ثقته بقدراته التنظيرية قد أخلّت فعليًّا بمضامين وتحليلات كتاباته، بما فيها المركزية النيلية؛ وعلى سبيل المثال: فعندما طرح فكرة ما أسماه: علم الدراسات الإفريقية Africology، وميزه بتعجل واضح عن الدراسات الأوروبية، أو العربية، أو العبرية، أو المسيحية، (من زاوية سعيه للبحث عن العامل الإفريقي African

Agency في كل وضع، أو تحليل، أو نقد، بغض النظر عن الإنتاج المعرفي لهذه الدراسات بالفعل) لفت الأنظار - في نقاش بالغ السطحية في واقع الأمر- إلى أنه قد يُنتَقَد لاستخدامه لاحقة - - ology من الأصل الإغريقي، والتي تعني «دراسة (علم) ما»، ثم عاد في الجملة التالية برد بالغ الغرابة، بأن لجوءه إلى ذلك أفضل من استخدام كلمة studia باللاتينية، لأن اللاحقة (في الأولى) داخل الكلمة نفسها، «وأنني لست مضطرا لاستخدام كلمتين».[٢٧]

كما رأى أسانتي، في جرأة واختزالية يحسد عليها في التنظير، وإطلاق مقولات عامة، أنه ثمة خطأين تاريخيين بارزين في تاريخ الأفروأمريكيين، حسب رواية المركزية الأوروبية، أولهما: أن تاريخهم يجب أن يبدأ بوصول الأفارقة كعبيد في العام ١٦١٩م، إذْ كان الأفارقة يزورون الأمريكيتين، ويستوطنون بها، قبل وقت طويل من «كشف» المستوطنين الأوروبيين «للعالم الجديد». وثانيهما: أنه رغم أنَّ أمريكا قد أصبحت وطنًا لهؤلاء الأفارقة، الذين نجوا من فظائع الممر الأوسط Middle Passage، فإن تجاربهم على متن سفن العبيد، وخلال فترة الاسترقاق، أدت إلى تبلور رؤية مغايرة لديهم عن أميركا، مقارنة برؤية الأوروبيين وغيرهم، ممن وصلوا إليها (بكامل إرادتهم)، بحثًا عن فرص غير متوفرة في بلادهم..[٢٨] ثم يضيف: إن القيام بدراسات عن إفريقيا «على النمط الغربي»، سيظل دومًا مسألة إشكالية، حتى يمكن لمفكري المركزية الإفريقية تحدي رؤى الأهداف الغربية الضيقة، وتقديم أطروحات تستهدف - أكاديميًّا- تلبية حاجات إفريقيا الأساسية، وليست حاجات الغرب، قبل أن يتكئ أسانتي على فكرة وضع الراحل شيخ أنتا ديوب، أعظم عالم إفريقي في القرن العشرين، فكرة أن العلماء الغربيين ككل، سيجدون أنفسهم غير قادرين على تخليص بحوثهم من المصالح الفكرية للغرب، لخدمة أهداف المعرفة الاجتماعية والثقافية، لصالح إفريقيا.[٢٩]

وبأي حال، فقد واجه أسانتي وأنصار تيار المركزية الإفريقية انتقادات «غربية» وإفريقية كثيرة، يندر وجود مثلها عربيًّا، وعلى سبيل المثال: فقد وضعت المؤرخة ماري ليفكوفتزM. Lefkowitz، أستاذة الكلاسيكيات في ويلسلي كولدج Wellesly College، سِفرًا مكرّسًا لدحض أفكار هذا التيار، ولا سيما «الدائرة النيلية» منها، لصلتها الوثيقة بالحضارة اليونانية، مثل التي وردت لدى مارتن برنال، في مؤلفه «أثينا السوداء»، كما ركزت ليفكوفتز على أفكار أسانتي، وتجاهلت - حسب برنال في عرضه لنقدها- بداية فكرة المركزية الإفريقية لدى رواد، مثل: فريدريك دوجلاس، وإدوارد بلايدن، ووليام دوبويس، وغيرهم في القرن التاسع عشر، وبدايات القرن الماضي بالأساس، ورؤيتهم أن الأمريكيين الأفارقة، تشاركوا في إرث إفريقي مشترك مع مصر القديمة، ورأى أنها صبت جل نقدها، على مجموعة يشار لها بأنصار «المركزية النيلية»، Nilocentric بسبب تركيزها على وادي النيل ومصر، وهم - كما حصرهم برنال في مقال ردَّ به

على انتقاداتها- جون هنري كلارك، وشيخ أنتا ديوب، ويوسف بن ياكونن Yochannan وأسانتي، وعلى وجه الخصوص جورج ج. م. جيمس.[٣٠]

ومثّل عمل ليفكوفتز اشتباكًا حماسيًّا للغاية، مع أفكار المركزية الإفريقية، ولا سيما ما يتعلق بمصر، مع ملاحظة وقوعها في نفس تنميطات هذه الأفكار، بأسلوب بالغ التطابق (انطلاقًا من تبنّيها رؤية المركزية الأوروبية)، وعلى سبيل المثال: فقد انتقدت بشدّة عمل شيخ أنتا ديوب الشهير Civilization or Barba-rism (1981) (الذي انطلق أسانتي في أغلب مقولاته منه)، ورؤيته أن ما يسميها الحضارة الغربية مدينةٌ بالكثير لمصر، وأنه وفقًا للميثولوجيا الإغريقية، فإن المصريين جلبوا حضارتهم إلى اليونان، خلال عهد الأسرة الثامنة عشرة في مصر (١٥٧٤-١٢٩٣ ق.م)، واعتماده على روايات استثنائية، والتوقف عن استخدام منهج علمي متكامل قدر الإمكان،[٣١] ممّا مثّل انتقادًا لمجمل تصورات «المركزية الإفريقية» ودائرتها النيلية تحديدًا، والذي يرقى لتجسيد خطاب كولونيالي «عكسي»، عند تناول تاريخ مصر ووادي النيل.

رابعًا- خلاصات: إشكالات المركزية الإفريقية وأثرها في التفاهم الإفريقي - العربي

تبدّت في أفكار «المركزية الإفريقية» العديد من الإشكالات العامة، والتي أثّرت تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر في مشروعات التفاهم الإفريقي العربي، من وجهة النظر الإفريقية بالأساس.

ويمكن إجمال هذه الإشكالات في عدة نقاط، أبرزها: تفكك البناء التاريخي المنهجي لهذه الحركة تفككًا كبيرًا، وانتقائيته المبالغ فيها. وقد قدّم توندي أديليكي Tunde Adeleke سِفْرًا مهمًّا في تفكيك المركزية الإفريقية،[٣٢] وخصَّص الفصل الرابع منه لتناول مسألة الوعي والذاكرة التاريخية في فكرها، ورأى بعد مناقشة وجيزة لجذور وعي هذا الفكر، الذي يعزز الهوية الإفريقية، أنه عبارة عن مجموعة من حركة أيديولوجية ونضالية قوية للغاية، ذات أبعاد فكرية وشعبية (لا سيما لدى الشباب الأفارقة)، غير أنها لا تملك - في الواقع - أسسًا تاريخية قوية.[٣٣] وتبلورت هذه الخلاصة في ملاحظة أديليكي، أن الفترة ١٨٣٠-١٨٥٠م (ذروة حركة مكافحة تجارة الرقيق الإفريقية في الولايات المتحدة)، شهدت وجهتي نظر، بلورتا مواقف الأفروأمريكيين تجاه إفريقيا، وهما: العالمية universalism والعرقية race، وأنه بغض النظر عن دوافع أنصار كل منهما - حسب أديليكي - فإنهم اتفقوا على أنهما وسيلة محتملة، نحو (تعميق) الهوية الأمريكية. ولاحظ مسألة غاية في الأهمية، وإن كانت بحاجة لمزيد من النقاش لاحقًا، وهي أن نضال دعاة تحرير العبيد السود ضد الاستعمار، وتشريد السود، والمطالبة بالمواطنة الكاملة، قد قاد إلى تحول دقيق في تقييم السود لأنفسهم، بعد العام ١٨٣٠م (إلغاء تجارة العبيد). واقتناعًا منهم بأن الاستعمار يعني الترحيل إلى إفريقيا، ورهن هويتهم الأمريكية، فإن قادة العتق السود، سعوا إلى نبذ (الانتماء) لـ «إفريقيا»

من مؤسساتهم، ومن تعيين هويتهم (كأفارقة وليسوا أمريكيين أفارقة)، وبدا أن استخدام كلمة «إفريقي»، فيما يتعلق بهوية الأفروأمريكيين، معزز لفكرة مجموعة، كانت صاعدة في جمعية الاستعمار الأمريكية، لاستخدام تيار الاستعمار الإفريقي منبرًا لترحيل من يطلقون على أنفسهم «الملونون الأحرار» (أو إعادة الأفارقة إلى القارة الأم)، بعد أن صار مصطلح «ملون» أكثر قبولًا، وأصبح مفهوم «الأمريكي الملون» الهوية المفضلة لهؤلاء السود.[٣٤]

كما أن ضيق رؤية المركزية الإفريقية لمضامينها وأهدافها، خارج الولايات المتحدة، أكسب التيار سمة براجماتية، وحصره في كونه فاعلًا بالأساس، في ديناميات السياسات الأمريكية في المقام الأول (كتب أسانتي مقالًا مهمًّا عن ترشح باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية، باعتباره منجزًا لأفكار المركزية الإفريقية).[٣٥] إلى جانب قصور الحركة في تقديم بديل للمنجز الحضاري الغربي برؤيتها - مثلًا - أن مشكلة الأفارقة الرئيسة، تتبلور في التبني غير الواعي للرؤية الغربية العالمية، وضرورة توقف الأفارقة ليتناولو بجدية وتحدٍ، أفكارًا من قبيل التنمية، والتخطيط، والحاجة إلى الديمقراطية، والدولة الوطنية، باعتبارها أفضل شكل للتنظيم السياسي والاجتماعي. ورأت الحركة أن فشل أغلب الأفارقة في معرفة جذور مثل هذه الأفكار في الأعراف الثقافية الأوروبية يقودهم، بوعي أو بدونه، إلى قبول أن يكونوا حاشية في كتاب الرجل الأبيض.[٣٦] ويعزز هذا التصور غير الواقعي عوائق التفاهم الإفريقي- العربي بشكل واضح، في ظل التطورات التي يشهدها العالم حاليًّا من تراجع حدود ما تعرف بالخصوصيات الثقافية أو السياسية.

ومن هذه الإشكالات، تركيز تيار المركزية الإفريقية على غاية تحقيق «نهضة إفريقية» في المقام الأول، دون التفات يذكر لقضية التفاهم الإفريقي - العربي أو المشرقي؛ ويتضح هذا المنحى في مؤلف حديث نسبيًّا لأسانتي، حمل عنوانًا دالًّا An Afrocentric Manifesto: Toward an African Renaissance (2007) [٣٧] إذ عُد التيار - برمته - مكرسًا لتحقيق نهضة إفريقية (المفهوم الذي ساد سياسات العمل الجماعي الإفريقي، بعد الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا، وتبنته نخبته الإفريقية بشكل ملتبس)، وقد وضع أسانتي مشروع «النهضة الإفريقية»، في سياق دعوته للزوم الأفارقة بالعمل على تحقيقها، عبر بعث ثقافة القارة، وفلسفتها، وتقاليدها، وقيمها، ليس في شكلها العتيق، لكن بروح مبدعة، تستجيب للزمن المعاصر. وهاجم بضراوة من يرغبون في محو «إفريقية كيميت» من رواية تاريخ إفريقيا، وطرح تفاصيل مرتبكة في واقع الأمر في الفصل الخامس، الذي كرسه لأفريقانية مصر القديمة The Africanness of Ancient Egypt.[٣٨] وحاول أسانتي تقديم رؤى تبدو متماسكة، لكنه ظل مسكونًا طوال فصول الكتاب بمنهج عكسي، بحشد البراهين والأسانيد خلف فكرته المسبقة، عن أن «السواد فضيلة - تمامًا - كما العدل، ولا تختلف إلا في هدف التطبيق»، وأن (ما يسميه) فعل السواد، to do blackness يعني المساهمة في برنامج حاسم للمساواة البشرية، والقضاء على مفهوم التفوق الأبيض.[٣٩]

لكن تظل المسألة الإيجابية، الأكثر بروزًا في حظوظ تعميق تفاهم إفريقي – عربي، انطلاقًا من تيار المركزية الإفريقية، طرحَ أسانتي المهم، لتوظيف الأخيرة كفكرة أيديولوجية، ideological idea لتعزيز فرصة التفاعل المجدي، بين الأفارقة وغير الأفارقة. وتقديمه ما وصفها بفرضية يسيرة، قوامها أن التواصل الثقافي يجب أن يقوم على مساواة الأطراف المتفاعلة؛ لأن المشاركة ذات المغزى، هي الشرط المسبق الأساس للتفاعل التواصلي، وأن تطور رؤية مركزية إفريقية، بخصوص الشروط الموضوعية لتحرير العقول الإفريقية، تتطلب فلسفة كلية، تتجاوز الخطاب المتكلف، والفاسد، والمشوه، والمفكك، بين الأفارقة في العالم الغربي، بسبب سطوة الصور والرموز الأوروبية.[٤٠] وكانت هذه الفكرة شغلًا شاغلًا لأسانتي؛ إذ تناولها في عدة دراسات، في مطلع الثمانينيات، وبغرض أساس، وهو تحرير العقل التقليدي الإفريقي، ورأى أن «المجتمع التكنولوجي الغربي» يقتل العقيدة الإفريقية التقليدية، لا سيما أن العلم لم يعد مجرد نظرية، بل بات له تأثير عميق في نحو يدمر العقيدة التقليدية.[٤١] وبغض النظر عن تقييم أطروحات أسانتي هنا، فإن جنوحه إلى تعزيز التفاهم الإفريقي – غير الإفريقي، يتيح مجالًا مثاليًّا لتحقيق تفاهم أفريقي – عربي أكثر موضوعية، استنادًا لأسس تاريخية، بحاجة إلى مزيد من التدقيق.

الهوامش والإحالات

(1) Errol Henderson, *Afrocentrism and World Politics: Towards a New* (Westport: Praeger, 1995), 84.

(2) Henderson, *Afrocentrism and World Politics: Towards a New*, 85.

(3) Molefi Asante, *Afrocentricity* (Trenton: Africa World Press, 1988), 1-2.

(4) Kariamu Asante, "Afrocentricity," in *Encyclopedia of African Religions and Philosophy,* edited by V. Y. Mudimbe and Kasereka Kavwahireh (London: Springer Nature, 2021), 38.

(5) Cyril Griffith, *The African Dream: Martin R. Delany and the Emergence of Pan-African Thought* (London: The Pennsylvania State University Press,1975), 120.

(6) Linus Hoskins, "Eurocentrism vs. Afrocentrism: A Geopolitical Linkage Analysis," *Journal of Black Studies, Special Issue: The Image of Africa in German Society,* 23: 2, 1992, 247-8.

(٧) راجع بالتفصيل تعليقات حول زيارة بلايدن لمصر ولبنان وسوريا وفلسطين وتداعياتها الفكرية فيما يخص التفاهم الإفريقي العربي وتجذير أفكار «الاستشراق الأسود»:
• محمد عبد الكريم أحمد، قراءة في فكر النخبة الإفريقية في القرن التاسع عشر، (لندن: قراءات إفريقية، ٢٠٢٠م).

(8) Tibebu Teshale, "Edward Wilmot Blyden and the Racial Nationalist Imagination," *in Rochester Studies in African History and the Diaspora* (New York: University of Rochester Press, 2012), 6-9.

(9) Edward Blyden, *From West Africa to Palestine* (Sierra Leone: T.J. Sawyer, 1873).

(10) Blyden, *From West Africa to Palestine*, 48.

(11) Hollis Lynch, *Edward Wilmot Blyden, Pan-Negro Patriot, 1832-1912: West African History Series* (New York: Oxford University Press, 1967), 47.

(12) Teshale, "Edward Wilmot Blyden and the Racial Nationalist Imagination," 63.

(13) Teshale, "Edward Wilmot Blyden and the Racial Nationalist Imagination," 54.

(14) Molefi Asante, *The History of Africa: The Quest for Eternal Harmony* (New York, Routledge, 2007), 209.

(15) Asante, *The History of Africa: The Quest for Eternal Harmony,* 88.

(16) Falola Toyin, "Review: An Afrocentric Vision of African History: The History of Africa: The Quest for Eternal Harmony by Molefi Kete Asante," *The Journal of African History,* 48: 3, 2007, 489.

(17) David O'Connor and Andrew Reid, "Introduction- Locating Ancient Egypt in Africa: Modern Theories, Past Realities," in *Ancient Egypt in Africa* (London: Institute of Archaeology, University College, 2003), 7.

(18) Barry Hallen, *A short History of African Philosophy* (Indianapolis: Indiana University Press, 2002), 4.

(19) Tunde Adeleke, *The Case Against Afrocentrism* (Jackson: University Press of Mississippi, 2009), 70.

(20) Adeleke, *The Case Against Afrocentrism*, 55.

(21) Edward Blyden, *The Negro in Ancient History* (Washington City: M'Gill & Witherow, printers and Stereotypers, 1869).

(22) Blyden, *The Negro in Ancient History*, 8-9.

(23) Blyden, *The Negro in Ancient History*, 27.

(24) Blyden, *The Negro in Ancient History*, 19.

(25) Blyden, *The Negro in Ancient History*, 100.

(26) Molefi Asante, *The Afrocentric Idea* (Philadelphia: Temple University Press, 1998), 11.

(27) Molefi Asante, "Africology and the Puzzle of Nomenclature," *Journal of Black Studies,* 40: 1, 2009.

Reid-Merritt, "Defining Ourselves: One Name, One Discipline?," *Journal of Black Studies,* 40: 1, 2009, 6-7.

(28) Molefi Asante, "The Afrocentric Idea in Education," *The Journal of Negro Education*, 60: 2, 1991, 179.

(29) Molefi Asante, "More Thoughts on the Africanists' Agenda," *A Journal of Opinion*, 23: 1, 1995, 11.

(30) Bernal Martin, "The Afrocentric Interpretation of History: Bernal Replies to Lefkowitz," *The Journal of Blacks in Higher Education*, 11, 1996, 7-86.

(31) Mary Lefkowitz, *Not Out of Africa: How Afrocentrism Became an Excuse to Teach Myth as History* (New York: Basic Books,1997), 16-17.

(32) Adeleke, *The Case Against Afrocentrism*.

(33) Adeleke, *The Case Against Afrocentrism*, 135.

(34) Adeleke, *The Case Against Afrocentrism*, 144-5.

(35) Molefi Asante, "Barack Obama and the Dilemma of Power: An Africological Observation," *Journal of Black Studies*, 38: 1, 2007, 105-115.

(36) Ama Mazama, "The Afrocentric Paradigm: Contours and Definitions," *Journal of Black Studies,* 31: 4, 2001, 387.

(37) Molefi Asante, *An Afrocentric Manifesto: Toward an African Renaissance* (Cambridge: Polity Press, 2007).

(38) Asante*, An Afrocentric Manifesto: Toward an African Renaissance*, 68-77.

(39) Asante, *An Afrocentric Manifesto: Toward an African Renaissance*, 166.

(40) Molefi Asante, The Ideological Significance of Afrocentricity in Intercultural Communication, *Journal of Black Studies*, 14: 1, 1983, 5-6.

(41) Kariamu Welsh and Molefi Asante, "Myth: The Communication Dimension to the African American Mind," *Journal of Black Studies,* 11: 4, 1981, 387.

تقارير

تغير ظاهرة الفقر عالميا وانعكاساتها على مكافحة الفقر المدقع في إفريقيا

د. إنجي محمد عبد الحميد، مدرس العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

كشفت السنوات الثلاث الماضية حجم الخلل في هيكل صنع سياسات التنمية الدولية؛ إذ تحمّلت البلدان النامية، والأقل نموًّا - وعلى رأسها الدول الإفريقية - العبء الأكبر من آثار الأزمات والكوارث التي عصفت بالعالم؛ ما بين أوبئة، وأزمة اقتصادية عالمية، وحروب إقليمية ودولية، وكوارث طبيعية بفعل تغيّر المناخ. يأتي هذا كله، في ظل استمرار غياب عدالة المشاركة في تحمل أعباء تلك الأزمات، والتي لم تتسبب الدول النامية والأقل نموًّا في اندلاع أغلبها، إلا أنها تتحمل العبء الأكبر من آثارها الآنية والمستقبلية. ولعلّ حالة بلدان وشعوب إفريقيا جنوب الصحراء أحد أبرز الأمثلة على ذلك؛ فقد تحمّلت خلال الفترة الماضية الثمن الأكبر لتغيّر المناخ، على الرغم من أنّ أسهمها في الانبعاثات الضارة لا يتجاوز ٣ ٪ بحسب التقارير الدولية ذات الصلة، ويأتي هذا في ظل تقاعس الدول المتقدمة عن الوفاء بالتزاماتها، نحو تمويل المناخ.[١]

وتُمثّل قضية مكافحة الفقر إحدى القضايا المحورية على أجندة التنمية الدولية، منذ منتصف القرن العشرين حتى يومنا هذا. وقد عكس تعامل المجتمع الدولي مع قضية الفقر -سواء على مستوى الخطاب، أو على مستوى الممارسة- التحولات الكبرى في بنية التفاعلات الدولية، في التعامل مع قضايا التنمية بصفة عامة، وفي القلب منها قضية مكافحة الفقر، وكان أبرز صور هذا التحول الانتقال من الحديث عن الفقر المادي المَقيس بفقر الدخل، إلى الفقر المجتمعي (Societal Poverty)، والفقر متعدد الأبعاد (Multi-dimensional poverty).[٢] ثم ظهور مفاهيم الهشاشة والصمود في وضع آليات مكافحة الفقر.

في ضوء ما سبق، يسعى هذا المقال إلى بيان التحولات الأساسية في ظاهرة الفقر، عبر حقب زمنية مختلفة، والكيفية التي أثَّرت من خلالها في مفهوم الفقر، الذي تبنّته المؤسسات الدولية، والتحول من الفقر المقيس بفقر الدخل، إلى الفقر المجتمعي، ثم الفقر متعدد الأبعاد، وكذا كيفية انعكاس تلك التحولات على مكافحة الفقر في إفريقيا. كما يسعى المقال - أيضًا - إلى بيان تأثير

جائحة كوفيد -١٩، وما تلاها من أزمات في ظاهرة الفقر، وآثار ذلك بالتبعية في مكافحة الفقر في إفريقيا. كما يضع المقال عددًا من التوصيات لسُبل التعامل مع التغير في ظاهرة الفقر، من واقع الإستراتيجيات، والبرامج الدولية والإقليمية المعنية بقضايا التنمية والحماية الاجتماعية، في قارة إفريقيا.

أولًا - التغير في أبعاد ومؤشرات قياس ظاهرة الفقر (نظرة تاريخية)

كما سبقت الإشارة، تمثّل التحولات التي طرأت على مفهوم الفقر، ومؤشرات قياسه، انعكاسًا مهمًا لتوجهات الخطاب الدولي نحو قضايا التنمية. وقد مَرَّ التعاطي مع ظاهرة الفقر بعدّة محطات، ارتبط أغلبها بالأزمات العالمية خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين. وكانت هذه التحولات انعكاسًا للتغيرات التي طرأت على مفهوم التنمية؛ فقد كان يُنظر إلى التنمية حتى ستينيات القرن العشرين بصفتها مرادفًا للنمو الاقتصادي، ومن ثمَّ، لم يكن هناك اهتمام يذكر بقضايا الفقر، سواء داخل البلدان، أو فيما بينها. وجاءت حركات التحرر الوطني في الستينيات من القرن العشرين، لترفع شعارات منددة باستغلال ثروات البلدان النامية والأقل نموًّا، وعلى رأسها الدول الإفريقية. وظهر بالتزامن مع هذا تيار جديد داخل المؤسسات الدولية، يدعو إلى تبني مفهوم آخر للتنمية، يراعي خصوصية الدول حديثة العهد بالاستقلال. ومن هذا المنطلق، ظهرت بعض المحاولات داخل البنك الدولي لوضع قضايا الفقر على أجندة التنمية الدولية، كان أبرزها خلال الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨١م، حيث صدر تقريران عن آليات التصدي للفقر المَقيس بفقر الدخل، في الريف والحضر.

والجدير بالذكر، أن سياسات مكافحة الفقر خلال هذه الفترة قد ركّزت على النمو الاقتصادي، وتعزيز البنية التحتية كآليات محورية في مكافحة الفقر. وتناولت أعداد تقرير التنمية في العالم - منذ صدوره عام ١٩٧٨م، حتى صدور تقرير عام ١٩٩٠م- قضايا الفقر وفقًا لتعريفه، بوصفه فقر الدخل. وجاء هذا التناول في ضوء حض المنظمات الدولية للدول النامية، والأقل نموًّا، على تبني سياسات اقتصادية مُغايرة، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع القطاع الخاص، وبحيث يقتصر دور الدولة على تقديم الخدمات الأساسية؛ خاصة في التعليم والرعاية الصحية، من أجل تعزيز نمو دخل الفقراء. وكان لافتًا في هذا السياق، أن يأتي تقرير التنمية في العالم لسنة ١٩٩٠م تحت عنوان: «الفقر»، للتأكيد على ضرورة التعامل مع ظاهرة الفقر من منظور نقص الدخل، وحثّ التقرير البلدان النامية والأقلّ نموًّا على اتّخاذ التدابير اللازمة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال تبنّي أحد مسارين، أو كِلَيهما معًا، وهما:

- تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق تحقيق التشغيل الأمثل للأيدي العاملة من الفقراء، الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية، في ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وبما يُسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.
- تقديم الدولة للخدمات الأساسية في التعليم، والرعاية الصحية، وتنظيم الأسرة.[٣]

وقد أشار هذا التقرير إلى أن الهدف من السياسات سالفة الذكر ليس القضاء بصورة كاملة على الفقر، وإنما تقليل حدة الفقر؛ إذ بحسب هذا التقرير لم يكن القضاء على الفقر يُعد هدفًا واقعيًّا خلال فترة التسعينيات، في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية العاصفة.

وبالتزامن مع صدور هذا التقرير، وما خَلَّفه من أثر في رسم محددات ظاهرة الفقر، ومن ثم آليات مواجهته، صدر تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة ١٩٩٠م، وهو الإصدار الأول، الذي حاول تقديم رؤية مغايرة لظاهرة الفقر، عبر الدعوة إلى الانتقال من التعامل مع الفقر المَقيس بفقر الدخل، إلى التعاطي مع الأسباب المؤدية للفقر، والمتمثلة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، التي قد تعوق توظيف الفرد لقدراته، من أجل تحقيق ما يصبو إليه من أهداف، تتعلق بتحسين مستوى الحياة.[٤]

ومع مطلع الألفية الجديدة، طرح تقرير التنمية في العالم لسنة ٢٠٠٠م، والمعنون: «محاربة الفقر» رؤية جديدة لمكافحة الفقر، تعتمد على ثلاث ركائز، هي: توليد الفرص، وتسهيل التمكين، وتعزيز الأمن من خلال تقليل الهشاشة في مواجهة الصدمات.[٥]

ومَثّلت الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨م إحدى نقاط التحول المهمة في التعامل مع ظاهرة الفقر، في ظل ما خلّفته الأزمة من صدمة حقيقية، تجاوزت آثارها البلدان المسببة للأزمة، إلى البلدان الأكثر هشاشة وفقرًا، ومن هنا بدأ الحديث عن برامج الحماية الاجتماعية للصمود أمام الصدمات، وبدأ الحديث أيضًا عن مفهوم الهشاشة، وعلاقته بالفقر.[٦]

وفي عام ٢٠١٠م، احتفت المؤسسات الدولية ببلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتعلق بخفض أعداد من يعيشون في فقر مُدقع إلى النصف، وقد نجح المجتمع الدولي في تحقيق هذا الهدف، قبل انتهاء المدى الزمني للأهداف الإنمائية للألفية بخمس سنوات، إلا أن هذا الاحتفاء مَثّل تناقضًا مع دلالة الفقر المَقيس بفقر الدخل المقيس آنذاك ١,٩ دولار يوميًّا، كانعكاس حقيقي لأوضاع الفقراء في العالم. وفي هذا الإطار، ظهر مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد، الذي يقيس الحرمان في عدد من الأوجه، ومنها: التعليم، والرعاية الصحية، والدخل، والغذاء، ومياه الشرب النظيفة*. وبحسب مؤشر أوكسفورد للفقر متعدد الأبعاد

* جاء تبني المجتمع الدولي لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ليعكس التطور في فهم ظاهرة الفقر؛ إذ يقيس هذا المؤشر الحرمان في عدد من الأوجه المرتبطة برفاهة الفرد. ويشمل (١٠) مؤشرات، والتي تمثل أبعاد التنمية البشرية الأساسية في: (التعليم – الصحة – مستوى المعيشة). ويُحسَب مستوى الحرمان في أي مجتمع من خلال مجموع أوزان الحرمان المختلفة التي يعانيها الفرد.

لسنة ٢٠٢٢م، يعاني ١,٢ مليار شخص – أي نحو ١٩,١٪ – من سكان العالم الفقرَ متعدد الأبعاد، يتركز ٥٧٩ مليونًا منهم – أي ما يقرب من نصفهم – في إفريقيا جنوب الصحراء. ويشير التقرير نفسه إلى أن الأغلبية العظمى ممن يعانون الحرمان من مياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء، وهم يمثلون ٥٧٪ من الفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء. كما يشير هذا التقرير – أيضًا – إلى أن ٤,١ مليون شخص حول العالم، يعانون الحرمان في الأوجه الواردة في التقرير كافةً، ويعيش ٣,٨ مليون منهم في إفريقيا جنوب الصحراء، ويتوزعون بين ثلاث دول: ٩١٠ آلاف شخص في نيجيريا، يليهم ٦٨٥ ألفًا في النيجر، وأخيرًا ٦١٥ ألفًا في إثيوبيا. ومن ضمن الدولة العربية الإفريقية، تحظى السودان بالعدد الأكبر ممَّن يعانون الحرمان الكامل؛ إذ يبلغ عددهم ٢١٤ ألف شخص.[٧]

سعت السطور السابقة لبيان الآليات التي اعتمد عليها المجتمع الدولي في فهم ظاهرة الفقر، ومن ثمَّ رسم آليات وإستراتيجيات التعامل معها. وكانت أبرز صور هذا التحول، الانتقال من الحديث عن الفقر المادي المَقيس بفقر الدخل، إلى الفقر المجتمعي (Societal Poverty)، والفقر متعدد الأبعاد (Multi-dimensional poverty).[٨] ثم ظهور مفاهيم الهشاشة والصمود في أدبيات مكافحة الفقر، والتي كانت لها انعكاساتها على تبني سياسات تنموية أكثر حساسية، ليس حيال قضايا الفقر المدقع فحسب، وإنما أيضًا إزاء قضايا الهشاشة، وآليات حماية من هم معرضون للوقوع في براثن الفقر والهشاشة.

ولكن يبقى التساؤل: هل استطاعت جهود المجتمع الدولي أن تقضي على الفقر المُدقع؟ يسعى المقال في الجزء التالي للإجابة عن هذا التساؤل، في ضوء البيانات والأرقام المتوفرة حول ظاهرة الفقر بصفة عامة، وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة.

ثانيًا- أثر الأزمات المتلاحقة في جهود مكافحة الفقر في إفريقيا بين الفقر المُدقع والفقر متعدد الأبعاد (السياق والتداعيات)

تداعيات الأزمات المتلاحقة على الفقر المُدقع

مَثّلت جائحة كوفيد -١٩ وما تلاها من أزمات اقتصادية، وحروب إقليمية ضربةً قاصمة، أدَّت إلى تراجع أحد أبرز إنجازات العشرية الأولى والثانية من الألفية، وهي خفض عدد مَن يعيشون في فقر مُدقع، وهو الهدف الذي وضعه المجتمع الدولي على رأس أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.[٩] وينص هذا الهدف على خفض أعداد من يعيشون في فقر مُدقع بحلول عام ٢٠٣٠م، ليصلوا إلى ٣٪ من إجمالي عدد السكان. ولكن بفعل الأزمات المتلاحقة يتوقع البنك الدولي أن تصل نسبتهم إلى ٧٪ ، أي: أكثر من ضعف ما كان مقدرًا عام ٢٠١٥م.[١٠]

شكل (١) أثر جائحة كوفيد -١٩ في معدلات الفقر المُدقع حول العالم

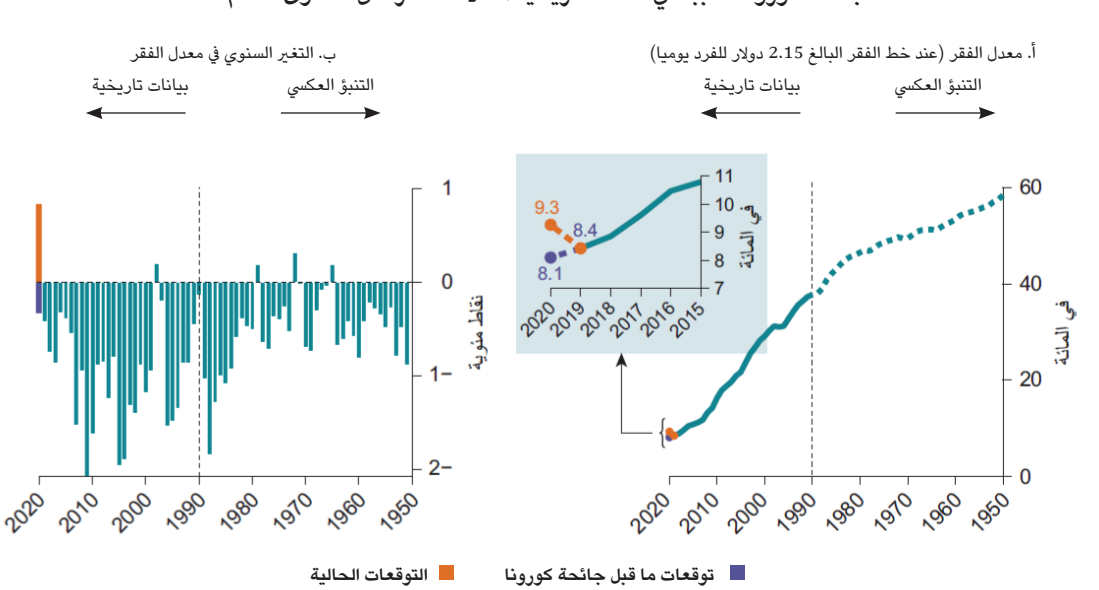

المصادر: تقديرات البنك الدولي استنادا إلى ماهلر ويونزان ولاكنر (قيد الإصدار)؛ ومنصة الفقر وعدم المساواة التابعة للبنك الدولي: https://pip.worldbank.org؛ وقاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية التابعة للبنك الدولي: https://databank.worldbank.org/source/global-economic-prospects

المصدر: «الفقر والرخاء المشترك: ٢٠٢٢ تصحيح المسار،» (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢م).

يوضّح الشكل (١) تداعيات أزمة كورونا، والصدمات المتلاحقة (أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وتغيّر المناخ، والأزمة الاقتصادية العالمية) خلال الفترة الماضية على معدلات الفقر المدقع؛ فبعد أن انخفض هذا المعدل من فرد من كل ثلاثة أفراد في عام ١٩٩٠م (٣٨٪ من سكان العالم)، إلى فرد واحد من كل ١٠ أفراد، أي: ٨,٤٪ عام ٢٠١٩م. ومع انخفاض دخل ٤٠٪ الأفقر من سكان العالم، بفعل الجائحة بنسبة ٤٪ عام ٢٠٢٠م، شهد زيادة أعداد الفقراء فقرًا مدقعًا بنسبة ١١٪ من ٦٤٨ مليون شخص، إلى ٧١٩ مليون شخص، بما أدَّى إلى ارتفاع معدل الفقر المدقع عن الفترة نفسها[١١]. والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن البنك الدولي قد عدَّل خط الفقر المُدقع من ١,٩ دولار يوميًّا إلى ٢,١٥ دولار يوميًّا، وذلك وفقًا لمعدل القوة الشرائية لسنة ٢٠١٧م.

ويتركز نحو ٦٠٪ من الفقراء فقرًا مُدقعًا في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي نسبة أكبر من أي منطقة أخرى. ويبلغ معدل الفقر في هذه المنطقة نحو ٣٥٪، وهو الأكبر في العالم. وبحسب إحدى مدونات البنك

الدولي يتعين على بلدان المنطقة تحقيق نمو قدره ٩٪ في متوسط نصيب الفرد، من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات السبع القادمة حتى نهاية العقد بحلول عام ٢٠٣٠م، وهو أمر بعيد المنال في ظل تدني تلك النسبة؛ إذ لا يتجاوز نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها في المتوسط ١,٢٪ في العقد السابق على جائحة كوفيد-١٩ قبل تعقد وتشابك الأزمات[١٢]. ومن المتوقّع أن يستمر ٣٠٪ من سكان إفريقيا جنوب الصحراء في فقر مُدقع بحلول عام ٢٠٣٠م.

وبحسب التقرير سالف الذكر، لم تؤد الجائحة وما تلاها من أزمات إلى زيادة الفقر المدقع فحسب، وإنما أدّت أيضًا إلى زيادة عدد الفقراء عند خط فقر ٣,٦٥ دولار يوميًّا في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، من ٢٣,٥٪ عام ٢٠١٩م، إلى ٢٤,٤٪ عام ٢٠٢٠م.[١٣]

ويتوقع الخبراء والمراقبون أن تشهد جهود مكافحة الفقر خلال الفترة الحالية، وفي المستقبل المنظور مزيدًا من التراجع، في ظل تتابع الأزمات العالمية والإقليمية، وتشابكها.

شكل (٢) أثر جائحة كوفيد-١٩ وأزمتي الطاقة وارتفاع أسعار الغذاء في معدلات الفقر في العالم

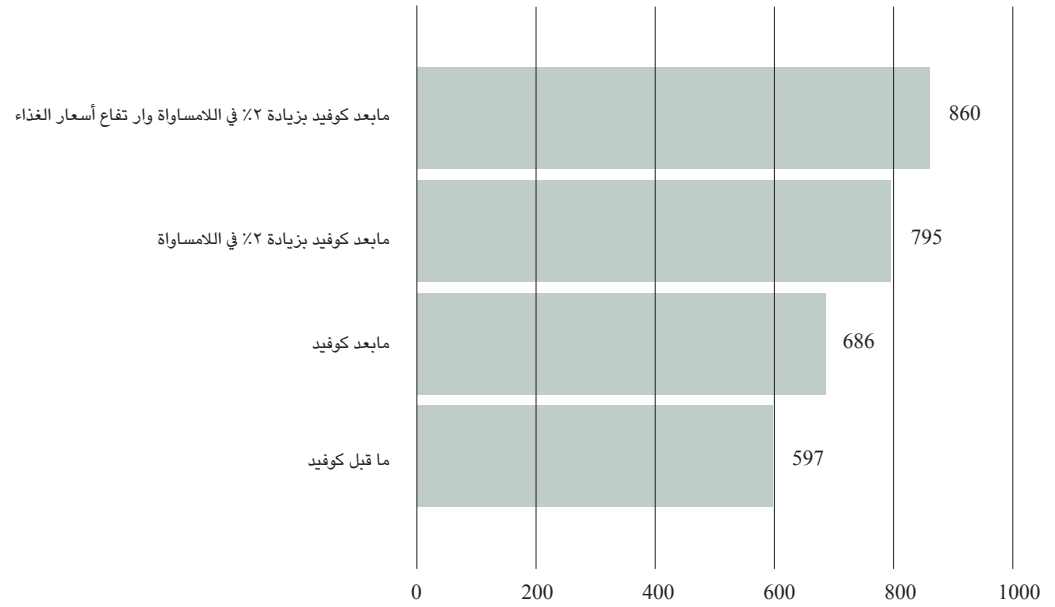

المصدر: بيان منظمة أوكسفام حول أثر جائحة كوفيد-١٩ والتضخم العالمي، والحرب الروسية الأوكرانية في معدلات الفقر في العالم٢٠٢٢م،
Oxfam, First Crisis, then Catastrophe (Nairobi: Oxfam International, 2022).

يوضّح شكل (٢) حساب أعداد من هم تحت خط الفقر، وفقًا لتأثير عوامل مختلفة؛ ففي عام ٢٠١٩م، وقبل تفشي جائحة كوفيد-١٩، كانت أعداد الفقراء فقرًا مدقعًا ٥٩٧ مليون شخص، ومع تفشي الجائحة ارتفع هذا العدد إلى ٦٨٦ مليون شخص خلال عام ٢٠٢٠م. وأدّت اللا مساواة في الدخل والثروة إلى زيادة هذا العدد خلال ٦ الأشهر الأولى من الجائحة، بنحو ١١٠ ملايين شخص. وارتفع هذا العدد مرة أخرى بفعل استمرار جائحة كوفيد-١٩ والحرب الروسية الأوكرانية إلى ٨٦٠ مليون شخص في عام٢٠٢٢م،[١٤] وهو ما يمثّل تراجعًا في واحد من الإنجازات التنموية المهمة، المتحققة خلال العقود الماضية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن جائحة كوفيد-١٩ لم تكن السبب الأساس وراء تراجع جهود القضاء على الفقر المُدقع، والمَقيس بفقر الدخل؛ فبحسب تقرير «الفقر والرخاء المشترك» لسنة ٢٠٢٠م، أدّت الجائحة إلى إفقار من يعيشون بالفعل في فقر مُدقع، بالإضافة إلى زيادة أعداد «الفقراء الجدد»، وهم من ينتمون إلى الفئة التي تدهورت أوضاعها، بفعل الصدمات الاقتصادية المرتبطة بالجائحة، وعلى رأسها فقدان الدخل، نتيجة الإغلاق الكامل أو الجزئي. الأمر الذي أدّى إلى تغيير الخصائص المتعارف عليها لظاهرة الفقر؛ حيث يعيش هؤلاء في المدن، ولا يعملون في قطاع الزراعة، كما أنهم قد حصلوا على قسط وافر من التعليم، على عكس أقرانهم من «الفقراء القدامى» إذا صح التعبير.[١٥] يأتي هذا التحول في غياب برامج الحماية الاجتماعية اللائقة في إفريقيا؛ إذ لا تتجاوز نسبة التغطية بأي من برامج الحماية الاجتماعية في قارة إفريقيا، بحسب بيانات تقرير منظمة العمل الدولية ILO للفترة ٢٠٢٠- ٢٠٢٢م ١٧,٤٪، وهي النسبة الأقل بين مناطق العالم.[١٦] ويعني هذا أن أكثر قارات العالم من حيث تركز معدلات الفقر والحرمان يعاني أبناؤها الهشاشة، وعدم القدرة على مواجهة الصدمات بصفة عامة، والصدمات الاقتصادية بصفة خاصة، في غياب مظلة الحماية الاجتماعية.

أثر الأزمات المتلاحقة في الفقر متعدد الأبعاد

يُشير تقرير أوكسفورد للفقر متعدد الأبعاد، والصادر في يوليو عام ٢٠٢٣م إلى أن ٥ من كل ٦ أشخاص ممَّن يعانون الفقر متعدد الأبعاد يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء. كما استمرت القارة الإفريقية في احتلال مكان الصدارة من حيث أعداد من يعيشون في حرمان متعدد الأبعاد؛ فمن بين ١,١ مليار شخص حول العالم يُعانون هذا النوع الشديد من الحرمان، هناك ٥٣٤ مليونًا يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٤٧,٨٪.[١٧]

شكل (٣) الفقر متعدد الأبعاد عبر المناطق الجغرافية المختلفة

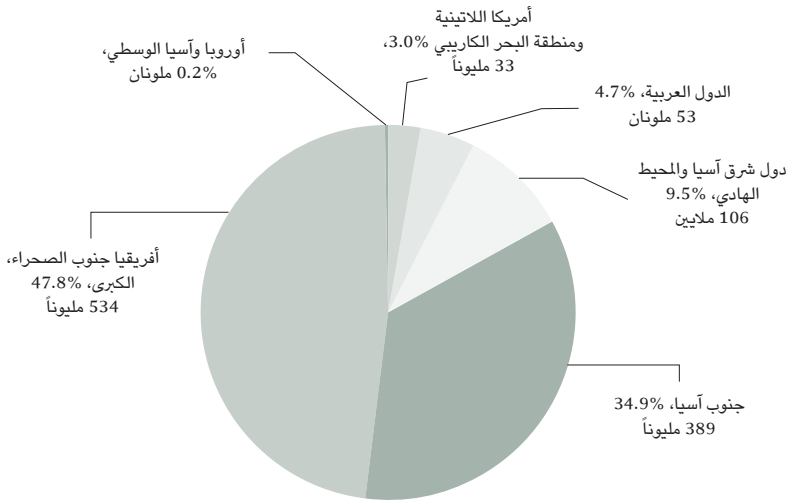

التوزيع الجغرافي للفقر متعدد الأبعاد

المصدر: استخرج الباحث هذا الشكل من تقرير مؤشر أوكسفورد للفقر متعدد الأبعاد لسنة ٢٠٢٣م.
UNDP and OPHI, *Global Multidimensional Poverty Index 2023: Unstacking Global Poverty – Data for High-Impact Action* (Oxford: OPHI, 2023), https://ophi.org.uk/gmpi-report-2023/.

يوضّح شكل (٣) التوزيع الجغرافي للفقر متعدد الأبعاد حول العالم، وكما سبقت الإشارة، تأتي إفريقيا جنوب الصحراء في الصدارة، تليها دول جنوب آسيا بنسبة ٣٤,٩٪، ثم آسيا والمحيط الهادي بنسبة ٩,٥٪، والمنطقة العربية بنسبة ٤,٧٪، ثم أمريكيا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي بنسبة ٣٪، وأخيرًا أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة ٠,٢٪.[١٨]

كما يشير التقرير أيضًا إلى أن ١٩ دولة إفريقية من الدول المشمولة بهذا المسح يعاني أكثر من ٥٠٪ من سكانها الحرمان متعدد الأبعاد. وتحتل أربع دول إفريقية الصدارة في قائمة البلدان الأكثر حرمانًا، وهي: النيجر، بروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد.[١٩]

ثالثًا - مكافحة الفقر كأحد أهداف التنمية المستدامة

جاء شعار أهداف التنمية المستدامة: «لن نخلف أحدا وراء الرَكب»، ليضع الشعوب والبلدان الأشدّ فقرًا وحرمانًا ضمن أولويات أجندة التنمية الدولية. وفي ظل المؤشرات الراهنة، والأزمات المتلاحقة، التي لم يشهد العالم لها مثيلًا من قبل، خلال تاريخه المعاصر، خاصة مع ارتباط هذه الأزمات بندرة الموارد الطبيعية، فقد أضحى التحرك نحو سياسات تنموية، تراعي التفاوتات داخل البلدان وما بينها، أمرًا حيويًّا، وهو ما

يتطلب مراجعة صادقة، تضع قضايا الحماية والصمود في مواجهة الصدمات في قلب الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمات الراهنة.

شكل (٤) التقدم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قارة إفريقيا وفقًا لبيانات عام ٢٠٢٢م

المصدر: استُخرِجت البيانات بمعرفة الباحث من تقرير أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠٢٢م.
Sustainable Development Report 2023 (Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press, 2022), https://dashboards.sdgindex.org/.

كما هو موضّح بالشكل رقم (٤)، تواجه بلدان القارة السمراء (شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء) تحديات أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوجه عام، وعلى رأسها الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر المُدقع. يأتي هذا التعثر في سياق دولي وإقليمي مليء بالأزمات الناتجة عن الحروب الدولية، والصراعات الإقليمية، وتغير المناخ، وانتشار وتفشي جائحة كوفيد-١٩. وما كان لتلك الأزمات من تداعيات، كان أبرزها وأشدها ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء إلى مستويات قياسية، أدت إلى ارتفاع تكلفة المعيشة، وتدني الأوضاع المعيشة والصحية للفقراء والأشد فقرًا. وهذا ما أكده تقرير المخاطر العالمية لسنة ٢٠٢٣م، حيث يُعد ارتفاع تكلفة المعيشة واحدًا من أبرز المخاطر التي سوف تواجه سكان العالم خلال العامين القادمين.[٢٠] وبحسب التقرير، فسوف تتأثر البلدان الأكثر فقرًا، والمجتمعات الأكثر هشاشة، بارتفاع تكلفة المعيشة، نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، في إثر الحرب الروسية الأوكرانية؛ وهو ما يعني عجز الحكومات عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين الأكثر احتياجًا، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تراجع منجزات تنموية مهمة، وتعثر المضي قدمًا في تحقيق أهداف أخرى.

رابعًا - جهود مكافحة الفقر في إفريقيا

كما سبقت الإشارة، فقد أدَّى تعاقب الأزمات وتشابكها إلى زيادة أعداد الفقراء حول العالم بصفة عامة، وفي القارة السمراء بصفة خاصة. وعلى الرغم من عدم تحديث الأرقام والبيانات، بما يعكس حقيقة أوضاع الفقر بعد تفشي جائحة كوفيد، وما أعقبها من أزمات؛ إلا أن التقديرات الدولية، ووفقًا للبيانات المتاحة، كما سبقت الإشارة، تؤكد تفاقم الوضع في قارة إفريقيا سواء فيما يتعلق بفقر الدخل المقيس بـ ٢,١٥ دولار يوميًّا، أو الفقر متعدد الأبعاد. وفي ضوء هذه الحقائق، فقد سعت الدول الإفريقية إلى بذل المزيد من الجهد، من أجل مواجهة هذا الواقع غير المسبوق، ومن ضمن تلك الجهود، وعلى سبيل المثال:

١) الإستراتيجية الإفريقية للتنمية المستدامة ٢٠٦٣: تضمنت هذه الإستراتيجية تصورًا دقيقًا لكيفية مكافحة الفقر في القارة، وذلك من خلال الاهتمام بتحسين الأوضاع المعيشة للمواطنين، عن طريق زيادة معدلات التشغيل، والقضاء على العمل الجبري، والأعمال غير المستقرة. هذا بالإضافة إلى القضاء على سوء التغذية والتقزم، وتحسين الأوضاع الصحية للمواطنين. وهو ما يُعد تأكيدًا على أن الآلية الوحيدة للقضاء على الفقر، سواء المُدقع (فقر الدخل) أو المتعدد الأبعاد، يُمكن تفعيلها فقط من خلال سياسات تكاملية، في الصحة والتعليم والتشغيل والرعاية الاجتماعية. وقد انعكست تلك الرؤية والأهداف على الإستراتيجيات الإقليمية الأخرى المكملة.[٢١]

٢) الإستراتيجية الإفريقية للحماية الاجتماعية٢٠٢١-٢٠٢٥: نصت هذه الإستراتيجية على أهمية برامج الحماية الاجتماعية لتحسين أوضاع الفقراء في القارة، مع ضرورة أن تشمل مظلة الحماية الاجتماعية القطاعات غير المشمولة كافةً، وبما يجعل تلك المظلة، والسياسات الاجتماعية المرتبطة بها بمنزلة حائط الصد أمام الأزمات العاصفة، التي تواجه الفقراء والأكثر احتياجًا.[٢٢]

٣) الإستراتيجية الإفريقية لسلامة الغذاء ٢٠٢٢-٢٠٣٦: أكدت هذه الإستراتيجية أهمية تحقيق التكامل بين خفض معدلات الفقر في إفريقيا، وتحقيق أمن وسلامة الغذاء لأبناء القارة، في ظل أوضاع دولية وإقليمية ضاغطة على بلدان القارة.[٢٣]

خامسًا- التوصيات والخاتمة

سعى هذا المقال إلى بيان التحولات في ظاهرة الفقر خلال العقود الأربعة المنصرمة، وقد لوحظ تركيز سياسات مكافحة الفقر على المستوى الدولي على مكافحة العَرض المتمثل في نقص الدخل، الذي تعانيه القطاعات الأكثر فقرًا، من دون الاهتمام بتصحيح مسار عملية صنع القرار داخل المؤسسات المالية الدولية، على النحو الذي يُحقق تمثيلًا حقيقيًّا للبلدان النامية والأقل نموًّا. وقد كان لذلك تأثير، في نهاية المطاف في

طبيعة السياسات والبرامج الخاصة بتحديد هوية الفقراء، وآليات استهدافهم على نحو دقيق. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت خلال العقود الماضية، إلا أن الصدمات المتلاحقة كانت كفيلة بضياع ما أُنجز، وتحملت البلدان النامية والأقل نموًّا، وعلى رأسها الدول الإفريقية العبء الأكبر لهذا التراجع.

وفيما يلي بعض التوصيات وفقًا لما طرحه المقال من معطيات دولية وإقليمية:

- ضرورة إعادة النظر في أولويات الإنفاق الاجتماعي في القارة السمراء، بما يتوافق مع أهداف إستراتيجية إفريقيا للحماية الاجتماعية ٢٠٢١-٢٠٢٥م، والتي تستهدف زيادة نسبة التغطية بأحد برامج الحماية الاجتماعية إلى ٤٠٪ من إجمالي عدد سكان القارة.
- تعزيز الخدمات في قطاعي التعليم والصحة العامة، لما يشوبهما من قصور في الوقت الحاضر.
- توفير التدريب التحويلي اللازم لمواكبة احتياجات سوق العمل سريعة التغير.
- إعادة النظر في برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، التي تتبناها العديد من الدول في القارة والتي – على أهمية دورها – لم تؤد إلى تراجع ظاهرة الفقر، سواء الفقر المدقع، أو المتعدد الأبعاد.
- عِوضًا عن برامج التحويلات النقدية، يتعين تطبيق برامج تشغيل وتوليد فرص عمل للفقراء، والأكثر احتياجًا، بما يساهم في تحسين أوضاعهم المعيشة.
- خفض الأعباء الضريبية عن الفقراء والأشد فقرًا، في ضوء فقدان الدخل، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، على أن يأتي هذا بالتزامن مع فرض ضرائب تصاعدية على الثروة والدخل، على شريحة ٢٠٪ الأغنى.
- إعطاء الدول الأقل نموًّا والأكثر تضرّرًا بالأزمات الراهنة معاملة تفضيلية، وإعادة جدولة ديونها.
- التزام الدول الأغنى بتحمل العبء الأكبر في تمويل التنمية، وتعزيز الشراكات مع الدول النامية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة تحديث البيانات الخاصة بمعدلات الفقر على مستوى الإقليمي والمحلي، في ضوء ما شهده العالم من تغير لظاهرة الفقر، ومع التغير في خط الفقر المُدقع إلى ٢,١٥ دولار يوميًّا.[٢٤]
- تحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الإقليمية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الإستراتيجية الإفريقية لسلامة الغذاء ٢٠٢٢-٢٠٣٦م، الإستراتيجية الإفريقية للحماية الاجتماعية ٢٠٢١-٢٠٢٥م، على أن يكون هذا التكامل وفقًا لمبادئ وأهداف الإستراتيجية الإفريقية للتنمية المستدامة ٢٠٦٣م.

الهوامش والإحالات

(١) محمود محيي الدين، «حتى تتجاوز إفريقيا الضرر من تغيرات المناخ،» المصري اليوم، (١٦، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2622722.

(2) UNDP (United Nations Development Programme), *Human Development Report 2010, 20th Anniversary Edition: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development* (New York: UNDP, 2010), https://hdr.undp.org/system/files/documents/human-development-report-2010-complete-english.human-development-report-2010-complete-english.

(3) The World Bank, *World Development Report 1990: Poverty* (Washington, D.C.: World Bank Group, 2013), https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/424631468163162670/world-development-report-1990-.

(٤) أشارت افتتاحية العدد إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي طُرح في إطارها مفهوم التنمية البشرية، والمتمثلة في عدد من التغيرات الكبرى على المستويين السياسي والاقتصادي. وكان من ضمنها سقوط المعسكر الاشتراكي، واتجاه أغلب البلدان التي كانت تنتمي في السابق إلى هذا النموذج نحو النموذج الاقتصادي النيوليبرالي. وكان الإسهام الأساسي لهذا التقرير هو التركيز على رخاء الأفراد بصفتهم الغاية النهائية من عملية التنمية. لمزيد من التفاصيل حول التحولات في خطاب المؤسسات الدولية تجاه قضايا الفقر يمكن الرجوع إلى:
UNDP (United Nations Development Programme), *HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1990: Concept and Measurement of Human Development* (New York: UNDP, 1990), https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1990.

(5) World Bank, *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty* (New York: Oxford University Press, 2001), http://hdl.handle.net/10986/11856.

(6) International Labour Office, *World Social Protection Report 2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (Geneva: ILO, 2017), https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_604882/lang--en/index.htm.

(7) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course* (Washington, DC: World Bank, 2022), http://hdl.handle.net/10986/37739.

(8) UNDP, *Human Development Report 2010, 20th Anniversary Edition: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development.*

(9) United Nations Department of Economic and Social Affairs Sustainable Development, *THE 17 GOALS* (New York: UN, 2015), https://sdgs.un.org/ar/goals.

(10) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course.*

(11) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course*, 20.

(12) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course*, 22

(13) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course,* 24

(14) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course,* 25

(15) Carolina Sánchez-Páramo, *The New Poor are Different: Who they are and Why it Matters* (Washington D.C: World Bank, 2020), https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/new-poor-are-different-who-they-are-and-why-it-matters.

(16) International Labour Office, *World Social Protection Report 2020-22. Regional Companion Report for Africa* (Geneva: ILO, 2022), https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_protect/@soc_sec/documents/publication/wcms_849597.pdf.

(17) UNDP (United Nations Development Programme), *2023 GLOBAL MULTIDIMENSIONAL POVERTY INDEX (MPI) Unstacking global poverty: Data for High Impact Action* (New York: UNDP, 2023), https://hdr.undp.org/content/2023-global-multidimensional-poverty-index-mpi#/indicies/MPI.

(18) UNDP, *2023 GLOBAL MULTIDIMENSIONAL POVERTY INDEX (MPI) Unstacking global poverty: Data for High Impact Action*, 20.

(19) UNDP, *2023 GLOBAL MULTIDIMENSIONAL POVERTY INDEX (MPI) Unstacking global poverty: Data for High Impact Action*, 21.

(20) World Economic Forum, *Global Risks Report 2023* (Geneva: World Economic Forum, 2023), https://www.weforum.org/reports/global-risks-report-2023/.

(21) World bank, *Fact Sheet: An Adjustment to Global Poverty Lines* (Washington, D.C.: World Bank, 2022), https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2022/05/02/fact-sheet-an-adjustment-to-global-poverty-lines#1.

(22) African Union, *Agenda 2063: The Africa We Want* (Addis Ababa: African Union, 2022), https://au.int/en/agenda2063/overview.

(23) International Labour Organization (ILO), *Africa Regional Social Protection Strategy, 2021-2025: Towards 40 % – a social protection coverage acceleration framework to Achieve the SDGs* (Genève: ILO, 2021), https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/documents/publication/wcms_857363.pdf.

(24) AU, *Food Safety Strategy for Africa: 2022 - 2036* (Addis Ababa: African Union, 2021), http://repository.au-ibar.org/handle/123456789/1405#:~:text=The%20strategy%20will%20help%20to,and%20related%20flagship%20programmes%20impacted.

التعديلات الدستورية الأفروسطية للعام ٢٠٢٣م بين المؤيدين والرافضين

د. إسماعيل إسف دانكوما، باحث متخصص في الشؤون العربية - الإفريقية، بانغي.

يعدُّ موضوع التعديلات الدستورية في إفريقيا من أهم الموضوعات التي شغلت بال الباحثين في الأعوام الأخيرة؛ لفهم الإشكالية الإفريقية في حل مسألة أحقية الشعب أو الحاكم في التعديلات الدستورية.

وقد تباينت آراء أحزاب وقوى سياسية، وخبراء أفروسطيين حول موقفهم من الاستفتاء على التعديلات الدستورية الأفروسطية، التي أعلن عنها الرئيس فوستين أرشانج توادیرا، بإطلاق حملة استفتاء على مشروع الدستور الجديد في ٣٠ يوليو عام ٢٠٢٣م. وتشهد الساحة السياسية الأفروسطية حاليًّا انقسامًا واضحًا بين مؤيد ومعارض.

وفي ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة في البداية إلى تحديد العوامل التي أدت – الآن – إلى تعديل الدستور الأفروسطي، بهدف محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس، وهو: ما مشروعية مشروع تعديل الدستور الأفروسطي للعام ٢٠٢٣م؟

وقد ركَّزت الدراسة على ثلاث مراحل، تأخذ في الحُسبان مرحلة ما قبل التعديل، وفي أثنائه، والفترة الراهنة. لذلك؛ تتمثَّل وحدة التحليل الرئيس لهذه الدراسة في تحليل الأحداث، وأهم إسهامات مفكري العقد الاجتماعي؛ فقد وفَّرت لنا في إطار حالة تعديل الدستور الأفروسطي نظريات ملائمة، كما أكَّد جان جاك روسو، الذي ركَّزت أعماله على أهمية الإنسان في المجتمع، وجعلت من الممكن إقامة الروابط الجوهرية الموجودة بين الحكام والمحكومين، التي تؤسّس القوة على الإرادة العامة من ناحية، ومن ناحية أخرى يستثمر الشعب بصفته صاحب السيادة الأساس، التي يمارسها الإنسان نيابة عن الجميع. هناك أيضًا «ما أكد البابا بولس السادس»، و«خطاب موا حول الاقتصاد السياسي»، يوجب التركيز على احترام القانون في المجتمع، وتعليم الشباب احترام القانون، واهتمام كبير بالتربية المدنية والسياسية.[١]

ارتأينا في هذه الدراسة تناول تحدّيات عملية تعديل الدستور، التي عقدت في ٣٠ يوليو لعام ٢٠٢٣م، من خلال ثلاثة مطالب رئيسة: يتناول المطلب الأول العوامل المؤثرة في مشروع الدستور

لعام ٢٠٢٣م، ثم يتبعه المطلب الثاني الذي يهدف إلى توضيح مدى مشروعية مشروع تعديل هذا الدستور، بينما يُسلط المطلب الثالث الضوء على سير عملية تعديل الدستور عام ٢٠١٦م، وعملية الاستفتاء على هذا المشروع، ومن ثم استشراف المستقبل، وما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في مشروع الدستور لعام ٢٠٢٣م

أولًا – العوامل السياسية

تأثَّرت الدساتير الأفروسطية بنظم سياسية لسلطة دار الكولتي (دار الخلدي) قبل دخول فرنسا إلى أوبانجي شاري؛ فقد اتّخذت عاصمتها في نديلي، واستمرت من عام ١٨٣٠ إلى ١٧ ديسمبر عام ١٩١٢م، فأصبح محمد السنوسي سلطانًا في عام ١٨٩٠م، وعزّز سلطته بعد انتصاره على حملتين لفرنسا في عام ١٨٩١ وعام ١٨٩٧م، وكان المسؤول عن السلطة التشريعية والتنفيذية في[٢] القضائية، واستمر هذا التأثير إلى ما بعد الاستقلال، فاستُبعِد النُّخب المسلمون من إدارة الدولة.

ثانيًا– العوامل القانونية

تَعَقَّبَت العوامل القانونية إدارة مؤسسات أفروسطية؛ إذ لم تحقق تعديلات الدساتير الأفروسطية أهدافها الرئيسة؛ لعدم تحقيق الاستقرار السياسي؛ فقد شهدت الدولة أكثر من عشرة دساتير في أثناء سبع جمهوريات، إلا أنها باتت دون جدوى، على الرغم من أنه تم تداول السلطة، لكن لآليات متعددة، من بينها: الانقلابات العسكرية، والانتخابات، والنفي، والاغتيال، والصراع العرقي، ويمكن التحقق من ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم:(١) تاريخ دساتير أفروسطية منذ عام ١٩٥٩م

١	دستور الاستقلال	بارتليمي بوجاندة	١٦ فبراير ١٩٥٩م
٢	الميثاق التأسيسي لاتحاد جمهورية إفريقيا الوسطى	رئيس ديفيد داكو	١٧ مايو ١٩٦٠م
الجمهورية الأولى١٩٦٤-١٩٧٩م			
٣	دستور	رئيس ديفيد داكو	٢٦ نوفمبر ١٩٦٤م
٤	قانون دستوري	جان بيدل بوكاسا	٨ يناير ١٩٦٦م

٥	الدستور الإمبراطوري	جان بيدل بوكاسا	٤ ديسمبر ١٩٧٦م
الجمهورية الثانية ١٩٧٩-١٩٨٥م			
٦	قانون دستوري رقم ٢	رئيس ديفيد داكو٢	٢١ سبتمبر ١٩٧٩م
٧	دستور	أندريه كولينجبا	٥ فبراير ١٩٨١م
٨	القانون الدستوري	أندريه كولينجبا	١سبتمبر ١٩٨١م
٩	القانون الدستوري	أندريه كولينجبا	السنة ١٩٨٥م
الجمهورية الثالثة١٩٨٦-٢٠٩٥م			
١٠	دستور	أندريه كولينجبا	٢٨ نوفمبر ١٩٨٦م
الجمهورية الرابعة١٩٩٥-٢٠٠٣م			
١١	دستور	انج فيليكس باتاسيه	١٤ يناير ١٩٩٥م
١٢	قانون دستوري	فرانسوا بوزيزيه	٢٠٠٣/٣/١٥م
الجمهورية الخامسة ٢٠٠٤-٢٠١٥م			
١٣	دستور	فرانسوا بوزيزيه	٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤م
١٤	الميثاق دستوري(حكومة انتقالية)	ميشيل دجوتوديا	١٨ يناير ٢٠١٣م
١٥	دستور(المعتمد بالاستفتاء)	كاثرين سامبا بانزا	١٤ ديسمبر ٢٠١٥م
الجمهورية السادسة ٢٠١٦-٢٠٢١م			
١٦	دستور(المعتمد بالاستفتاء)	فوستين أرشينج تواديرا١	٣٠ مارس ٢٠١٦م
الجمهورية السابعة منذ٢٠٢١م			
١٧	دستور(المعتمد بالاستفتاء)	فوستين أرشينج تواديرا٢	٣٠ يوليو ٢٠٢٣م

Source: إعداد الباحث بالاعتماد على Republique Centrafricaine (Assemblee Nationale).[3]

من الجدول أعلاه، يتَّضح لنا تميّز التاريخ الدستوري الأفروسطي لمدة تزيد على نصف القرن بعدم الاستقرار؛ فقد عاشت الدولة إمبراطورية، وسبع جمهوريات، ومن خلالها مرَّت الدولة بدساتير متنوّعة، وشهدت تعديلات عدّة، وكلّما جاء رئيس، كان يعلق العمل بالدستور القائم، ليصوغ دستورًا جديدًا، أو يجري عليه تعديلًا لإشباع طموحاته.

ومن خلال قراءة دساتير أفروسطية، يتّضح أن غالبيتها أكدت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، على نحو ما نُصّ عليه في المواثيق الدولية.

ثالثًا - العوامل الأمنية

وكما أنَّ هناك عوامل أخرى مؤثرة في مؤسسات أفروسطية كادت تنهار، ومن أبرزها الصراعات العرقية، وتدخّل القوى الكبرى، وفي مقدّمتها فرنسا وروسيا كما وضّحت المنحنيات التالية:(٤)

منحنى رقم (١)

منحنى تحليل مراحل الصراعات والتدخلات في إفريقيا الوسطى

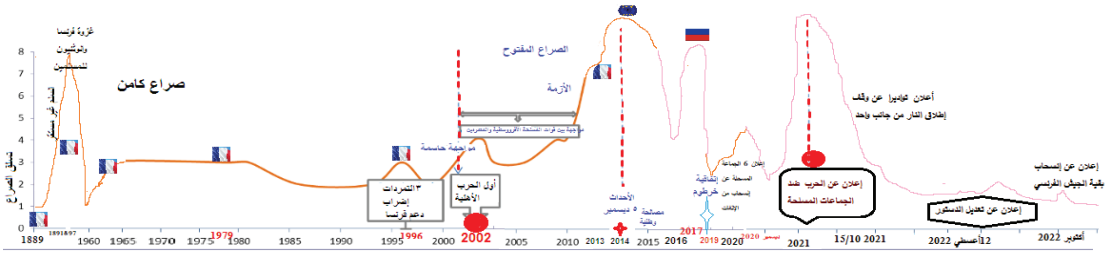

أعدها الباحث بالاعتماد على:

Sophie Escoffier, *Nature et Formes de la Violence, Causes du Conflit en RCA* (Grenoble: Irenees Peace, 2014), http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-1022_fr.html.

ولو تأمّلنا جيدًا مراحل الصراعات المختلفة، التي عُرضت أعلاه، والتي توضح تأثير التدخل الخارجي، وتعاقب الانقلابات، فإننا سرعان ما نفهم سيطرة الفوضى السياسية منذ استقلال الدولة، وهو الأمر الذي مهّد البيئة للاستجابة للصراع الكامن،(٥) وهذا دليل صارخ لاحتياجات الدستور القوي، لحل إشكاليات الانتهاك المستمر للإرادة العامة، وهو ما أكده أفلاطون بقوله: «إن أفضل طريقة لاحتواء الوحدة والاتحاد، هي حماية المؤسسات القائمة، خاصة فيما يتعلق بالتعليم»،(٦) وأضاف مونتسكيو أنه «في ولادة المجتمعات، فإن رؤساء الجمهورية، هم الذين يصنعون المؤسسة، ومن ثم تقوم المؤسسة بصنع رؤساء الجمهورية».(٧)

تأثرت الدساتير الأفروسطية بتحديات تاريخية، مثال ذلك: في عام ١٩٩٥م كُتِب الدستور، عندما كان أنجي فيليكس باتاسيه رئيسًا للدولة، وفي عام ٢٠٠٥م أُصدِر الدستور، وفرانسوا بوزيز على رأس السلطة. وبينما وضعت اللجنة التأسيسية دستور عام ٢٠١٦م استبعدت جميع الأشخاص، الذين شاركوا مشاركة مباشرة في إدارة السلطة عن الترشّح في الانتخابات الجماعية للعام ٢٠١٥-٢٠١٦م.

المطلب الثاني: مدى مشروعية مشروع تعديل الدستور عام ٢٠٢٣م

أولًا - مشروعية مطالبة تعديل الدستور

أيَّدت الحكومة ومؤيدوها مطالبة شباب الحزب الحاكم بشأن تعديل دستور ٣٠ مارس عام ٢٠١٦م، فقد وُضِع على غرار النماذج الأجنبية، ليلبّي التطلّعات العميقة للشعب الأفروسطي بوجه عام، وعلى وجه الخصوص الشباب، الذين يمثّلون حاضر الدولة ومستقبلها، ويشكّلون التحدي الرئيس، والهدف الأساس لتعديل الدستور؛ فيجب أن ينبثق الدستور من الشعب، وليس تعبيرًا عن إرادة سياسية، أو قوة أجنبية، تأخذ بعين الاهتمام نهج روسو للسيادة الوطنية. وتكمن معضلة جمهورية إفريقيا الوسطى هنا؛ فهل الرئيس توادیرا هو الذي سيشكل أمة جديدة، ثم تدريب قادة جدد؟

وبينما عارضت القوى المعارضة الديمقراطية، والمجتمع المدني، والمسلحون هذه المطالبة؛ فقد أكّدت بأن المشكلة لا تتعلق بالدستور، ولكن في عدم تطبيقه واحترامه؛ لأن أول القوانين هو احترام القوانين.[٨] ولا يمكن أن يخدم الدستور مصالح بعض المجموعات المعينة في الدولة، بل يجب أن يستجيب لاحتياجات الشعب وحده، لذلك؛ يجب على النخب السياسية ألَّا تصنع القوانين التي تحكم الشعب دون مشاركة الشعب، بل يجب أن ينبثق الدستور من الشعب، وفقًا لفكر جان جاك روسو.[٩]

ولهذا السبب، يجب على المجتمع السعي في البحث عن الدستور المقدس والقوي، الذي يعتمد عليه أكثر في التنمية، من خلال الحكم الرشيد، بدلًا من الاعتماد على الموارد التي توفرها الدول الكبرى.[١٠]

ثانيًا - القوى المعارضة

تتعثر القوى المعارضة الديمقراطية والمجتمع المدني في النقاش الأساس، الذي يهمس به الجميع، بشأن توافق طلب التعديل الدستوري مع الدستور نفسه، ويقول بعضهم بصراحة: إن ما يتوافق مع الدستور هو مسألة تتعلق بتطبيقه، كما أجاب عليه إيمانويل كانط، وجان جاك روسو، بالفعل: «الواجب هو ضرورة القيام بالعمل احتراما للقانون».[١١] وكما يجادل الكثيرون بأن الشعب الأفروسطي لم يكن على وعي كاف بمضمون الدستور، وهذا ما أوضحناه سابقًا (البابا بولس السادس، وجان جاك روسو)، من أنه (كي

يتمكن جميع المواطنين من أداء دورهم في المجتمع السياسي، فيجب على الدولة الاهتمام الكبير بالتربية المدنية والسياسية، واحترام القانون في المجتمع، وتعليم الشباب احترام القانون منذ سن مبكرة؛ لأنه ضروري لجميع الشعوب، وعلى وجه الخصوص الشباب).[١٢] ولا يكفي أن يكون هناك توافق مع الأخلاق، ويجب أن يكون من الضروري القانون الأخلاقي...[١٣] وليس من الضروري أن يكون الفعل أخلاقيًّا متطابقًا مع الواجب.[١٤]

ويمكن تعديل الدستور أو إلغاؤه إذا سمحت الظروف، ولكن مشروع التعديل الدستوري الأفروسطي لعام ٢٠٢٣م يحتوي في حد ذاته على زعزعة استقرار مؤسسات الدولة؛ لمخالفته الفقرة ١٧ من ديباجة الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، الذي يحظر أي تعديل للدستور لأغراض انتخابية.[١٥] إلا إذا كانت لإعادة الإعمار والتنمية كما حدث في رواندا بعد تعديل الدستور، بتطبيق العدالة بين كل الأفروسطيين، دون التمييز الديني ولا العرقي، بالإضافة إلى محاربة الفساد، والقيام بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ثالثًا - عملية صياغة الدستور لعام ٢٠١٦م وتعديله

١- السلطة التأسيسية وصياغة الدستور

كُلِّف السلطة التأسيسية بمَهمَّة صياغة الدستور لعام ٢٠١٦م، لتحدّ من الصراعات التي تعانيها الدولة؛ لأن لكل الشعب سمات ثقافية خاصة، ويجب أن يعكس الدستور حقائقه. وتحقيقًا لهذه الغاية، أكد جان جاك روسو ذلك بقوله: «فإن كل شعب يحتوي في داخله على ما يحكمه بطريقة معينة، ويجعل تشريعه مناسبًا له وحده».[١٦] ويمكن أن يكون للدساتير أوجه تشابه، دون أن تكون متطابقة تمامًا. لذلك فإن لدستور عام ٢٠١٦م خصوصياته القانونية، التي ترتفع ضدها اتهامات.

وقد تميّزت عملية صياغة دستور أفروسطي المؤرخ ٣٠ مارس عام ٢٠١٦م بثلاث سمات مهمة، هي التالية:

أ- المشاورات الشعبية، ويطلب خلالها من جميع المواطنين التعبير عن آرائهم، بشأن الأسباب الداخلية والخارجية للأزمات المكرورة في البلاد.

ب- تنظيم منتدى بانغي في مايو عام ٢٠١٥م باستنتاجات هذه المشاورات؛ فشارك فيه عدد كبير من ممثلي معظم الجهات الفاعلة، للمشاركة في سياسة إفريقيا الوسطى.

ج- استخدام السلطة التأسيسية توصيات منتدى بانغي في صياغة المعيار الأصلي لدستور عام ٢٠١٦م، كما أوصى جان جاك روسو التالي: «تكون القوانين صحيحة – فقط - إذا استكملت شروط الجمعيات المدنية. فيجب أن يشارك الأشخاص الخاضعون للقوانين في وضعها...»[١٧].

رابعًا - مشروعية التعديل الدستوري

تنصُّ المادة ١٥١ من دستور جمهورية إفريقيا الوسطى عام ٢٠١٦م على ما يلي: «إن رئيس الجمهورية والبرلمان، هما اللَّذان لهما صلاحية تقديم المبادرة لتعديل الدستور، ويجب الحصول على أغلبية ثلثين (٣/٢) من الأعضاء، الذين يتكون منهم البرلمان». ويمكن استكمال هذا الحكم بالمادة ٩٠ من الدستور نفسه. وكما هو مصور، فإن الرغبة في تعديل الدستور لا تشكل جريمة من الجرائم، ولكن في السياق الحالي، يهدف إلى تمديد فترة رئاسية جديدة.[١٨] وهي مبدأ أساس في القانون، وتنص الفقرة ٢ من المادة ١٥٢ من الدستور نفسه على ما يلي: «لا يجوز الشروع في أي إجراء لتعديله، أو مواصلته، في حالة فراغ منصب رئاسة الجمهورية، أو عند تقويض وحدة الإقليم وسلامته».

ولم تكن مسألة شغور رئاسة الجمهورية مدرجة في جدول الأعمال، وإن مسألة الوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، تستحق اهتمامنا؛ لأنها تتجاوز إطار مجرد التجريد الثقافي، أو التماسك الاجتماعي. والدفاع عن الإقليم، من جانبه، يتجاوز إطار الانتشار العسكري اليسير، ولا تزال الوحدة الوطنية هشّة، والمادتان ٢٦ و٢٧ أكثر وضوحًا، بشأن مسألة الوحدة الوطنية، والسلامة الإقليمية. وتنص المادة ٢٦ على أن «السيادة الوطنية للشعب، الذي يمارسها إما عن طريق الاستفتاء، أو عن طريق ممثليه». ولكن الفجوة بين الشعب والسياسيين تقول عكس ذلك تمامًا، ومسألة التمثيل ليست موضوعية بعد. وتضيف المادة ٢٧ ما يلي: «مهمة قوات الدفاع، هي ضمان سلامة الإقليم، وأمن السكان، ضد أي عدوان أو تهديد خارجي أو داخلي، وفقًا للأحكام والقوانين الدستورية». وبطبيعة الحال، عندما يعهد بالدفاع عن الإقليم، أو تدعمه جيوش أجنبية، تصبح الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية أمرًا صعبًا؛ لأنه وفقًا لأفلاطون: «إنه أكثر غباء أو صبرا على الإفراط، الشخص الذي يوفر للقادم الأول الوسائل لإيذائه، أو يتحمل مسؤولية غدر الآخرين وشرهم».[١٩]

ولا يمكن إصدار مرسوم بوحدة الإقليم وسلامته، يقول بعضهم: إن الظروف التي صيغ فيها الدستور الحالي، أسوأ بكثير من تلك الموجودة اليوم، كما وضح أحكام المادة ١٥٣ من دستور ٣٠ مارس عام ٢٠١٦م، التي تتماشى مع فكر روسو، عندما حذر من أي وضع في هذه المصطلحات: «المغتصبون يختارون أوقات الشدة لتمرير الإرهاب العام والقوانين المدمرة، التي لن يتبناها الشعب أبدا بدم بارد».[٢٠] فلماذا نطلب تعديل الدستور؟

المطلب الثالث: عملية تعديل دستور عام ٢٠١٦م وتحدياته

أولًا - سير عملية تعديل دستور عام ٢٠١٦م

أ- تحديات قانونية لعملية تعديله

كان من الممكن تعديل هذا الدستور لو سُمح به في عام ٢٠٢٠م، عندما طلب بعض النواب تمديد الولايات

الرئاسية والتشريعية. وقطع رأي المحكمة الدستورية في ٥ يونيو عام ٢٠٢٠م، بشأن المادة ٣٥. وينص على أن «مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس (٥) سنوات. ويجوز تجديد مدة الولاية، ولكن لا يجوز لرئيس الجمهورية ممارسة أكثر من ولايتين (٢) متتاليتين، أو تمديدهما، لأي سبب من الأسباب».

ب- الإطاحة بـ (دارلان) رئيسة المحكمة الدستورية

أعلنت دانيال دارلان رئيسة المحكمة الدستورية أنها تلقت زيارة من القائم بأعمال السفارة الروسية في عام ٢٠٢٢م، الذي سألها: «كيف تضمن بقاء الرئيس توادیرا في السلطة؟»، فعارضت مراسيم رئاسية، تهدف لإعادة النظر في الدستور. لأنه لا يحق للرئيس حاليًّا تولي المنصب إلَّا لولايتين. وفي ١٩ أكتوبر عام ٢٠٢٣م أُجبرت رئيسة المحكمة: دانييل دارلان على التقاعد، بموجب مرسوم رئاسي، فأُطيح بها، في خطوة عدَّها معارضون بمنزلة «انقلاب دستوري»، وعلى الرغم من عدم دستوريتها؛ حيث تنص المادة ١٠٢ من الدستور على أن أعضاء المحكمة الدستورية غير قابلين للعزل طوال فترة ولايتهم سبع سنوات، والتي لا يمكن إنهاؤها إلَّا بالوفاة، أو الاستقالة، أو العجز الدائم الذي أعلنته المحكمة١١، فأصبح رئيس المحكمة، جان - بيير وابوي، رئيسًا مؤقتًا. فأعلنت دانيال دارلان أنها «فضلت الفصل على التسوية».

ج- التحديات الأمنية

أكد الرئيس توادیرا بأن روسيا ورواندا «ستدعمان» ضمان الأمن خلال العملية الاقتراعية، كذلك أكدت مجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة في يوليو عام ٢٠٢٣م أن مئات من مقاتليها وصلوا إلى المنطقة، لتأمين الاستفتاء الدستوري المقرّر في ٣٠ يوليو عام ٢٠٢٣ م.[٢١] وكان قد سبق لآخر الجنود الفرنسيين مغادرة الدولة في ديسمبر عام ٢٠٢٢م، في ظل ازدياد النفوذ الروسي في البلاد.[٢٢]

د- التحديات المالية

تواجه الهيئة الوطنية للانتخابات التحديات المالية لعملية الاستفتاء، بسبب نقص الأموال؛ فأُجِّلت الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ١٦ يوليو عام ٢٠٢٣م إلى أجل غير مسمى؛ لرفض الأمم المتحدة والمانحين الدوليين تمويل مشروع الاستفتاء، الذي تقدر ميزانية تنظيمه بمبلغ ٣,٥ مليار فرنك إفريقي (نحو ٥ ملايين يورو).[٢٣]

ثانيًا- سير عملية الاستفتاء

أعلن الرئيس فوستين أرشانج توادیرا إطلاق حملة استفتاء على مشروع الدستور الجديد في٣٠ يوليو عام ٢٠٢٣م، يسمح له بالترشح لولاية ثالثة، وانتُخب توادیرا في عام ٢٠١٦م، وعاد لولاية ثانية في عام ٢٠٢٠م، رغم اتهامات واسعة النطاق بحدوث تجاوزات في الانتخابات، والتمرد المستمر ضد حكمه، بعد حرب أهلية

استمرت سنوات، وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها أمام نحو ١,٩ مليون ناخب في ٣٠ يوليو عام ٢٠٢٣م، على أن تعلن المحكمة الدستورية النتائج النهائية في ٢٧ أغسطس عام ٢٠٢٣م.

ثالثًا- إعلان المحكمة الدستورية النتائج الأولية

أعلنت المحكمة الدستورية في جمهورية إفريقيا الوسطى يوم ٨ أغسطس عن قراراها بشأن نتائج الاستفتاء على الدستور، الذي أجري في ٣٠ يوليو عام ٢٠٢٣م، وأكدت المحكمة بأن مؤيدي التعديل الدستوري حصلوا على نسبة ٩٥,٢٧٪، في حين حصل رافضوه على نسبة ٤,٧٣٪ فقط، وصدقت المحكمة الدستورية على الدستور الجديد ابتداءً من ٣٠ يوليو عام٢٠٢٣م. وحسب النتائج المعتمدة، فقد شارك في الاستفتاء ٥٧,٢٣٪ من أصل ١,٧ مليون ناخب سجلوا للتصويت. ومن ناحية أخرى، انتقدت المعارضة النتائج، واصفة أن التعديلات الدستورية حاولت خلق «رئاسة مدى الحياة» لتواديرا. واتبعت جمهورية إفريقيا الوسطى دولًا إفريقية أخرى، مثل: بوروندي، وكوت ديفوار، والكونغو، ورواندا، وأوغندا، في تغيير دساتيرها، لتمكين الرؤساء من البقاء في مناصبهم.

جدول رقم (٢) نتائج الاستفتاء[٢٤]

خيارات	الأصوات	النسبة
الموافق	٩٦٠٦٦٠	٩٥,٠٣٪
المعارض	٥٠٢٣٥	٤,٩٧٪
الأصوات الصحيحة	١٠١٠٨٩٥	٩٥,٠٦٪
الأصوات الباطلة	٤٥١٥٢	٤,٤٣٪
الأصوات الفارغة أو البيضاء	٥٤٢٨	٠,٥١
المجموع	١٠٦٣٤٧٥	١٠٠
الامتناع	٧٩٤٧٥٥	٤٢,٧٧٪
المسجل/ المشاركة	١٨٥٨٢٣٠	٥٧,٢٣٪

أعدها الباحث بالاعتماد على المعلومات أعلاه.

الشكل رقم (١) نتائج الاستفتاء على الدستور الأفروسطي عام ٢٠٢٣م

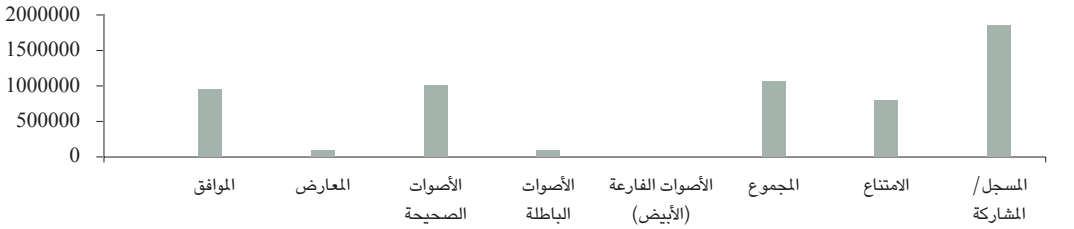

	الموافق	المعارض	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	الأصوات الفارغة (الأبيض)	المجموع	الامتناع	المسجل/ المشاركة
Series 1	960660	50235	1010895	47152	5428	1063475	794755	1858230

أعدها الباحث بالاعتماد على المعلومات أعلاه

رابعًا- أهم مضمون في تعديل الدستور الأفروسطي عام ٢٠٢٣م

يتيح الدستور الجديد للرئيس توادير الترشح لولاية جديدة، مدتها ٧ سنوات، بعد أن كانت ٥ سنوات، ويلغي الحد الأقصى لعدد الولايات، ممَّا سيسمح للرئيس، أو أي مرشح آخر للرئاسة، بالترشح لعدد غير محدود. ويلغي القانون المقترح الحد الرئاسي بفترتين، ويمدد فترة الرئاسة من خمس سنوات إلى سبع سنوات، كما يوجب على كل من يرغب في الترشح للرئاسة، أو تولي الوظيفة في الدولة، أن يكون والداه مولودين في جمهورية إفريقيا الوسطى، وألا يحمل جنسية مزدوجة، وأن يكون أقام في البلاد مدة لا تقل عن عامين، وأن يحمل شهادة جامعية. وبموجب التغييرات المقترحة، فسيكون هناك مكتب نائب الرئيس، ويُعيّنه الرئيس، وسيلغى مجلس الشيوخ، ويتحول البرلمان إلى غرفة واحدة، وستنشأ غرفة لزعماء قبائل، ومنح الرئيس الامتياز للتصرف في الثروات المعدنية، دون العودة إلى الجمعية الوطنية. وغُيّر تشكيل المحكمة الدستورية من تسعة أعضاء إلى أحد عشر عضوًا؛ حيث يُعيّن الرئيس ثلاثة أعضاء بدلًا من عضوٍ واحد، ويعيّن كلٌّ من رئيس الجمعية الوطنية، ورئيس مجلس الشيوخ ثلاثة أعضاء، بدلًا من عضوٍ واحد، ويعيّن مجلس الدولة ثلاثة أعضاء بدلًا من عضوٍ واحد، وتعيّن الجمعيات القانونية خمسة أعضاء، بدلًا من ستة، وأُلغي شرط المساواة في الأعضاء من الذكور والإناث، ووُحّد طريق الزواج، ولم يُعترَف بعيدي المسلمين: (الأضحى والفطر)، كما كان الاعتراف بهما من قبل.[٢٥]

نتائج وسيناريوهات المستقبل

أولًا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى نتائج هذه أهمها:

١- تمكنت الدراسة من الإجابة عن السؤال الرئيس، بإثبات أن الدستور الأفرووسطي للعام ٢٠١٦م من أفضل الدساتير الأفرووسطية على الإطلاق.

٢- أكدت الدراسة بأن سبب فشل النظم السياسية الأفرووسطية، هو عدم تطبيق الدساتير.

٣- واستعرضت الدراسة مختلف الدساتير التي شهدتها الدولة، واكتشفت بأن كل رئيس يعلق العمل بالدستور القائم؛ ليصوغ دستورًا جديدًا، أو يجري عليه تعديلًا لإشباع طموحاته.

٤- وكما أوضحت الدراسة مدى تأثير العوامل الخارجية، والداخلية، والتاريخية، في مشروع الدستور الأفرووسطي للعام ٢٠٢٣م.

٥- كما سلطت الدراسة الضوء على أن مؤسسات أفرووسطية متأثرة بالصراعات العرقية، وتدخل القوى الكبرى، هي في أمسّ الحاجة إلى دستور ملائم.

ثانيًا: السيناريوهات المستقبلية

وأمَّا السيناريوهات المستقبلية فتتوقع الدراسة حدوث أحد السيناريوهين في هذا الشأن:

• السيناريو الأول

أن ترشح الرئيس الحالي لفترة ثالثة قد يؤدي إلى تكرار تجربة نظام باتاسي، حينما حاول تعديل الدستور للترشح لفترة ثالثة، واستعان بالمتمردين لكونغو الديمقراطية؛ فسرعان ما تحالفت القوى المعارضة السياسية والمسلحة ضده، بالاستعانة بتشاد، لتنفيذ انقلاب في عام ٢٠٠٣م، كما حدث في عام ٢٠١٣م،[٢٦] ويمكن تكرار الأمر نفسه، إذا انسحب الجيش الروسي من إفريقيا الوسطى، ورفضت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة إيكواس الموافقة على شرعية تعديل دستور عام ٢٠٢٣م، وستتفاقم الأزمة بتحالف المتمردين، والقوى السياسية للانقلاب الجديد.

• السيناريو الثاني

أمَّا السيناريو الثاني، الذي رجحته الدراسة، فهو اعتماد الدولة على تنسيق الجهود المحلية والدولية والإقليمية، عن طريق تقاسم السلطة، والاستفادة من تجربتي ماليزيا ورواندا؛ فالأولى في حل المشكلة بين ثلاثة أعراق، بتقاسم المهمة، (ملايو: السياسة، والهنود: الزراعة، والصينيون: الاقتصاد)، والأخرى في حل مشكلة الحرب القبلية بين (التوتسي والهوتو، عن طريق تقاسم السلطة)؛ إذ استطاعتا حل مشكلة دولتيهما،

ولإفريقيا الوسطى، اعتمادًا على الاتفاقيات العسكرية، التي أُبرمت مع روسيا ورواندا، في تأسيس الجيش الوطني الأفروسطي لحماية الدولة، ومحاولة التعاون مع القوى السياسية والمجتمع المدني؛ لمشاركة كل أطياف الدولة، وعلى وجه الخصوص الأقلية المسلمة في الشمال، التي هي من أوائل السكان الذين وجدهم الاستعمار في الدولة.[٢٧] وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة، وخاصة تشاد، والسودان، والمنظمات الإقليمية الإفريقية، لإضفاء الشرعية على النظام القائم. وفي الأخير، تتساءل الدراسة: ما فاعلية هذا الدستور الجديد في الاندماج الوطني؟

الهوامش والإحالات

(1) ÉVÊQUE PAUL VI, *Gaudium Et Spes (Rome: Vatican, 1965)*, accessed August 25, 2023, https://www.vatican.va/archive/hist_councils/ii_vatican_council/documents/vat-ii_cons_19651207_gaudium-et-spes_fr.html#_ftn1.

(2) Dr.Aboubakar Moukadas-Nouré, *Histoire Des Elites Musulmanes Oubanguiennes 1800 A 1960* (Paris: Edilivre, 2015), 18-24.

(3) Union Interparlementaire, *Republique Centrafricaine (Assemblee Nationale)* (Geneva: Inter-Parliamentary Union, 1960), http://archive.ipu.org/parline-f/reports/CtrlParlementaire/1059_F.htm.

(4) "France-Russie : les dessous d'une mini-guerre froide en Centrafrique," *Jeune Afrique*, February 2, 2021, https://www.jeuneafrique.com/1115110/politique/france-russie-les-dessous-dune-mini-guerre-froide-en-centrafrique/.

(5) Concept de JF MEDARD, l'Etat est une coquille bureaucratique héritée de la colonisation mais les détenteurs du pouvoir exercent des formes de domination patrimoniales (clientélisme, népotisme…).

(6) PLATON, *La République* (Paris: Flammarion; Nouvelle édition, 2002), 18.

(7) Jean-Jacques Rousseau, "Discours sur l'économie politique," *in les classiques des sciences sociales 1755* (Chicoutimi, la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet, 2002), 18, http://www.adelinotorres.info/economia/Rousseau_Discours%20sur%20%C3%A9conomie%20politique.pdf.

(8) Rousseau, "Discours sur l'économie politique," *in les classiques des sciences sociales 1755*.

(9) Rousseau, "Discours sur l'économie politique."

(10) Jean-Jacques Rousseau, "Du Contrat Social," *in les classiques des sciences sociales 1780* (Genève: Bibliothèque publique de Geneve ms, 2012), 20, https://www.rousseauonline.ch/pdf/rousseauonline-0004.pdf.

(11) Rousseau, "Du Contrat Social," 17.

(12) ÉVÊQUE PAUL VI, *Gaudium Et Spes.*

(13) Rousseau, "Du Contrat Social," 22.

(14) KANT Emmanuel, "Fondements de la métaphysique des mœurs," *in les classiques des sciences sociales 1785* (Chicoutimi, la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet, 2002), 7-8, http://classiques.uqac.ca/classiques/kant_emmanuel/fondements_meta_moeurs/fondem_meta_moeurs.pdf.

(15) Rousseau, "Du Contrat Social," 17.

(16) Rousseau, "Discours sur l'économie politique," 12.

(17) Rousseau, "Discours Sur L'économie Politique," 12.

(18) PLATON, *La République*, 12.

(19) Rousseau, "Du Contrat Social," 21.

(20) La note a été signée par le du Secrétaire Générale de l'Assemblée Nationale le 03 Juin 2022.

(٢١) «إفريقيا الوسطى.. الموافقة على استفتاء تعديل الدستور بنسبة ٩٥٪،» صدى البلد، (٧، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://www.elbalad.news/5873621.

(٢٢) «إفريقيا الوسطى.. استمرار التصويت على مشروع دستور جديد،» الجزيرة، (٣٠، يوليو، ٢٠٢٣م)، https:// www.aljazeera.net/news/2023/7/30/إفريقيا-الوسطى-استمرار-التصويت-على.

(23) "Centrafrique: L'organisation Du Référendum Constitutionnel, Nouveau Défi Pour l'ANE," *rfi*, June 2, 2023, https://www.rfi.fr/fr/afrique/20230602-centrafrique-l-organisation-du-r%C3%A9f%C3%A9rendum-constitutionnel-nouveau-d%C3%A9fi-pour-l-ane.

(24) "Centrafrique : la Cour Constitutionnelle Approuve avec 95% les Résultats du Référendum Constitutionnel," *Oubangui Médias*, August 21, 2023, https://oubanguimedias.com/2023/08/21/centrafrique-la-cour-constitutionnelle-approuve-avec-95-les-resultats-du-referendum-constitutionnel/.

(25) "Central African Republic's Top Court Confirms Constitutional Referendum Resultsm" *Africa News*, August 22, 2023, https://www.africanews.com/2023/08/22/central-african-republics-top-court-confirms-constitution.

(٢٦) إسماعيل إسف دانكوما، «انتخابات ٢٠٢٠ وتأثيرها على الصراع في إفريقيا الوسطى،» متابعات إفريقية ١٥، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢١م)، ١٧، https://www.kfcris.com/ar/view/post/345.

(٢٧) «دور الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في تسوية الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٢م،» (رسالة ماجستير في السياسة، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، ٢٠١٩م)، ٦٧.

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للانقلابات العسكرية في دول غرب إفريقيا ووسطها

د. جيهان عبد السلام، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

تعدّ التوترات الأمنية والسياسية والعسكرية في القارة الإفريقية السبب الرئيس المعوق لعملية التنمية الاقتصادية الحقيقية، التي تطمح دول القارة نحو تحقيقها؛ ففي كل خطوة تخطوها الدول نحو النمو الشامل في إطار خطط تهدف إلى تحسين حياة شعوبها، تأتي الأحداث السياسية لتزيد من حدة تراجع الأوضاع الاقتصادية ومعاناة المواطنين. وأيًّا كان الهدف من تلك الأحداث؛ سواء أكان الثورة على الفساد، أو على النظام نفسه، أو على التبعية والهيمنة الخارجية على دول القارة، فإن النتائج حينها تكون سلبية لا محالة، وعلى الأصعدة كافة.

ومن هذا المنطلق، تتطرق هذه الدراسة بالتحليل إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي تتسبب بها الانقلابات العسكرية – تحديدًا- دون غيرها من الأحداث السياسية والأمنية؛ نظرًا لأنّها الأكثر حدوثًا بدول القارة، وخاصة منطقة غرب إفريقيا ووسطها، كما أنها تعدّ البوابة الرئيسة للعديد من التداعيات المؤثرة تأثيرًا كبيرًا في حياة الشعوب.

أولًا- الانقلابات العسكرية في إفريقيا بالتركيز على دول الغرب والوسط

يُعرَّف الانقلاب العسكري على أنه «محاولات غير قانونية أو دستورية وعلنية، سواء من قبل الجيش، أو النخب الأخرى داخل جهاز الدولة، لإسقاط السلطة التنفيذية». ووفقًا لهذا التعريف، فإن هدف الانقلاب يجب أن يكون مسؤولًا تنفيذيًّا، ويجب أن يكون لمرتكبي الانقلاب علاقات رسمية مع الحكومة الوطنية، ولا تُضمَّن الحركات التي تحاول الإطاحة بحكومة بأكملها، والتي يقودها أشخاص غير مرتبطين بالسلطة، مثل: التمردات أو الاحتجاجات الجماهيرية.[١] وقد شهدت القارة الإفريقية عددًا كبيًرا من الانقلابات، منذ حصولها على الاستقلال؛ فمن بين ٤٨٦ محاولة انقلابية نُفِّذت في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٥٠م، شهدت إفريقيا ٢١٤ انقلابًا، وهو أكبر عدد من الانقلابات عن أي منطقة أخرى، حيث نجح منها نحو ١٠٦ انقلابات، كما هو موضّح في الجدول رقم (١).[٢]

جدول رقم (١) عدد الانقلابات العسكرية في إفريقيا ودول العالم منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٢٢م

الدولة/ عدد الانقلابات	إجمالي عدد الانقلابات العسكرية	الانقلابات العسكرية الناجحة	محاولات الانقلاب الفاشلة
إفريقيا	٢١٤	١٠٦	١٠٨
أمريكا اللاتينية	١٤٦	٧٠	٧٦
شرق آسيا	٤٩	٢٧	٢٢
دول الشرق الأوسط	٤٤	٢١	٢٣
أوروبا	١٧	٨	٩
جنوب آسيا	١٦	١٠	٦
الإجمالي عالميًّا	٤٨٦	٢٤٢	٢٤٤

Source: Megan Duzor and Brian Williamson, "COUPS IN AFRICA," *VOA News*, February 2, 2022, https://projects.voanews.com/african-coups/.

وتجدر الإشارة إلى أن دول غرب إفريقيا ووسطها تعدّ أكثر الأقاليم الإفريقية تعرضًا للانقلابات العسكرية. ويشير الشكل رقم (١) إلى أن أكثر الدول التي شهدت انقلابات في تلك المنطقة، هي كل من: بوركينا فاسو، ونيجيريا، وبنين، والنيجر، وسيراليون، وغانا. وشهدت الفترة منذ عام ٢٠٢٠م حتى الوقت الراهن انقلابات عديدة في كل من: إفريقيا الوسطى، ومالي، وغينيا، وبوركينافاسو، ومؤخّرًا النيجر.[٣]

شكل رقم (١) عدد الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة في معظم دول غرب إفريقيا ووسطها منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٢٢م

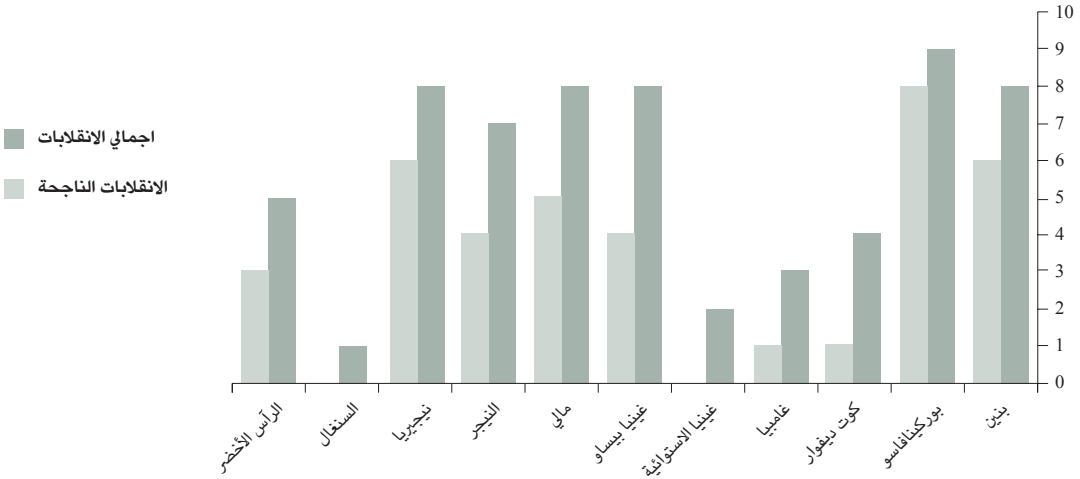

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادًا على المرجع التالي:

Megan Duzor and Brian Williamson, "COUPS IN AFRICA," *VOA News*, February 2, 2022, https://projects.voanews.com/african-coups/.
"Recent coups in West and Central Africa," *Reuters*, August 30, 2023, https://www.reuters.com/world/africa/recent-coups-west-central-africa-2023-08-30/.

وتتعدد أسباب الانقلابات العسكرية؛ فمنها ما تعانيه الدول من الهشاشة الاقتصادية، وانتشار الفقر في معظم دولها، وتعدد حركات التمرد والإرهاب، فضلًا عن سوء إدارة التنوع والتهميش، وانتهاك حقوق الإنسان، والتلاعب بالدستور، والديكتاتورية السياسية،[٤] حيث إن البلدان الأكثر فقرًا، والتي تكون أقل استقرارًا، كانت – تاريخيًّا – أكثر ميلًا إلى عمليات الاستيلاء على السلطة في أثناء الانقلابات. ويعدّ مؤشر الدول الهشة Fragility States Index، الذي يصدره صندوق السلام Peace Fund ، ومجلة فورين بوليسي الأميركية، ويقيس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والسياسي، لنحو ١٧٨ دولة في العالم، أداة بالغة الأهمية في تسليط الضوء، ليس على الضغوط التي تواجهها الدول فقط، لكن أيضًا في تحديد: متى تدفع هذه الضغوط الدولة نحو حافة الفشل والهشاشة؟ وهو ما يساعد على تقييم المخاطر السياسية، والإنذار المبكر بالصراع، في متناول صانعي السياسات والجمهور عمومًا. وتُراوح قيمة المؤشر ما بين ٠ و١٢٠، وكلما اقترب من ١٢٠ زادت حالة الهشاشة وعدم الاستقرار. ويوضّح الجدول رقم (٢) تصدّر مالي، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا، كذلك بوركينافاسو، والنيجر، قائمة الدول الهشة في غربي إفريقيا لعام ٢٠٢٣م.[٥]

جدول رقم (٢) ترتيب بعض دول غرب إفريقيا ووسطها من حيث مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠٢٣م

الدولة	مؤشر الهشاشة	الترتيب
بنين	٧٣,٣	٧٤
بوركينافاسو	٩٤	٢١
كوت ديفوار	٨٧,١	٣٦
غامبيا	٧٦,١	٦٧
غينيا الاستوائية	٩٨,٥	١٤
غينيا بيساو	٨٩,٩	٣١
مالي	٩٩,٥	١٣
النيجر	٩٣,٤	٢٤
نيجيريا	٩٨	١٥
السنغال	٧١,٥	٨٠

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادًا على المرجع الآتي:
The Fund for Peace - Fragile States Index, *Global Data: Fragile States Index 2023*, (Washington, D.C.: The Fund for Peace, 2023), https://fragilestatesindex.org/global-data/.

ثالثًا- الانعكاسات الاقتصادية للانقلابات العسكرية في غرب إفريقيا ووسطها

- **إهدار الموارد الثمينة:** على الرغم من تنوّع الثروات الاقتصادية لدول غربي إفريقيا؛ إذ تصدِّر السلع الأساسية، مثل: النفط (الجابون، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو)، الذهب (غانا)، والكاكاو (كوت ديفوار، وغانا)، والقطن (بنين، وبوركينا فاسو)... وغيرها من الثروات.[٦] وتواجه دول غرب إفريقيا ووسطها فترة من عدم الاستقرار في أعقاب الانقلابات، تؤثر سلبًا في ثرواتها؛ فتضيع وتهدر بسبب التوترات الأمنية، وتحرص بعض الجماعات والتنظيمات – حينذاك – في تأمين الوصول إلى هذه المواد الثمينة، لتحقيق مصالحها الاقتصادية. فمثلًا جمهورية غينيا، التي شهدت انقلابًا ناجحًا في عام ٢٠٢١م، وتتميز بأنّها ثاني أكبر منتج للبوكسيت في العالم في عام ٢٠٢٢م، مع احتياطيات وفيرة منه. وهو معدن أساسي في إنتاج الألومينا في الاقتصادات الصناعية، ويسهم إسهامًا كبيرًا في تحديد السعر العالمي للمعدن، قد تعرضت خلال فترة الانقلاب لنهب هذا المعدن من قبل جماعات مسلحة، بالتعاون

مع شركات متعددة الجنسيات. كما تحظى مالي وبوركينا فاسو بأهمية مماثلة. وفي عام ٢٠٢١م، صنّفت مالي رابع أكبر منتج للذهب في إفريقيا، فقد أنتجت ٦٣,٤ طنًّا، في حين جاءت بوركينا فاسو في المرتبة الخامسة، كأكبر منتج بـ٤٥ طنًّا. وعانت الدولة الجماعات المسلحة الأجنبية، التي تسعى إلى استغلال المناطق الغنية بالموارد.

ومؤخرًا شهد عام ٢٠٢٣م الانقلاب العسكري في النيجر، وكان سببًا في لفت الانتباه إلى قدرة النيجر الغنية بالموارد، وخاصة الدور الحاسم الذي تلعبه في تلبية احتياجات أوروبا من الطاقة، وخاصة احتياجات فرنسا. وتحتل البلاد المرتبة السابعة بين أكبر منتج لليورانيوم على مستوى العالم، وقدرت الحكومة بأنها تشكل نحو ٤٠ ٪ من صادرات البلاد. وهو المورد الذي اعتمدت عليه فرنسا اعتمادًا كبيرًا لعقود من الزمن.[٧] كما أدّى اكتشاف النيجر لمناجم الذهب في ٢٠١٤م إلى ارتفاع صادرات الذهب من النيجر إلى دول العالم، لتصل إلى ٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١م. كما يتصدر المعدن الثمين مصادر دخل البلاد من الصادرات؛ إذ تُمثل قيمة صادرات الذهب نحو ٧١,٤ ٪ من إجمالي قيمة صادرات النيجر في عام ٢٠٢١م.[٨] وهذا المعدن المهم، يتعرض للسلب والنهب في بعض المناطق، على طول الحدود مع ليبيا والجزائر وتشاد، والتي ينتشر فيها عدد كبير من الجماعات المسلحة، والعصابات الإجرامية المنظمة.[٩]

- **تداعيات العقوبات الاقتصادية المفروضة:** تعد العقوبات المفروضة على الدول محل الانقلاب عائقًا رئيسًا لاقتصادها؛ فمثلًا: أعلنت المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (الإيكواس) تعليق عضوية مالي، على خلفية الانقلاب العسكري الذي شهدته في عام ٢٠٢١م، وأغلقت حدود الدول الأعضاء معها، كما أوقفت التبادلات المالية والتجارية مع باماكو، باستثناء السلع الأساس، ممّا أدى إلى تعطل إمدادات الوقود، وأوجد ظروفًا معيشة محفوفة بالمخاطر لملايين الأشخاص.[١٠] يضاف إلى ذلك حقيقة أن تصرف المستثمرين الأجانب حينذاك، كان البعد عن الدولة كسوق استثماري، وكل ذلك يصب في غير صالح الاقتصاد، ويتحمل الشعب العبء المالي الأكبر، وتراجع الناتج المحلي لمالي نتيجة لكل ذلك، من ٣,١٪، في عام ٢٠٢١م، ليصل إلى ١,٨٪ في عام ٢٠٢٢(١١)م.[١٢]

وفي النيجر، فرضت الإيكواس عقوبات على الدولة، ومنها إغلاق عدد من الحدود، وتعليق المعاملات التجارية والمالية بين الدول الأعضاء والنيجر، بالإضافة إلى تجميد أصول النيجر في البنوك المركزية، والبنوك التجارية التابعة للإيكواس. وعادة ما تُنقل غالبية الواردات الرئيسة، بما في ذلك المواد الغذائية الأساس، مثل: الأرز، بالشاحنات، من البلدان المجاورة، خاصة بنين ونيجيريا. وقد عطلت تلك العقوبات من حركة التجارة مع دول الجوار، كما عطلت أحد أهم المشروعات التنموية لاقتصاد النيجر، هو خط أنابيب النيجر – بنين. ويمثل هذا المشروع المملوك، والمتعاقد عليه من قبل شركة البترول الوطنية

الصينية، تطورًا واعدًا للبلاد. وحاليًّا، اكتمل خط الأنابيب بنسبة تزيد على ٧٥٪، وكان من المقرر أن يبدأ النقل التجاري للنفط في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣م. وكان من المتوقع أن تؤدي مبيعات النفط المتوقعة إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة ٢٤ ٪، وزيادة الصادرات بنسبة مذهلة تبلغ ٦٨٪ بحلول عام ٢٠٢٥م.[١٣] كما جُمِّد جميع المعاملات الخدمية، بما في ذلك المعاملات في مجال الطاقة، وعقب الإعلان عن تلك العقوبات، قطعت نيجيريا الكهرباء عن النيجر، وكان لهذا القرار تداعيات سلبية؛ لأن نيجيريا توفر ٧٠٪ من الكهرباء التي تحتاج إليها النيجر، ممّا أثر في حياة المواطنين في النيجر، بسبب توقف الإمداد الكهربائي، وتراجع أنشطة الشركات التي تتعامل بالدفع الإلكتروني، ممّا يؤثر سلبًا في المعاملات المالية.

- **زيادة الإنفاق العسكري وضعف الإنفاق التنموي:** استنادا إلى بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. (Stockholm International Peace Research Institute) ، فقد زادت دول منطقة غربي إفريقيا من الإنفاق العسكري، لمكافحة التهديدات الداخلية والخارجية ثمانية أضعاف ما كانت عليه، على مدى العقود الثلاثة الماضية. وفي حين أن هذا الإنفاق قد يكون ضروريًّا لإدارة تهديد عدم الاستقرار، فإنه يمثل مع ذلك تحويلًا عن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساس، مثل: الرعاية الصحية أو التعليم.[١٤] وفي مالي – على سبيل المثال – استمرت النفقات العسكرية ضمن بنود الميزانية في الارتفاع، منذ عام ٢٠٢٠م، في محاولة للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا، واحتواء الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. وارتفعت ارتفاعًا لافتًا في عام ٢٠٢٢م، مدفوعة بوجه خاص بالإنفاق الأمني، مع تراجع في الإيرادات الضريبية، بسبب تأثيرات عقوبات الإيكواس.
- **تباطؤ النمو الاقتصادي وهروب الاستثمارات:** تتّسم معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول غربي إفريقيا، بأنها متراجعة بما لا يتناسب مع الإمكانات الاقتصادية للمنطقة، ولا يزال الفقر منتشرًا. وعدم الاستقرار السياسي، يعدّ عامل طرد غير مناسب لاجتذاب الاستثمارات القادرة على تسريع النمو، والحد من الفقر. وتشكل هذه عوائق خطيرة أمام النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة.[١٥] وتشير تقارير بنك التنمية الإفريقي إلى أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول غربي إفريقيا، قد تباطأ إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٢م، مقارنة بـ ٤,٤٪ في عام ٢٠٢١م، مشيرًا إلى أحد أهم الأسباب الدافعة لهذا التراجع، وهو موجة الانقلابات العسكرية، التي شهدها الإقليم فيما بين العامين. هذا فضلًا عن تضرر القطاعات الإنتاجية المكونة للناتج المحلي في تلك الدول.[١٦] وفقدت المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا نحو ٢٩ مليون وظيفة على مدار ثلاث سنوات، ما بين عام ٢٠٢٠ ومنتصف عام ٢٠٢٣م.[١٧]

شكل رقم (٢) معدلات النمو الاقتصادي المتحققة والمتوقعة لدول غرب إفريقيا خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤م)

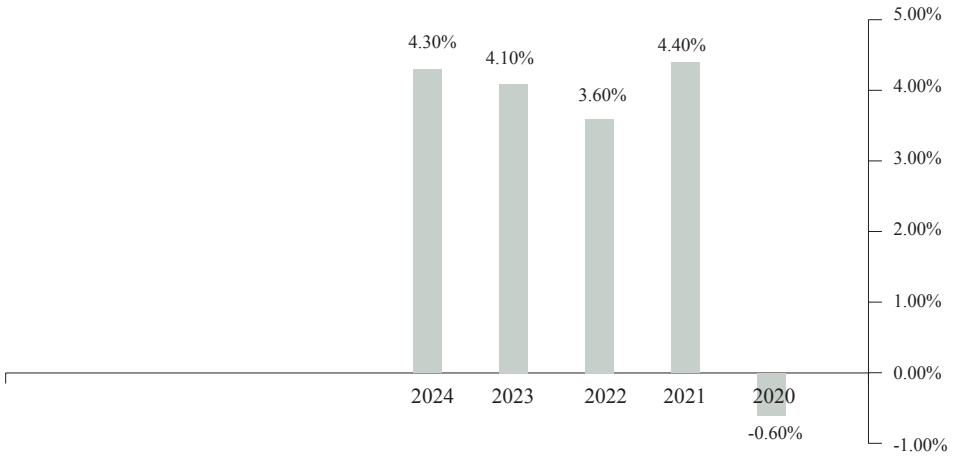

African Development Bank Group, *Africa's Macroeconomic Performance and Outlook: West Africa* (Abidjan: Afdb, 2023), https://www.afdb.org/en/documents-publications-africas-macro-economic-performance-and-outlook/west-africa.

- **فعلى سبيل المثال:** يركز اقتصاد النيجر على الزراعة، وتربية المواشي، وتصدير اليورانيوم؛ إذ تساهم الزراعة وتربية الحيوانات بنحو ٤٤٪ في الناتج الإجمالي المحلي، وتوفر سبل العيش لـ٨٧٪ من السكان، ولم تتأثر تلك القطاعات فقط بالتغيرات المناخية، بل أثّر فيها تأثيرًا كبيرًا التوترات السياسية والأمنية الناجمة عن الانقلابات العسكرية، الأمر الذي نتج عنه تخفيض التوقعات بشأن النمو الاقتصادي للنيجر، بعد أن كان من المتوقع أن يتبع النمو اتجاهًا إيجابيًّا في عام ٢٠٢٣م، بنسبة ٦,٩٪، ومن المتوقع أن يتضاعف تقريبًا إلى ١٢,٥٪ في عام ٢٠٢٤م. ويعود هذا النمو في المقام الأول إلى هدف الحكومة المتمثل في زيادة إنتاج النفط.[١٨] كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مخاوف تتعلق بشأن إمكانية تحول النيجر إلى ما يسمى بـ»الدولة الفاشلة» كما حدث في عدة دول أخرى مثل ليبيا، وهو الأمر الذي يفتح أبواب الدولة وحدودها للجماعات الإرهابية والإجرامية، وكل ذلك يصب في غير صالح الاقتصاد، ويدفع نحو مزيد من هروب الاستثمارات، وتراجع القطاعات الإنتاجية، وضعف المؤسسات المالية؛ وبالتالي تراجع كبير في النمو الاقتصادي المتوقع للنيجر، ويدفع نحو تخفيض كبير في التصنيفات الائتمانية العالمية للدولة.[١٩]
- **تراجع المساعدات الخارجية:** تؤثر الانقلابات العسكرية في المساعدات الخارجية التي تصل دول غربي إفريقيا؛ فعلى سبيل المثال: تتلقى النيجر ما يقرب من ملياري دولار سنويًّا، من الاتحاد الأوروبي،

وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، في هيئة مساعدات إنمائية رسمية، ويشار إلى أن نحو ٤٠٪ من ميزانية حكومة النيجر تأتي من مساعدات خارجية، والتي توقف جزء كبير منها بسبب الأحداث الجارية.[٢٠] كما أعلن صندوق النقد الدولي أنه يراقب التطورات في النيجر عن كثب، لاحتمالية أن يوقف قرضًا للنيجر قيمته ١٣١,٥ مليون دولار، كان قد وافق عليه في وقت سابق. وحذّر الصندوق من أن تدهور الوضع الأمني، والاضطرابات الاجتماعية، ستعطل النمو، وستؤدي إلى انزلاقات مالية، لتلبية المطالب الاجتماعية واحتياجات الإنفاق. كما أعلنت الولايات المتحدة الأميركية تعليق مساعدات تنموية، تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار، ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها للجيش، كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن إيقاف الميزانية التي خصصها الاتحاد للنيجر، فضلًا عن إيقاف التعاون الأمني، وتبلغ المساعدات الأوروبية ٥٥٤ مليون دولار. كما أفاد البنك المركزي الإقليمي لدول غربي إفريقيا، أنه قد ألغى خططًا لإصدار النيجر سندات بقيمة ٣٠ مليار فرنك إفريقي (٥١ مليون دولار) عقب توقيع عقوبات عليها، وكان من المقرر إصدار السندات في سوق الدين الإقليمية بغربي إفريقيا.[٢١]

ثالثًا - انعكاسات الانقلابات العسكرية على الأوضاع الاجتماعية في غرب إفريقيا ووسطها

- **الأوضاع الإنسانية:** أدّى العنف الناجم عن الانقلابات العسكرية إلى نزوح أكثر من ٢,٥ مليون شخص، من دول غربي إفريقيا، وقتل نحو ٨٠٠٠ شخص في عام ٢٠٢٢م، ممّا يؤثر في قوة الشباب التي تمثّل القوى العاملة في اقتصادات تلك الدول، والذين بلغ عددهم في غربي إفريقيا نحو ٤٢٩ مليون نسمة، وفقًا لبيانات الأمم المتحدة. كما يتعرض السكان إلى أزمات الوقوع في مشكلات انعدام الأمن الغذائي، وتوقف جهود التنمية في غربي إفريقيا؛ إذ لا يتجاوز مؤشر التنمية البشرية لهذا الإقليم ٠,٤٥ في عام ٢٠٢١م، وهو بذلك في تراجع كبير، مقارنة بالمناطق النامية الأخرى.
- **كما أدَّت الانقلابات العسكرية في دول مثل:** النيجر إلى تضرر كبير في الوضع الإنساني هناك؛ حيث يوجد أكثر من مليوني طفل، «بحاجة لمساعدة إنسانية»، هذا ما صرحت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف». كما حذر البيان من أن «الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي»، تزيد الأوضاع الاجتماعية سوءًا، وأثَّرت أيضًا في القطاع الصحي بالدولة، وتضر بفاعلية «لقاحات الرضع» المخزنة في المنشآت الصحية.[٢٢]
- **ارتفاع معدلات الفقر:** يتضرر الفقراء أولًا بسبب موجة الانقلابات العسكرية، وتردي الوضع الأمني، خاصة في إقليم غرب إفريقيا ووسطها، الذي يعاني معدلات فقر عالية؛ فعلى سبيل المثال: تعدّ مالي من ضمن أفقر البلدان في منطقة غربي إفريقيا، وقد زاد الوضع تعقيدًا بسبب آثار جائحة كوفيد-١٩،

ومن بعدها تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وزاد الفقر المدقع بسرعة، نتيجة لتأثير الأزمات الأمنية، ليرتفع معدل الفقر من ١٥,٩٪ في عام ٢٠٢١ إلى أكثر من ١٩,١٪ في عام ٢٠٢٢م، مدفوعًا بتآكل القوة الشرائية للفئات الأكثر تضرّرًا. كما تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن أكثر من ٥٠ ٪ من سكان النيجر، يعيشون في فقر مدقع. كما تعاني الجفاف الشديد، ولديها القليل من الأراضي الصالحة للزراعة. ويعتمد نحو ٤,٣ مليون شخص، أو ١٧٪ من السكان، على المساعدات الغذائية من أجل البقاء. وفي نيجيريا -التي تعد أكبر اقتصاد في إفريقيا- من المهم أن نلاحظ أن ١٤٢ مليون شخص يعيشون في حالة فقر، وفقًا لتقرير البنك الدولي.[٢٣]

شكل رقم (٣) نسبة الفقر (٪ السكان) الذين يقل دخلهم عن ٢,١٥ دولار في اليوم في بعض دول غرب إفريقيا وفقًا لآخر إحصاءات الفقر لعام ٢٠٢٢م

Source: The World Bank, *Poverty headcount ratio at $2.15 a day* (2017 PPP) (% of population) (Washington, DC: World Bank, 2017), https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.DDAY.

خاتمة

على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية الهائلة في دول غرب إفريقيا ووسطها، والتحسن الملحوظ في أداء بعض اقتصاداتها، إلا أن المنطقة لم تحقّق تقدّمًا ملموسًا على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يترك بلدانها عرضة للانقلابات العسكرية، والتوترات الأمنية، فضلًا عن استغلال ثرواتها من قبل الدول الكبرى. ومن هنا تحتاج دول إفريقيا عمومًا، ودول غرب إفريقيا ووسطها خصوصًا إلى صياغة

وتنفيذ إستراتيجية شاملة، ومستنيرة سياسيًّا، للحدِّ من الهشاشة السياسية والأمنية في الدول الأكثر اضطرابًا. كما ينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تتعاون مع الهيئات الوطنية والإقليمية للاستثمار المجدي اقتصاديًّا، لصالح دول الإقليم وشعوبها؛ فهناك ضرورة أن تقوم إستراتيجيات الدول التنموية على خلق فرص عمل مربحة، وخاصة للشباب والنساء في المنطقة، ممَّا قد يكون له تأثير أكبر في الحد من انعدام الأمن والتدخلات العسكرية.

وفي النهاية، فلا بد أن ننظر إلى تداعيات الانقلابات العسكرية نظرًا أعمق وأشمل، لكل ما تحتويه من آثار سلبية، تؤثر في مصالح القارة كلها، وليس دولة بعينها؛ فمثلًا: من شأن الوضع القائم في النيجر أن يزيد من تقييد الاستثمار الاقتصادي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيعرقل كذلك تقدم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي يعول عليها الجميع، لتسريع التنمية.[٢٤]

الهوامش والإحالات

(1) Md Momen & Gazi Markony, "Military Coups and Administrative Elites," in *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance* (Cham: Springer, 2019), 1.

(2) Megan Duzor and Brian Williamson, "Coups in Africa," *VOA News*, February 2, 2022, https://projects.voanews.com/african-coups/.

(3) "What is Behind the Spate of Coups in West Africa?," *New African*, April 27, 2022, https://newafricanmagazine.com/28086/.
"Why West Africa has had so Many Coups and how to Prevent More," *The Conversation*, February 15, 2022, https://theconversation.com/why-west-africa-has-had-so-many-coups-and-how-to-prevent-more-176577.

(4) John Chin and Jessica Kirkpatrick, "African coups in the COVID-19 era: A current history," *Frontiers in Political Science*, 5, 2023, 2-3.

Habiba Ben Barka and Mthuli Ncube, *Political Fragility in Africa: Are Military Coups d'Etat a Never-Ending Phenomenon?* (Addis Abba: AFDB, 2012), 7-8, https://www.afdb.org/en/documents/document/economic-brief-political-fragility-in-africa-are-military-coups-detat-a-never-ending-phenomenon-29430.

(5) The Fund for Peace - Fragile States Index, *Global Data: Fragile States Index 2023*, (Washington, D.C.: The Fund for Peace, 2023), https://fragilestatesindex.org/global-data/.

(6) African Development Bank Group, *African Development Bank Regional Economic Outlook: West Africa region to see mixed growth into 2020*, (Abidjan: AFDB, 2019), https://www.afdb.org/fr/news-and-events/african-development-bank-regional-economic-outlook-west-africa-region-to-see-mixed-growth-into-2020-19156.
African Development Bank Group, *Africa's Macroeconomic Performance and Outlook: West Africa* (Abidjan: AFDB, 2023), https://www.afdb.org/en/documents-publications-africas-macro-economic-performance-and-outlook/west-africa.

(7) Robert Bociaga, "Niger's Coup Uncovers Strategic Resource Tensions in West Africa," *Arab News*, August 7, 2023, https://www.arabnews.com/node/2350626/business-economy.

(٨) أميرة العربي، «هل يؤثر انقلاب النيجر على سوق الذهب العالمي؟ الأرقام تتحدث،» سي إن إن الاقتصادية، (١، أغسطس، ٢٠٢٣م)، http://cnnbusinessarabic.com/commodities/33214/الذ-على-العسكري-النيجر-انقلاب-يؤثر-كيف.

(9) Héni Nsaibia, *Fact Sheet: Military Coups in Niger* (United States: ACLED, 2023), https://acleddata.com/2023/08/03/fact-sheet-military-coup-in-niger/.

(١٠) «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تعلق عضوية مالي على خلفية الانقلاب العسكري،» فرانس ٢٤، (٣١، مايو، ٢٠٢١م)، https://www.france24.com/ar/أخرى-دون-عقوبات-البلاد-عضوية-بتعليق-تكتفي-إفريقيا-غرب-لدول-الاقتصادية-المجموعة-مالي-20210531-إفريقيا.

(11) The World Bank, *The World Bank in Mali* (Washington, DC: World Bank, 2023), https://www.worldbank.org/en/country/mali/overview.

(12) "Mali Coup: How Junta Got Ecowas Economic Sanctions Lifted," *BBC*, July 6, 2022, https://www.bbc.com/news/world-africa-62037317.

(13) Bociaga, "Niger's Coup Uncovers Strategic Resource Tensions in West Africa".

(14) Mounir Siaplay and Eric Werker, "Will rising insecurity erase West Africa's economic development gains?," *Brookings*, February 3, 2023, https://www.brookings.edu/articles/will-rising-insecurity-erase-west-africas-economic-development-gains/.

(15) United States Agency for International Development, *Economic Growth and Trade* (Washington DC: USAID, 2022), https://www.usaid.gov/west-africa-regional/economic-growth-and-trade.

The African Development Bank Group, *2023 West Africa Economic Outlook: Region's Economic Growth Falls but Medium-Term Forecast Suggests Return to Level Above 4%* (Abidjan: AFDB, 2023), https://www.afdb.org/en/news-and-events/2023-west-africa-economic-outlook-regions-economic-growth-falls-medium-term-forecast-suggests-return-level-above-4-63487.

(16) The African Development Bank Group, *2023 West Africa Economic Outlook: Region's Economic Growth Falls but Medium-Term Forecast Suggests Return to Level Above 4%.*

(17) The World Bank, *Niger: Strong Agricultural Season Boosts Economic Rebound in 2022* (Washington, DC: World Bank, 2023), https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/06/19/niger-strong-agricultural-season-boosts-economic-rebound-in-2022.

(18) World Bank, *Niger: Strong Agricultural Season Boosts Economic Rebound in 2022.*

(١٩) د. محمد السبيطلي، «النيجر .. مستقبل الانقلاب واحتمالية التدخل العسكري،» مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، (٢٩، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://trendsresearch.org/research.php?id=984&title=النيجر..._مستقبل_الانقلاب_واحتمالية_التدخّل_العسكري.

(20) Kate Hairsine, "Niger coup: How ordinary people are paying the price," *DW*, April 8, 2023, https://www.dw.com/en/niger-coup-how-ordinary-people-are-paying-the-price/a-66442625.

(٢١) نهى النجار، «النيجر أسرع الاقتصادات نمواً وأكثرها فقراً.. فما الوضع بعد الانقلاب؟،» CNBC عربية، (١، أغسطس، ٢٠٢٣م)، http://www.cnbcarabia.com/112548/2023/8/1/النيجر-أسرع-الاقتصادات-نمواً-وأكثرها-فقراً..فما-الوضع-بعد-الانقلاب؟.

(٢٢) النجار، «النيجر أسرع الاقتصادات نمواً وأكثرها فقراً.. فما الوضع بعد الانقلاب؟».
«اليونيسف تعلن أن أكثر من مليوني طفل 'بحاجة ماسة لمساعدة إنسانية' في النيجر،» فرانس٢٤، (٢١، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://www.france24.com/ar/إفريقيا/20230821-اليونيسف-تعلن-أن-أكثر-من-مليوني-طفل-بحاجة-ماسة-لمساعدة-إنسانية-في-النيجر.

(23) Hairsine, "Niger coup: How ordinary people are paying the price".

(24) Mohamed Sharki, "Niger coup deepens divisions in West Africa economic bloc," *Al Majalla*, August 9, 2023, https://en.majalla.com/node/297191/business-economy/niger-coup-deepens-divisions-west-africa-economic-bloc.

الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب وسياسات المواجهة

نهاد محمود، باحثة دكتوراه، متخصصة بالشؤون الإفريقية، القاهرة.

جَدّدت واقعتا الانقلاب الأخيرتان المندلعتان بوسط وغربي القارة الإفريقية، وتحديدًا في كلٍّ من النيجر الواقعة بإقليم غربي إفريقيا، التي شهدت انقلابًا على الرئيس «محمد بازوم» في السادس والعشرين من يوليو عام ٢٠٢٣م،[١] والجابون الواقعة بإقليم وسط إفريقيا، التي شهدت انقلابًا على الرئيس «علي بونجو» في الثلاثين من أغسطس عام ٢٠٢٣م، جددت الواقعتان القلق بشأن عودة موجة الانقلابات العسكرية من جديد للقارة الإفريقية. ونشير هنا إلى أن الأمر لا يرتبط فقط بالنيجر والجابون؛ فبالعودة للوراء قليلًا، نجد أنه منذ عام ٢٠٢٠م لم يمرّ عام، إلا واقترن باندلاع حالة انقلاب أو اثنتين بإحدى بلدان القارة. وعلى سبيل المثال، فقد شهدت مالي انقلابين في أغسطس عام ٢٠٢٠م، ومايو عام ٢٠٢١م، كما شهدت غينيا انقلابًا في سبتمبر عام ٢٠٢١م، أمَّا بوركينا فاسو فقد شهدت انقلابين في يناير وسبتمبر من عام ٢٠٢٢م، وصولًا إلى العام الحالي، حيث انقلاب النيجر والجابون في يوليو وأغسطس عام ٢٠٢٣م. وهذا كله، يُذَكِّر بحالات الانقلابات المكتملة وغير المكتملة، التي تفشّت خلال العقود الأولى من استقلال الدول الإفريقية، والتي تخطّت بحلول عام ٢٠١٢م مائتي حالة، أي بمعدل محاولة انقلاب كل ٥٥ يومًا، وذلك خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

تمخّض عن هذا كله، أن أصبح أكثر من ٩٠٪ من الدول الإفريقية تمتلك تجربة لانقلاب عسكري على سلطة منتخبة ديمقراطيًّا، بعد أن ساد القليل من الأمل في أعقاب الحرب الباردة، بشأن انخفاض تلك الظاهرة، خصوصًا مع تدشين برنامج ديمقراطي نيوليبرالي بالقارة، والوعد بتحرير البُلدان الإفريقية من الاستبداد، والاستيلاء العسكري على السلطة، وإقامة النظم الديموقراطية، القائمة على التعددية السياسية، وسيادة حكم القانون. إلا أنه وبعد عقود عديدة، وبدلًا من أن تكون الانقلابات ظاهرة نادرة الحدوث، إن لم تكن ستبقى في الماضي إلى الأبد، عادت للظهور مرات ومرات، وخاصة بغربي ووسط القارة، ونتيجة لهذا، اتجه بعضهم للقول بأن الديموقراطية في إفريقيا تحتضر، وقابل ذلك رواية مغايرة، مفادها أن هذا التفسير يدل على أنها ما زالت على قيد الحياة، ويمكن إنقاذها وعودتها من جديد، لكن الأهم هنا، أنه سواء أكان الحكم المُنتخب ديمقراطيًّا سيئًا أم لا، فمن النادر أن تكون الانقلابات هي الحل البديل للحكم السيئ.[٢]

جدول رقم (١) أبرز الانقلابات العسكرية بإفريقيا في الفترة من (٢٠٢٠- ٢٠٢٣م)

الدولة	تاريخ الانقلاب	محاولة انقلاب أو انقلاب ناجح	قائد الانقلاب	الرئيس المستهدف بالإطاحة
مالي	أغسطس ٢٠٢٠م	انقلاب ناجح	أسيمي غويتا	إبراهيم بو بكر كيتا
مالي	مايو ٢٠٢١م	انقلاب ناجح	أسيمي غويتا	باه نداو
النيجر	مارس ٢٠٢١م	محاولة لم تكتمل	غير معلوم	محمد بازوم
النيجر	يوليو ٢٠٢٣م	انقلاب ناجح	عبد الرحمن تشياني	محمد بازوم
تشاد	أبريل ٢٠٢١م	انقلاب ناجح	إعلان الجيش تعيين محمد إدريس ديبي	رئيس البرلمان لنصّ الدستور على تولّيه منصب الرئاسة عقب مقتل الرئيس إدريس ديبي.
غينيا	سبتمبر ٢٠٢١م	انقلاب ناجح	مامادي دومبوي	ألفا كوندي
بوركينا فاسو	يناير ٢٠٢٢م	انقلاب ناجح	بول هنري ساندواوغو داميبا	روش مارك كابوري
بوركينا فاسو	سبتمبر ٢٠٢٢م	انقلاب ناجح	إبراهيم تراوري	بول هنري ساندواوغو داميبا
غينيا بيساو	فبراير ٢٠٢٢م	محاولة لم تكتمل	غير معلوم	عمر سيسوكو امبالو
الجابون	أغسطس ٢٠٢٣م	انقلاب ناجح	بريس أوليغي أنيغما	علي بونجو أونديمبا

أضافت الباحثة انقلابات تشاد وبوركينا فاسو والنيجر والجابون.

Source: Hakeem Onapajo and Muhammad Dan Suleiman, "Why West Africa has had so many coups and how to prevent more," *The Conversation*, February 15, 2022, https://theconversation.com/why-west-africa-has-had-so-many-coups-and-how-to-prevent-more-176577./

وبناء على ما تقدم، تبحث هذه المقالة في أسباب عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية من جديد إلى القارة الإفريقية، وتداعيات تنامي هذه الظاهرة على المجتمعات الإفريقية، بما في ذلك السياسات الممكنة لمجابهة الظروف الداعية لاستشرائها، وتحجيمها.

أولًا: أسباب عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية

يذهب بعض المتخصصين إلى تصنيف أسباب اندلاع الانقلابات بالقارة الإفريقية إلى مجموعتين من العوامل، تتصل الأولى بعوامل داخلية، ترتبط بظروف كل دولة في محيطها الداخلي البحت، أمَّا المجموعة الثانية فتتعلق بعوامل منفتحة على الخارج، والقوى الكبرى المتنافسة داخل القارة.[٣]

أسباب داخلية

١- **هشاشة الديموقراطيات الناشئة:** رغم تحقق بعض الإنجازات الديموقراطية المتواضعة، إلا أن الصورة الحقيقية الأكثر دقة تؤشر على وجود ديموقراطية سطحية، في عدد غير قليل من بلدان إفريقيا؛ فرأينا كم من انتخابات أجريت ولم يتقبلها المتنافسون، وبخاصة الخاسرون، ورغم ذلك استمروا بالسلطة، ولم يتراجعوا إلا بعد تدخّل دول الجوار، والمنظمات الإقليمية الفرعية، مثلما حدث بغامبيا، حينما رفض الرئيس السابق «يحيى جامع» عام ٢٠١٧م الاعتراف بخسارته بالانتخابات، لصالح «آداما بارو»، ولم ينته الأمر إلا بتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا «إيكواس»، فالتجربة الديموقراطية ما زالت ناشئة، ولا تستند إلى تقاليد راسخة يلتزم بها الجميع.[٤]

٢- **انغلاق البيئة السياسية وفساد السلطة:** كما حدث في مالي، حين وجّه المجلس العسكري اتهامات بالفساد إلى الرئيس المخلوع «بوبكر كيتا»؛ فخلال الفترة التي قضاها بمنصبه، بلغت الانتقادات ضده ذروتها، مطالبة بتنحيه، بسبب تعامله المتراخي مع تصاعد نفوذ الجماعات الإرهابية، إضافة لسلسلة من فضائح الفساد، أبرزها الانتخابات التشريعية. وفي غينيا وبوركينا فاسو، وُجِّهَت انتقادات شديدة للرئيسين المخلوعين، بسبب إجراءاتهما غير الديمقراطية وغير الدستورية، وحالة القمع التي أدخلا فيها البلاد.[٥]

٣- **الضغط بورقة التخلص من تبعية المستعمر الأوروبي:** خصوصًا بمالي، وبوركينا فاسو، والنيجر؛ فالحديث عن المخاوف بشأن تمدد النفوذ الأجنبي، وتحالف الحكومات الوطنية معه، كان عاملًا مهمًّا في المشهد السياسي بتلك الدول الثلاث. ونشير هنا إلى أن وجود منشآت عسكرية أجنبية، تهدف إلى محاربة التنظيمات المتطرفة، وخدمة المصالح الجيوسياسية بين القوى الكبرى، كفرنسا، والولايات المتحدة، وروسيا، وإستراتيجيات الأمن الإقليمي- يضيف تعقيدًا إلى هذا الوضع، وهذا ينطبق على حالة انقلاب النيجر.[٦]

٤- **تخبّط الأوضاع الأمنية بالتزامن مع تنامي المد الإرهابي:** عندما أطاح جيش بوركينا فاسو بالرئيس روش كابوري، في يناير عام ٢٠٢٢م، فقد ألقى باللوم عليه، لفشله في احتواء عنف

الجماعات المتطرفة، وتعهد قائد الانقلاب «هنري داميبا» باستعادة الأمن، لكن الهجمات تفاقمت؛ ممَّا أدى إلى تآكل الروح المعنوية في القوات المسلحة، ومن ثم اندلاع انقلاب ثانٍ بعد ثمانية أشهر، عندما استولى الكابتن إبراهيم تراوري على السلطة في سبتمبر عام ٢٠٢٢م.[٧]

٥- **تزايد معدلات الفقر:** ففي غربي إفريقيا - على سبيل المثال - تزايدت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم (١,٩٠) دولار، مقابل أكثر من دولارين في اليوم من قبل: (٢,٣٪ عام ٢٠٢٠ إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٢١م)، في حين زاد عبء ديون البلدان، وسط بطء التعافي الاقتصادي، وتقلُّص الحيز المالي، وضعف تعبئة الموارد. ويكافح أكثر من ٢٥ مليون شخص في جميع أنحاء منطقة غربي إفريقيا، لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.[٨] وتزيد الاتجاهات الديموغرافية من تضخيم التحديات، التي تواجه بلدان غربي إفريقيا، وما يرتبط بذلك من تحفيز البيئة للسخط الشعبي، الذي تستغله العناصر العسكرية، خلال استيلائها على السلطة، كالنيجر التي تمتلك أسرع نمو سكاني في العالم، بمعدل يتجاوز ٣٪ سنويًّا، كما يبين الشكل التالي.[٩]

٦- **فشل الحكومات الإفريقية في تلبية حاجات السكان المحليين:** فغالبًا ما يكون لدى السكان المحليين في هذه البلدان توقعات عالية، بشأن تحسّن الحكم، والتنمية الاقتصادية، والأوضاع الأمنية، لكن عندما لا تتحقق هذه التوقعات، فيمكن أن يكون هناك إحباط تجاه الحكومة القائمة، ممَّا يهيئ الأوضاع لدعم التدخلات العسكرية، التي تعد الشعوب بالتغيير.[١٠]

أسباب خارج حدود الدولة

١- **التأثير الإقليمي:** وهنا نركِّز تركيزًا خاصًّا على التكتُّل الإقليمي الأبرز بين تكتُّلات القارَّة الإفريقية، وهو المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا «إيكواس»، والذي تُوجَّه الانتقادات إليه، لأنه يكيل بمعيارين مختلفين، خلال الانقلابات المندلعة بغربي القارة؛ فالبعض يقارن بين العقوبات الموقعة على النيجر، في أعقاب الانقلاب الأخير المندلع في ٢٦ يوليو الماضي، والانقلابات التي اندلعت بمالي وبوركينا فاسو، منذ عام ٢٠٢٠م، بأنها لم تكن بالحدة نفسها، والتي وصفها قائد الانقلاب النيجري «عبد الرحمن تشياني» بأنَّها غير عادلة، وغير قانونية، وغير إنسانية، خاصة في ظل الأزمات الإنسانية الطاحنة، التي تعصف بالنيجر، إحدى أفقر بلدان العالم.[١١]

٢- **الدور الخارجي المُمارَس:** في هذا السياق، أُثيرت الشكوك حول الانقلابات الأخيرة بغربي إفريقيا، بشأن احتمالية أن تكون اندلعت ببصمات أجنبية؛ فقد استُشهِد بروسيا في كلٍّ من انقلاب عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٠م في مالي، وكذلك في الانقلاب الأخير في بوركينا فاسو في (سبتمبر عام ٢٠٢٢م)، وحتى

بانقلاب النيجر الأحدث، المندلع في يوليو عام ٢٠٢٣م.[١٢] وتختلف ردود الأفعال تجاه الانقلابات، وفقًا لمصالح الدولة، والتداعيات التي يرتبها الانقلاب الجديد، وفي حين انتقدت الصين الانقلاب في غينيا، فقد كانت هادئة بشأن مالي، وفي حالة فرنسا، التي رفضت بشدة الانقلابات العسكرية في كل من مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، لأنه يرتب تداعيات تتفق مع مصلحة موسكو ومجموعة فاغنر، إلا أنها كانت عكس ذلك في انقلاب محمد ديبي السري في تشاد، الذي حظي بتأييد باريس. وهكذا، فإن السعي وراء النفوذ الإستراتيجي، والمصالح المتصلة بالقوى الأجنبية في إفريقيا، قد يورطهم في دعم بعض الانقلابات، في حين أنهم يتسامحون مع السياسة المحلية والاستبداد، ما دام تُحقِّق مصلحتهم الإستراتيجية.[١٣]

ثانيًا: تداعيات الانقلابات العسكرية على الداخل الإفريقي

في هذا الإطار، نناقش أبرز التداعيات المترتبة على ظاهرة الانقلابات العسكرية المندلعة ببلدان إفريقيا، وما يتصل بها من مآلات خطرة على تلك البلدان وشعوبها، وذلك على النحو التالي:

- **تنامي ممارسات الفساد:** تخلق الانقلابات العسكرية توترات في البلدان المندلعة بها، وتصرف انتباه القادة والشعوب عن استثمار موارد ضخمة، وتشجيع الفساد المالي على نطاق واسع؛ ففي نيجيريا – على سبيل المثال – أدَّت التوترات السياسية والانقلابات على مدى العقود الماضية، إلى نهب الموارد الطبيعية للبلاد، والنفط على وجه الخصوص، ممَّا دفع البلاد إلى قمة قائمة الدول الإفريقية الأكثر فسادًا.[١٤]
- **الإضرار بمؤسسات الدولة:** حين يتولى العسكريون مقاليد الحكم، فإنهم لا يكتفون بالإطاحة بالحاكم وحكومته – فقط – بل يبسطون سيطرتهم على مؤسسات الدولة كافة، من إدارات ووزارات، تكون خارج نطاق عملهم العسكري المألوف، وهو ما يضر بمؤسسات الدولة ومواطنيها، لغياب الخبرة اللازمة لهذا الأمر لدى هؤلاء العسكريين.[١٥]
- **تدافع القوى الكبرى من أجل توسيع النفوذ الجيوسياسي:** تتهم القوى الكبرى بعضها بعضًا بدعم بعض الانقلابات العسكرية في بعض الدول الإفريقية، خلال السنوات الماضية، بهدف تقويض المصالح المتنامية للقوى الدولية الأخرى، وبالفعل وجّهت روسيا والصين اتهامًا لفرنسا والولايات المتحدة لدعم الانقلاب بغينيا. وعلى سبيل المثال، تتمتع الصين بنفوذ قوي بغينيا من خلال ١٤ شركة خاصة ومملوكة للدولة، تعمل في تعدين البوكسيت ومعالجته. علاوة على ذلك، تعد غينيا موطنًا لمنجم Simandou، وهو أكبر رواسب خام الحديد المعروفة من نوعها في العالم. وتعمل

شركتان صينيتان، هما ريو تينتو وهونغتشياو، في المنجم العملاق. وتسيطر الصين، وهي أكبر منتج ومستهلك للألمنيوم في العالم، على ٥٠ ٪ من صادرات غينيا من البوكسيت، والتي تقدر بنحو ٥٢,٥ مليون طن في عام ٢٠٢٠م.[١٦] الأمر ذاته يحدث في انقلاب النيجر المندلع يوليو الفائت، من توجيه الاتهامات لروسيا بدعم الانقلاب، من أجل إدخال قوات فاغنر الروسية للعاصمة النيجرية نيامي، مقابل طرد القوات الفرنسية، كما حدث في كل من مالي وبوركينا فاسو منذ عام ٢٠٢٠م.[١٧]

- **تعليق المساعدات والإضرار بالاقتصاد:** يحظر على الكثير من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، تقديم مساعدات للحكومات الانقلابية، ما يتسبب في دخول البلاد في أزمات اقتصادية وإنسانية طاحنة، مثلما حدث حينما علَّق الاتحاد الإفريقي، وإيكواس، والمنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية، عضوية بوركينا فاسو، عقب انقلاب يناير ٢٠٢٢م، وهو ما أضرّ كثيرًا بالبلاد، الأمر ذاته تكرر في انقلاب النيجر في يوليو الفائت عام ٢٠٢٣م، حينما فُرضت جملة من العقوبات الاقتصادية على النيجر.[١٨]
- **التخبّط وغياب التخطيط:** عادة ما تتَّسم الأنظمة العسكرية بنقص التخطيط، لأنها تنشأ نشوءًا عفويًّا، وحتى في حال وجوده فليس هناك ضمانة لاستدامته، خاصة أنها فترة لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيحدث في الغد، لأن المسؤول اليوم قد يكون خارج منصبه في اليوم التالي، وهذا على النقيض من الإدارة المدنية، التي تعمل بخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للدولة، حتى في حال انتهاء ولاية الرئيس، فيمكن إكمال المشروعات من قِبَل نظام آخر، ما دام كان معلنًا عنها بخطة تنمية الدولة.[١٩]
- **ازدهار التجارة غير المشروعة للمعادن الثمينة:** فعلى سبيل المثال، يُستخرَج الذهب ويُتَّجر به اتِّجارًا غير قانوني، من خلال زيادة العمليات غير المأذون بها، التي تقوم بها الجماعات المسلحة، والتي تصبح أكثر نشاطًا خلال الاضطرابات السياسية، وتتسبب هذه الممارسات في خسائر فادحة للبلدان الإفريقية المعنية، وعلى سبيل المثال، تفقد غانا، وبوركينا فاسو، والنيجر، إيرادات من تجارة ٣٠ طنًّا من الذهب المستخرج استخراجًا غير قانوني، لذلك، فإن أكبر الخاسرين هي الاقتصادات الإفريقية، وليس تجار الذهب الرئيسين، أو الشركات التي تشتري المعادن الثمينة بأسعار أقل بكثير من الأسعار المرجعية، التي تحددها الحكومات والسلطات المختصة.[٢٠]

ثالثًا: سياسات المواجهة

يبحث المتخصصون بوجه عاجل، من أجل إيجاد السياسات والمداخل الأكثر ملاءمة، للتعامل مع المهددات التي تحفِّز البيئة، لاندلاع الانقلابات العسكرية بالقارة الإفريقية، ونوجز أبرزها على النحو التالي:

- **تقديم الحوافز للمؤسسة العسكرية لتعزيز التداول السلمي للسلطة:** فلا بد من خلق الحوافز للعسكريين، لاستمرار النظام الديموقراطي المنتخب، والحرص على مقاومة الانقلابات، بدلًا من خلق حواجز بين القادة والعناصر العسكرية، ما يولد السخط لدى الأخيرة، التي تسعى للإطاحة بالحاكم، حال تهيُّؤ الظروف لذلك.[٢١]
- **توجيه المزيد من الاهتمام لآليات الإنذار المبكر:** تُظهِر بيانات الإنذار المبكر أن هناك إشارات، تنبئ باحتمالية وقوع الانقلابات قبل حدوثها بوقت طويل، لذا فإن التعامل مع هذه الأحداث بجدية يقلل من احتمالية اندلاعها، وحتى في حال اندلاعها فيمكن السيطرة عليها، نتيجة للاستعداد المسبق لها.[٢٢]
- **خلق الثقة بالتكتلات الإقليمية والقوى الدولية:** يتحقق ذلك من خلال انتهاج كل الفاعلين الحياد، خلال التعامل مع انقلابات إفريقيا، وتنفيذ العقوبات الرادعة من قبل المنظمات الإقليمية: الفرعية والدولية، شريطة أن تتجنب إحداث أزمات إنسانية، خلال فرض هذه العقوبات.
- **توجيه المزيد من الاستثمارات:** يميل المحللون والقادة الأفارقة إلى التأكيد على التأثير الكبير الداعم للديموقراطية، الذي يمكن تحقيقه، من خلال توسيع استثمارات القطاع الخاص، المصممة لتعزيز النمو الاقتصادي، واسع النطاق، بما يؤدي إلى بناء البيئة المواتية، اللازمة لجذب الاستثمار الإقليمي والدولي، لكن على الدول الإفريقية بتلك المناطق، تعزيز سيادة القانون، والأطر التنظيمية الداعمة لتلك الأعمال، وبخاصة تلك التي تحد من ممارسات الفساد، وتضمن اللجوء القانوني الفعال للمستثمرين الدوليين والمحليين، بما في ذلك حماية حقوق المواطنين.[٢٣]
- **تبني الخطط الداعمة للشباب الإفريقي:** خاصة أن بعض مناطق القارة، كغربي إفريقيا، توصف كمنطقة شبابية "Youthful Region"، تمتلك عددًا كبيرًا من الشباب الإفريقي (يدرج الاتحاد الإفريقي عمر الشباب بين ١٥ و٣٥ عامًا)،[٢٤] لذا على القادة الأفارقة، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، والشركاء الإقليميين والدوليين، الاهتمام بمسارات التعليم والتوظيف، التي تضمن سُبل العيش الكريم للشباب الإفريقي بمناطق الصراعات، ولا سيما مع ارتفاع معدلات البطالة، بما يغلق المنافذ في الأخير، على سخط هؤلاء الشباب، الذي تستغله التنظيمات المتشددة، والنخب العسكرية.[٢٥]

خاتمة

في الوقت الذي تتصارع فيه دول الجوار، والتكتلات الإقليمية والدولية، للتعامل مع عواقب هذه الانقلابات، سواء باستمرار العقوبات، أو وقف بعضها، أو بحث إمكانية التدخّل العسكريّ لإعادة الرؤساء المُطاح بهم،

فإن من الأهمية بمكان، فهم التحديات التي تواجهها هذه البلدان، والتعامل الأمثل معها؛ فأي مقاربة بعيدة عن إيجاد حلول لتلك المُهددات، لن تؤدي إلى فاعليّة في تحجيم تلك الظاهرة، والسيطرة عليها، وسيُحسِن العسكريون دومًا استغلال هذه الثغرات، التي يكون أبرزها سخط السكان المحليين إزاء حكوماتهم، من أجل الإطاحة بالحكام بأسلوب غير دستوريّ، خصوصًا أن استجابة القوى الكبرى دائمًا ما تكون بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية؛ فالعديد من الدول الأوروبية والشرق أوسطية تميل إلى التركيز على المُهددات المُتصلة بمصالحها فقط، كردع المهاجرين عن مغادرة إفريقيا، بدلًا من المساعدة في خلق فرص عمل، وتهيئة البيئة الإفريقية على نحو يشجعهم على البقاء. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الشأن، إلا أنه غالبًا ما تجد القارة نفسها تخطو خطوة إلى الأمام، وخطوتين إلى الوراء.

الهوامش والإحالات

(١) د. محمد السبيطلي، «النيجر.. مستقبل الانقلاب واحتمالية التدخّل العسكري،» تريندز للبحوث والاستشارات، (٢٩، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://trendsresearch.org/research.php?id=984&title=النيجر_..مستقبل_الانقلاب_واحتمالية_التدخّل_العسكري.

(2) Hakeem Onapajo and Muhammad Dan Suleiman, "Why West Africa has had so many coups and how to prevent more," *The Conversation*, February 15, 2022, https://theconversation.com/why-west-africa-has-had-so-many-coups-and-how-to-prevent-more-176577.

(3) Onapajo and Suleiman, "Why West Africa has had so many coups and how to prevent more".

(4) Onapajo and Suleiman, "Why West Africa has had so many coups and how to prevent more".

(5) Daniel Baltoi, "A Deeper Look into the West African Coup Wave," *Foreign Policy Research Institute*, January 9, 2023, https://www.fpri.org/article/2023/01/a-deeper-look-into-the-west-african-coup-wave/.

(6) Robert Bociaga, "Why West Africa and the Sahel are witnessing a resurgence in coups and political instability Previous," *Arab News*, August 17, 2023, https://www.arabnews.com/node/2356471/world.

(7) "Coups in West Africa must stop," *Business Day*, August 2, 2023, https://businessday.ng/editorial/article/coups-in-west-africa-must-stop/.

(8) "West Africa: Extreme poverty rises nearly 3 per cent due to COVID-19," *United Nation News*, January 20, 2022, https://news.un.org/en/story/2022/01/1110192.

(9) Bociaga, "Why West Africa and the Sahel are witnessing a resurgence in coups and political instability Previous".

(10))Bociaga, "Why West Africa and the Sahel are witnessing a resurgence in coups and political instability Previous".

(11) "What Sanctions Have Been Imposed on Niger Since the Coup?," *VOA*, August 08, 2023, https://www.voanews.com/a/what-sanctions-have-been-imposed-on-niger-since-the-coup-/7217354.html.

(12) Onapajo and Suleiman, "Why West Africa has had so many coups and how to prevent more".

(13) Onapajo and Suleiman, "Why West Africa has had so many coups and how to prevent more".

(14) Dr. Jihan Abdel Salam, "Cost of Instability: The economic impact of Africa's military coups," *Future for Advanced Research & Studies,* October 21, 2021, https://futureuae.com/en-US/Mainpage/Item/6826/cost-of-instability-the-economic-impact-of-africas-military-coups.

(15) "Why Are Military Coups Returning to Africa?," *Africa Defense Forum*, June 2, 2023, https://adf-magazine.com/2023/05/why-are-military-coups-returning-to-africa/.

(16) Abdel Salam, "Cost of Instability: The economic impact of Africa's military coups".

(١٧) نهاد محمود أحمد، «انقلاب النيجر وتداعياته الجيوسياسية المحتملة داخل إفريقيا،» مركز إيجيبشن إنتربرايز للسياسات والدراسات الإستراتيجية، (٣٠، يوليو، ٢٠٢٣م)، https://egyptianenterprise.com/2023/07/انقلاب-النيجر-وتداعياته-الجيوسياسية/.

(18) "Why Are Military Coups Returning to Africa?," *Africa Defense Forum*.

(19) "Coups in West Africa must stop," *Business Day.*

(20) Abdel Salam, "Cost of Instability: The economic impact of Africa's military coups".

(21) Erica De Bruin, "Preventing Coups d'état", *The Journal of Conflict Resolution*, 62, 7, 2018, 1433.

(22) Eric Humphery-Smith and Maja Bovcon, *Anatomy of a Coup: Social and Governance Red Flags Common in Vulnerable Countries: Political Risk Outlook 2022* (Bath: Verisk Maplecroft, 2022), https://www.maplecroft.com/insights/analysis/anatomy-of-a-coup-social-governance-red-flags-common-vulnerable-countries/#report_form_container.

(23) Joseph Sany and Thomas Sheehy, *Countering Coups: In Africa, Use Investment to Build Rule of Law* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2022), https://www.usip.org/publications/2022/04/countering-coups-africa-use-investment-build-rule-law.

(24) "Ten things to know about rural youth in West and Central Africa" *IFAD*, https://www.ifad.org/es/web/latest/-/photo/ten-things-to-know-about-rural-youth-in-the-regi-2.

(25) Sany and Sheehy, *Countering Coups: In Africa, Use Investment to Build Rule of Law.*

مستقبل العلاقات الإرترية - الإثيوبية على ضوء تطوّرات الأحداث الأخيرة

د. إدريس جميل، باحث في العلاقات الدولية، لندن.

تتناول هذه الورقة بالنقاش والتحليل مستقبل العلاقات الإرترية – الإثيوبية، وأهمّ المحددات والعوامل المؤثرة في طبيعة علاقة البلدين، كالإشكاليات التاريخية، وتطوّرات الأحداث الراهنة، ودور المؤثرات الخارجية، وغيرها. وبناء على المناقشات والتحليلات المترابطة زمنًا وموضوعًا، تستنتج الدراسة السيناريوهات المتوقعة لعلاقة البلدين، في المستقبل المنظور، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولًا - الخلفية التاريخية

إنّ العلاقات الإرترية – الإثيوبية هي علاقة التأثر والتأثير المتبادل سلبًا وإيجابًا عبر التاريخ، وذلك للتداخل السكاني، والقرب الجغرافي؛ ففي القديم، كانت المناطق الإرترية تتعرض للغزوات والنهب من زعماء شمالي إثيوبيا، في محاولة منهم لإخضاعها سياسيًّا واستغلالها اقتصاديًّا.[١] ولم تتوقف هذه التهديدات، إلا بعد دخول إرتريا تحت سيطرة الاستعمار الإيطالي.

فبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، وأيلولة إرتريا إلى الإدارة البريطانية، نيابة عن دول الحلفاء، كان لبريطانيا مشروع معد سلفًا لتقسيم إرتريا بين السودان الإنجليزي وإثيوبيا، بما يلائم المصالح الإستراتيجية للقوى الغربية في المنطقة، دون الاكتراث لمطالب السكان في تقرير المصير.[٢] وتقاطعت هذه الإستراتيجية حينها مع أطماع إثيوبيا، في ضم إرتريا إليها جزئيًّا أو كليًّا، فتحركت إثيوبيا في الخارج لإقناع القوى الدولية والإقليمية، ونشطت في الداخل الإرتري للتأثير فيه، وخاصة في القيادات المسيحية، الدينية والسياسية، لصالح مشروعها، فاستطاعت أن تحقق اختراقات في المسارين؛ ونتيجة لذلك، تشكّل في إرتريا – آنذاك – مساران سياسيان على طرفي نقيض، في رؤيتهما لمصير إرتريا؛ فاتجاه يدعو للاستقلال الفوري بقيادة الرابطة الإسلامية، واتجاه آخر يدعو للانضمام إلى إثيوبيا بقيادة حزب الوحدة.[٣] وممَّا عقّد القضية الإرترية أكثر – آنذاك – تعذر توصل الحلفاء، ولاحقًا اللجنة السياسية للأمم المتحدة، إلى اتفاق حول مصيرها، على غرار مثيلاتها، كالصومال وليبيا.[٤]

وفي إثر ذلك، تقدَّمت الولايات المتحدة بمشروع ربط إرتريا مع إثيوبيا بنظام فيدرالي، واستطاعت تمريره عبر الأمم المتحدة.[٥] وكان هذا المشروع يرجح مصلحة إثيوبيا أكثر من إرتريا، ومع ذلك، فقد قبِل به الإرتريون كأمر واقع، ومفروض عليهم، وعملوا ما يمكن عمله في إطاره؛ فرفعوا سقف اختصاصات الحكومة الإرترية في النظام الفيدرالي، بخلاف الأقاليم الإثيوبية الأخرى، الأمر الذي أعطى القضية الإرترية المسوّغات القانونية، التي تثبت أنّ الكيان الإرتري كيانٌ مغاير لإثيوبيا تاريخيًّا، وثقافيًّا، وسياسيًّا.[٦] أمَّا إثيوبيا فقبِلت بالنظام الفيدرالي تكتيكيًّا، كي تسحب القضية الإرترية من أروقة المنظمة الدولية، وجعلها قضية إثيوبية داخلية، ثم ضمّها إليها كاملة، وهذا ما قامت به بالضبط عام ١٩٦٢م، وبمباركة من القوى الدولية.[٧] إلّا أنّ تغوّل إثيوبيا على النظام الفيدرالي، واجه مقاومة شرسة من الشعب الإرتري، وبالطرق السلمية، ولاحقًا سياسيًّا وعسكريًّا متكاملًا، ووظَّفت الثورة الإرترية الظروف الموضوعية، والسياسية، والجماهيرية ضد إثيوبيا. ونمت نموًّا مطّردًا، حتى بلغت وضعًا بالغ القوة والتأثير في المنطقة، وأدخلت النظام الإثيوبي في وحل صراع مستمر، قوّض مقوماته الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وفي النهاية استطاع الإرتريون أن يهزموا إثيوبيا، ويحرّروا كامل بلادهم عام ١٩٩١م. وبعدها استقرَّت العلاقات بين البلدين فترة وجيزة، إلى أن تفجرت مرة أخرى عام ١٩٩٨م، بسبب الخلاف في مثلث بادمي، ودخلت الدولتان مرة أخرى في حروب طاحنة لعامين، ولم تتوقف إلا بوساطة دولية، بعد أن خلَّفت وراءها خسائر بشرية ومادية كبيرة في الطرفين. ووصلت العلاقة بين الجبهة الشعبية الحاكمة في إرتريا، والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، الحاكمة في إثيوبيا آنذاك، إلى طريق مسدود، وأصبح كل واحد منهما يرى الآخر مهددًا لوجوده. وقد يتساءل المرء: كيف تحوّلت العلاقة بين الطرفين، من التحالف والعمل المشترك إلى عداوة مستفحلة؟

ثانيًا - علاقة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي

بالنظر إلى سياقات علاقات الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، والجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، والتي غيّرت اسمها لاحقًا إلى: الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية، الحاكمة في إرتريا، فقد مرَّت علاقات الجبهتين: الإرترية والتيغراوية بتذبذب عبر التاريخ؛ ففي السبعينيات من القرن الماضي، حصل بينهما تحالف، وشاركا في تصفية جبهة التحرير الإرترية، الأمر الذي جلب للجبهة الشعبية لتحرير التيغراي عداوة مع قطاع كبير من الشعب الإرتري، وإلى يومنا هذا.[٨] إلّا أن هذا التحالف في ثمانينيات القرن الماضي أصابه فتور، بسبب اختلافهما في قضايا عديدة. ولكن الواقع فرض عليهما مرة أخرى العمل معًا، لمحاربة العدو المشترك، وهو: نظام منغستو، واستطاعا هزيمته، وتحرّرت إرتريا، وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، ووصلت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي إلى سدَّة الحكم في إثيوبيا، وحصل

استقرار في العلاقات بين البلدين إلى أنّ حصل خلاف في مثلث بادمي عام ١٩٩٨م، وفي إثر ذلك دخلت الدولتان في حروب طاحنة على مدى عامين، ولم تتوقف الحرب إلا بوساطة دولية،[٩] كما سبق الإشارة إليه، ويبدو أنه حصل ذلك قبل أن تحقّق إثيوبيا - بقيادة التيغراي - أهدافها المرئية وغير المرئية في إرتريا. وهذا ما لوحظ - لاحقًا - من سلوكها، ومماطلتها في تنفيذ حكم المحكمة الدولية في مثلث بادمي، الذي كان لصالح إرتريا، وشروعها في الإضرار بالسيادة الإرترية، وبمن يمثلها، حكومة ومعارضة على السواء؛ ففرضت حصارًا على الحكومة الإرترية، وفتّتت المعارضة الإرترية، وخلقت أجسامًا تهدد الكيان الإرتري.[١٠] وبالمقابل، وقف لها الإرتريون بالمرصاد، واستضافت الحكومة الإرترية المعارضة الإثيوبية بمختلف أطيافها، ودعمت الصوماليين عند دخول الجيش الإثيوبي إلى الصومال.[١١]ودام الصراع بين الحكومتين نحو عقدين من الزمن، إلى أن فقدَ التيغراي السلطة تحت ضغط شعبي، وتحولت السلطة إلى آبي أحمد، الذي أعاد العلاقة مع إرتريا، ولم تكن جبهة تيغراي مرتاحة لذلك. وعندما بدأت الحرب في التيغراي، ضربوا أسمرا بالصواريخ، وبعدها دخلت إرتريا بكل ثقلها في الحرب في إقليم التيغراي، للتخلص من قوات التيغراي، أو إضعاف قوتها، وكان ذلك نتيجة منطقية لتطوّرات الأحداث، لعلاقات الطرفين خلال عقدين من الزمن.

وبالمقابل، يبدو أنّ قيادة التيغراي كانت تهدف من ضرب العاصمة الإرترية بالصواريخ، إلى جر إرتريا إلى حرب التيغراي. ويعتقد أنّ قيادة التيغراي كانت تراهن في أنه في حالة دخول إرتريا في المعركة مع آبي أحمد فستصبح الحرب حربًا إقليمية، وهو ما سيعجل من تدخل القوى الدولية والإقليمية لإيقاف الحرب، دون تأخر، بسبب وضعية إثيوبيا الداخلية، وحساسيتها الإقليمية.[١٢]وبالفعل، فقد استثمرت قيادة التيغراي في هذا العنصر في مراحل الصراع الأولى، بإقناع المجتمع الدولي، بأنّهم يتعرضون إلى الإبادة العرقية من القوات الإرترية، ومن ميليشيات الأمهرة، والجيش الفيدرالي الذي طرد منه التيغراويون. وحققت في ذلك اختراقات، الأمر الذي جعل القوى الدولية تتحرك، وتمارس الضغط على الحكومة الفيدرالية وحلفائها من القوات الإرترية، وميليشيات الأمهرة، للانسحاب من الإقليم فورًا، والسماح للمنظمات الإنسانية والحقوقية، للقيام بمهامها في الإقليم.[١٣]هذه الأمور وغيرها مجتمعة، ساعدت في تحول عناصر القوة، إلى قوات التيغراي في الجولة الثانية من الحرب، والذي مكّنها من السيطرة على الإقليم مرة أخرى. وتوسيع نطاق المعركة إلى الأقاليم الأخرى، وخاصة الإقليمين: العفري والأمهري، وحقّقت تقدمًا ملحوظًا في البداية، وخاصة في إقليم الأمهرة، حتى وصلت إلى مناطق تبعد عن أديس أبابا نحو ٢٢٠ كيلو مترًا، لكن تقدم قوات التيغراي تعثّر في الإقليم العفري، بسبب المقاومة الشديدة من القوات العفرية، المدعومة من الحكومة الفيدرالية. وفي الوقت نفسه، شنَّ الجيش الفيدرالي وحلفاؤه هجومًا مضادًّا على قوات التيغراي في جميع الجبهات، وألحق

الهزيمة بها.[١٤] وقد لعب الجيش الإرتري دورًا مهمًّا - تخطيطًا وتنفيذًا- في هزيمة قوات التيغراي في الجولتين.[١٥] وحجة إرتريا، هي إرجاع أراضيها في بادمي، وإضعاف قوة التيغراي، التي كانت تسعى دومًا للإضرار بالسيادة الإرترية، وهذا قد يصح من الناحية العسكرية، ولكن بالمقابل، ومن الناحية السياسية والاجتماعية، فإنّ استمرار التأزم بين إقليم التيغراي وإرتريا، ستكون له آثار سلبية في استقرار المنطقة الهشَّة أصلًا، وسوف تعمق ثقافة الثأر المتبادل بين الشعبين، ما لم تتدارك النخب من الطرفين ذلك، وتسعى لتأسيس ثقافة السلم سبيلًا. ويأتي في هذا السياق تعدّد المواقف الإرترية من تلك الحرب. وقد يعود ذلك إلى عدم اتفاقهم في الأخطار القادمة من إثيوبيا، والتعامل معها، بسبب تداخل مصالح جزئية أخرى في المسألة. ضمن هذا السياق، يمكن قراءة انقسام النخب الإرترية، في الأحداث التي كانت جارية في إثيوبيا. وإن لم يكن هذا التباين في بعض منهم واضحًا، لكنه كان مفهومًا ضمنيًّا. وعلى العموم، فإن المواقف الإرترية من الأحداث التي كانت جارية في إثيوبيا، كانت قد انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات:

- **الاتجاه الأول:** يدعم ضرب جبهة التيغراي، بوصفها عدوًّا لدودًا، ومهددًا للسيادة الإرترية، وهذا الاتجاه، كان له مسوّغاته وشواهده، من تصرفات قيادة التيغراي، خلال العشرين عامًا الماضية، وكان يتبنى هذا الاتجاه الحكومة الإرترية، وقطاع كبير من الشعب، وجزء من المعارضة.
- **الاتجاه الثاني:** كان ضد ضرب جبهة التيغراي، وهذا الاتجاه كان يستبين ويستبطن العلاقات الاجتماعية، والثقافية، والدينية، بإقليم التيغراي، إضافة إلى بعض الأفراد، الذين كانت لهم مصالح شخصية مع التيغراي.
- **والاتجاه الثالث:** كان يدعو إلى الحياد، بحجة أنّ المعركة أصلها بين أطراف إثيوبية، وليست معركة إرترية.[١٦] وعلى الرغم من تباينات الإرتريين للتعامل مع تلك الأحداث، التي كانت دائرة في إثيوبيا، فإنهم كانوا يتفقون على أنّ عدم الاستقرار في إقليم التيغراي، وفي إثيوبيا ككل، ستكون له انعكاسات سالبة في إرتريا، بحكم التداخل الاجتماعي والثقافي، والتواصل الجغرافي. وعلى ضوء ذلك، رحبوا جميعًا بالسلام الذي وقّع بين الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، والحكومة الفيدرالية في جنوب إفريقيا. وإذا كان هذا بالنسبة لعلاقات التيغراي بإرتريا، فماذا عن آبي أحمد وقواه الصلبة؟

ثالثًا - هل آبي أحمد أفضل من التيغراي للتعامل مع إرتريا؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى قراءة الأحداث السابقة والجارية للحكومات الإثيوبية، والمقاربات التي استخدمتها للتعامل مع إرتريا، وعلى العموم، فهناك أربع مقاربات إثيوبية للتعامل مع إرتريا عبر التاريخ، وتتمثل في ألآتي: ١- التدخل المباشر في الشأن الداخلي الإرتري، ٢- العنف المفرط ضد المدنيين الإرتريين،

٣- تطبيق سياسة الأرض المحروقة في أثناء الحرب، ٤- استخدام البعد الطائفي. خلا حاجتهم لمنفذ بحري، بادعاءات تاريخية غير حقيقية.[١٧] وبإسقاط هذه المقاربات في الحالتين: (آبي أحمد والتيغراي) فقد لا يجد المرء اختلافًا جوهريًّا بينهما.

فإنّ تخوف الإرتريين من التيغراي تخوّفٌ سائغ، تسنده حقائق التاريخ القديمة والحديثة، مثل تأثيرهم في التوازن الديمغرافي في إرتريا، ونظرتهم لإريتريا من البعد الطائفي، وضربهم لجبهة التحرير الإرترية، بالتحالف مع طرف إرتري، وحرب الحدود الأخيرة مع إرتريا. ورفضهم تنفيذ حكم المحكمة الدولية، وفرض الحصار على إرتريا، واحتوائهم المعارضة الإرترية وتفتيتها خلال عشرين عامًا الماضية، حتى لا تكون البديل المعطل لمشروعها في إرتريا. وتشكيلها أجسامًا تنخر في جسد السيادة الإرترية، وهذا كله، كان متناسقًا مع تصريحات كبار قادة التيغراي التاريخيين، تجاه إرتريا، خلال العقدين الماضيين.

وفي المقابل، إذا أسقطنا تلك المقاربات في حالة آبي أحمد، وقواه الصلبة، وخاصة الأمهرا، واستنادًا إلى إرثهم التاريخي القديم، وأحداث الماضي القريب، فإنّ المجموعة الظاهرة في المشهد السياسي الإثيوبي الحالي، لا تختلف عن التيغراي، في رؤاها لإرتريا، وهذا يشكّل مصدر قلق للعلاقات الإرترية - الإثيوبية في المستقبل. وإنّ الخطوة التي أقدم عليها آبي أحمد، في إعادة العلاقات مع إرتريا في الفترة الأخيرة، قد ترجع إلى عوامل الصراع الداخلي، وليس في أهمية العلاقة لذاتها. وبانتفاء العوامل التي تقف وراءها، فقد تتراجع العلاقات بين البلدين، وقد تفرض عليه القوى الدولية فك الارتباط مع الحكومة الإرترية. ويبدو أن الطرف الإرتري – أيضًا - مدرك لتطورات قد تحدث في إثيوبيا في غير صالحه، وتحسبًا لذلك، فقد بدأ يمد حبال علاقاته مع القوى الحية الأخرى في إثيوبيا. ومن الأمور المقلقة للإرتريين، أن كثيرًا من أصحاب الرأي في إثيوبيا، يخلطون حاجة بلادهم لمنفذ بحري، بادعاءات تاريخية، غير حقيقية، للتمدد على البحر الأحمر، عبر الأراضي الإرترية.

رابعًا - أهمّ المحددات المؤثرة في علاقات البلدين

- البعد الاجتماعي والجغرافي: إن المجموعات التي تقطن الهضبة الحبشية في جانبيها: الإرتري والإثيوبي، متواصلة جغرافيًّا، واجتماعيًّا، ودينيًّا، وثقافيًّا... ومثلهم المجموعة العفرية، التي تقطن في إرتريا، وإثيوبيا، وجيبوتي، فهي مجموعة متجانسة دينيًّا، وثقافيًّا، ولغويًّا، ومتواصلة جغرافيًّا، وإنَّ هذه الامتدادات الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والإثنية بين الدولتين، قد تكون نواة للتكامل، وبناء علاقات وطيدة بين البلدين، وقد تكون عوامل اضطراب وعدم استقرار في المنطقة، إذا وظِّفت كعناصر للصراع.

- المقاربات الإثيوبية للتعامل مع إرتريا عبر التاريخ، تقوم على التدخل المباشر في الشأن الداخلي الإرتري، والعنف المفرط ضد المدنيين الإرتريين، وتطبيق سياسة الأرض المحروقة، والبعد الطائفي، وخلط حاجتهم لمنفذ بحري، بادعاءات تاريخية غير حقيقية في إرتريا، كما سبق الإشارة إليها.[١٨] وهذا المسلك، عكّر وسيعكّر صفوة العلاقات بين البلدين، ما لم يتدارك ذلك الطرف الإثيوبي. وبالمقابل – أيضًا – فإنّ الإرتريين معنيون بإبطال مفعول الصراع مع إثيوبيا، وأساسه حاجة إثيوبيا لمنفذ بحري، وهذا يمكن حله بالوصول مع إثيوبيا إلى اتفاقيات بعيدة المدى، مبنية على المنافع المتبادلة، مع الحفاظ على السيادة الوطنية الإرترية.
- إن الصراع الطويل بين إرتريا وإثيوبيا، منذ أربعينيات القرن الماضي، مرورًا بمرحلة حرب استقلال إرتريا، وحرب الحدود الأخيرة بين البلدين عام ١٩٩٨م، وانتهاء بتطوّرات الحرب الأخيرة في إقليم التيغراي، كل هذه التراكمات السالبة مؤثرة، وستؤثر في علاقة البلدين.
- العامل الخارجي، وذلك للاعتبارات الإستراتيجية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، والحضارية، لمنطقة القرن الإفريقي، أوقعت هذه المنطقة من قديم الزمان، ضمن إستراتيجيات وتجاذبات القوى الدولية والإقليمية، وتخضع في الوقت الحالي لنفوذ القوى الدولية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة والصين، وتنافس إرادات القوى الإقليمية. وتلك العناصر المذكورة أعلاه، هي في غالبها عناصر ثابتة، لكن محددات التعامل معها قد تختلف من دولة لأخرى، حسب توجهات علاقاتها الخارجية، وتموضع تحالفاتها مع القوى الدولية والإقليمية، وما يحدث من تباين في تلك الأمور وغيرها يؤثر في العلاقات بين البلدين.

خامسًا - السيناريوهات المتوقعة لعلاقة البلدين

وانطلاقًا ممَّا سبق مناقشته من أحداث الماضي، وتطورات الحاضر، فإنه يمكن استنتاج عدد من السيناريوهات المتوقعة، لعلاقة البلدين في المستقبل، وعلى النحو الآتي:

- **السيناريو الأول:** أن يستمر الوضع في تحسن العلاقة بين البلدين أكثر فأكثر، إذا تجاوزت قيادات البلدين المرارات التاريخية، وجنحت إلى بناء علاقات إستراتيجية، قوامها المصالح المشتركة، وتبادل المنافع على مبدأ التكامل، لا منطق الصراع.
- **السيناريو الثاني:** أن يحدث فتور في علاقات البلدين، بسبب المتغيّرات الداخلية في إثيوبيا، بعد توقيع اتفاقية السلام بين الأطراف المتنازعة، وخاصة أن الطرف التيغراوي يرى أن إرتريا دولة غازية لإقليم التيغراي، ومن هذا المنطلق، يجب التعامل معها. ويبدو أنّ هذا الموقف مسنود من بعض القوى الكبرى.

وأن هذه القوى قد تضغط على آبي أحمد لفك الارتباط مع إرتريا، فتعود علاقات البلدين مرة أخرى إلى حالة اللاسلم واللاحرب، كما كان الوضع قبل عام ٢٠١٨م.

- **السيناريو الثالث:** ويعدّ الأسوأ، وهو أن يتجدد الصراع بين الدولتين، نتيجة عدم توصلهما إلى اتفاق في المسائل العالقة بينهما، وقد يلعب العامل الخارجي دورًا سلبيًّا في ذلك، من أجل تصفية القوى الدولية والإقليمية إراداتها المتصارعة، على حساب المنطقة.

الهوامش والإحالات

(1) Jonothan Miran, "A Historical Overview of Islam in Eritrea," *Des Welt des Islams*, 45: 2, 2005, 209.

(٢) محمود إيلوس، إرتريا ومشكلة الوحدة الوطنية في حقبة الكفاح المسلح ١٩٦١—١٩٩١، (الخرطوم: شركة المطابع السودانية للعملات المحدودة، ٢٠٠٣م)، ٦٦.

• ألم سقد تسفاي، لن نفترق نشوء الحركة السياسية في إرتريا ١٩٤١- ١٩٥٠، ترجمة: سعيد عبد الحي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧م)، ٥٠.

(3) Lioyd Ellingson, "The Emeregence of Political Parties in Eritrea 1941-1950," *The Journal of African History*, 18:2, 1977, 261-262.

• تسفاي، لن نفترق نشوء الحركة السياسية في إرتريا ١٩٤١- ١٩٥٠، ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) إيلوس، إرتريا ومشكلة الوحدة الوطنية في حقبة الكفاح المسلح ١٩٦١—١٩٩١، ٧٢.

(٥) تسفاي، لن نفترق نشوء الحركة السياسية في إرتريا ١٩٤١- ١٩٥٠، ٥٥٩.

• عثمان صالح سبي، تاريخ إرتريا، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٨٤م)، ٦٠.

• Ruth Iyob, *The Eritrean Struggle for Independence, 1941 – 1993* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 16.

(٦) إدريس جميل، «العلاقات الإرترية – الإثيوبية... بين الإشكاليات التاريخية والتطوّرات الراهنة،» عربي ٢١، (٢٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، https://arabi21.com/story/1322963/العلاقات-الإريترية-الإثيوبية-بين-الإشكاليات-التاريخية-والتطورات-الراهنة.

(٧) محمد سعيد ناود، حركة تحرير إرتريا الحقيقة والتاريخ، (د. م، د. د، ١٩٩٦م)، ٣٣-٣٤.

(٨) جميل، «العلاقات الإرترية – الإثيوبية...».

(٩) جميل، «العلاقات الإرترية – الإثيوبية...».

(١٠) جميل، «العلاقات الإرترية – الإثيوبية ...».

(١١) جميل، «العلاقات الإرترية – الإثيوبية ...».

(١٢) إدريس جميل، «الصراع في إثيوبيا: توازن القوى وآفاق السلام،» متابعات إفريقية ٢٧، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢م)، ٤٠،

https://www.kfcris.com/ar/view/post/390.

(١٣) إدريس جميل، «الصراع في إثيوبيا: توازن القوى وآفاق السلام،» ٤١-٤٢.

(١٤) إدريس جميل، «الحرب الإثيوبية وتحولات عناصر القوة من طرف لآخر،» عربي ٢١، (١٠، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://arabi21.com/story/1403551/الحرب-الإثيوبية-وتحولات-عناصر-القوة-من-طرف-لآخر.

(١٥) أنور العنسي، «الصراع في تيغراي: البعد الإرتري في الأزمة،» بي بي سي، عربي، (١، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، https://www.bbc.com/arabic/world-55131348.

-أبوبكر فضل محمد، «التدخلات الإرترية في أزمتي السودان والتيغراي،» متابعات إفريقية ٣٢، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢م) ، ٢٥-٢٦،

https://www.kfcris.com/ar/view/post/402.

(١٦) إدريس جميل، «السياقات التاريخية لمواقف الإرتريين من الحرب الدائرة في إثيوبيا،» عربي ٢١، (١٤، فبراير، ٢٠٢١م)، https://arabi21.com/story/1335778/السياقات-التاريخية-لمواقف-الإريتريين-من-الحرب-الدائرة-في-إثيوبيا.

(١٧) جميل، «العلاقات الإرترية – الإثيوبية ...».

(١٨) «مستقبل العلاقات الإثيوبية الإرترية: بين التكامل والكونفدرالية: قراءة في رؤية الأحزاب الإثيوبية المتنافسة في الانتخابات القادمة حول مستقبل العلاقات بين البلدين،» نيلوتيك بوست، (٢، مايو، ٢٠٢١م)،- https://niloticpost.com/مستقبل-العلاقات-الإثيوبية-الإرترية-ب/.

أسرار وعوامل استمرار عمل حركة الشباب في الصومال والفشل في القضاء عليها

أحمد صديق، باحث صومالي، مقديشو.

بات التطرّف أكبر مشكلة تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين، وخصوصًا العالم الإسلامي؛ بل إنه شكَّل محور السياسات والنقاشات حول منطقة الشرق الأوسط، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م حتى الآن. كما أنه ما زال يشكّل أكبر عقبة تواجه بناء الدولة الصومالية؛ إذ جعلت الحركات الإرهابية الأراضي الصومالية مأوى لهم، ومركزًا من مراكزهم الرئيسة في القرن الإفريقي؛ لذلك حاول كثير من الباحثين منذ بروز هذه الظاهرة حتى الآن كتابة مقالات ودراسات علمية؛ لفهم سبب ظهور هذا التنظيم، وتفسير ذلك، ومعرفة منبعه، والروافد السياسية والاجتماعية، التي أسهمت في نشأته واستمراره. وبناء على ذلك، فقد تنوّعت تلك الدراسات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث، والأدوات التي يستخدمها في تحليله، وفهمه لتركيبة المجتمع الصومالي أيضًا. ونتيجة لذلك؛ فمنها ما اتَّسم بالسطحية الشديدة؛ إذ اقتصر واختصر المشكلة على عامل واحد، دون التطرق إلى باقي العوامل؛ كتفسير هذه الظاهرة بأنها ردَّة فعل على التدخل الإثيوبي بالشأن الصومالي، أو بالانفعال والحماسة، بعيدًا عن المنهج العلمي. كما ظهرت بعض الدراسات التي سعت إلى تقديم النصائح والتوجيهات إلى الحكومات الإفريقية، ودول المنطقة والجوار، والدول الأوروبية والأمريكية، والتي تحدّد الكيفية، التي يجب أن تتعامل معها تلك الحكومات، حول تنظيم حركة الشباب.[١]

وفي المقابل، ظهرت أيضًا الكتابات الصحفية، والتي ركزت على ذكر الأحداث، التي لازمت الحركة منذ نشوئها إلى اليوم،[٢] دون التطرق إلى بنيتها الفكرية، وأسسها العقدية والأيديولوجية، التي أسهمت في نشوئها، وفي الآونة الأخيرة. وعقب اختيار الدكتور حسن شيخ محمود[٣] رئيسًا للصومال، قام بعدَّة خطوات جريئة، وتعد الأولى من نوعها؛ إذ ركز أغلب جهده في مكافحة حركة الشباب، ومواجهتهم عسكريًّا، ومن انعكاسات تلك الجهود أنها أدَّت إلى تحرير كثير من المناطق، التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب. ولكن السؤال المحوري، الذي يتناوله هذا البحث، هو: ما أسرار وعوامل استمرار عمل حركة الشباب لمدة تزيد على خمسة عشر عامًا في

الصومال؟ وما مدى نجوع الوسائل التي استخدمتها الحكومة وحلفاؤها منذ إعلان الحرب على هذا الكيان؟ وإلى أي مدى يمكن أن تسهم في التغلب عليه؟ وما طبيعة هذا الصراع؟ كما أنه يوضح بعض التكتيكات والإستراتيجيات، التي اعتمدت عليها الحركة، كحرب العصابات، وكيف ركزت وجودها في المناطق الريفية، والبوادي، والقرى النائية، مما يجعل استئصالها والقضاء عليها بالعمل العسكري وحده مهمة في غاية الصعوبة، علاوة على أن نجاح الحركة في اختراق المكاتب الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية، يجعلها مطلعة إلى حد كبير على ما يقرر بشأنها، وإلى أي مدى يمكن أن تستمر عملياتها الإرهابية، مع خوض الحكومة حربًا شاملة ضد الحركة، خصوصًا في المجال العسكري الميداني والاقتصادي، المتمثل بتجفيف منابع ومصادر تمويل الحركة، والعمل الفكري الهادف إلى تفكيك حجج التطرف، وتقويض سردياته، ودحض ادعاءاته؛ فأسرار وعوامل استمرار عمل حركة الشباب تتعدد، إلا إنه يمكننا حصر هذه الأسباب في مجموعة من المحاور الرئيسة، وأبرزها:

١- طبيعة بنية حركة الشباب

تتعدد أسباب نشوء الحركات الإرهابية المسلحة، التي منها: الجهل، والتطرف، وفقدان الهوية الوطنية، بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية، والعرقية، والمذهبية، والدينية. وعند الحديث عن مواجهة الإرهاب، فإنه يجب التركيز في كيفية القضاء على هذه الأسباب. فأما في الحالة الصومالية، فيرى الدكتور باديوا بأن التطرف ظهر أيديولوجيًّا في الصومال، كردة فعل على انتشار المنظمات التبشيرية المسيحية في الستينيات، وإعدام النظام العسكري لعشرة من علماء الإسلام، الذين عارضوا - سلميًّا - قانون الأسرة غير الإسلامي عام ١٩٧٥م.[٤] ولكن تشكلت النواة الأولى لحركة الشباب في عام ٢٠٠٤م، واتخذت من معسكر صلاح الدين (مقابر الجنود الإيطاليين بعد نبشها) في مقديشو، مقرًّا لها.[٥] في حين أدرجت الولايات المتحدة حركة الشباب في قائمة المنظمات الإرهابية في شهر فبراير عام ٢٠٠٨م، لصلتها الوطيدة بتنظيم القاعدة.[٦] وقد تورطت الحركة خلال هذه الفترة في كثير من النشاطات الإرهابية، والتي خلّفت آلاف القتلى والمصابين، وارتكبت العديد من التعديات والمجازر ضد الشعب، على مدى خمسة عشر عامًا الماضية، كما استعملت العنف من دون تقدير أو تمييز، بهدف تحطيم كل مقاومة، وذلك بإنزال الرعب في النفوس، واستعمال العنف لتخيف الناس وترهبهم، وتزرع اليأس في قلوب المجتمع.

ومن جانب آخر، ففي نشأتها يمكن القول: إنها استفادت من ارتفاع مستوى البطالة والفقر، وتدني التعليم، وعدم الحصول الخدمات الأساسية للعيش، وتهميش بعض أفراد المجتمع، كما تحتوي بيئة المجتمع

الصومالي على مقومات عسكرية عديدة، كقدرة غالبية أفراده على استخدام السلاح، وخبرتهم المتراكمة في العمل العسكري، بسبب الحروب التي تعاقبت على الصومال.

٢- ضعف النظام الاقتصادي والسياسي

عمومًا، فإن تردي الواقع الاجتماعي، والوضع الاقتصادي الصومالي يعدُّ من الأسباب المباشرة، التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا في عمليات حفظ الأمن والاستقرار، كما يعد التفاوت الطبقي والاجتماعي، وحالات الفقر والفساد، وانخفاض دخول الأفراد، والكساد، والبطالة، من المحفزات الدافعة نحو الإرهاب؛ فنلاحظ أن معظم الجماعات المنخرطة في تنظيمات، أو التي تمارس الإرهاب، تأتي من الدول والتجمعات الفقيرة، نتيجة لسوء اقتصادها، مما يجعل البيئة حاضنة ومشجعة للإرهاب. وفي إثر سياسات الحكومة الصومالية مؤخرًا، والتي فرضت التضييق على مصادر تمويل حركة الشباب، ومن أجل وقف مصادر تمويل الحركة، أعلنت الحكومة أيضًا، أنّ أيّ شركة تدفع «الضرائب» التي تطلبها حركة الشباب سيُلغى ترخيصها. وفي مقابل ذلك، اتخذت الحركة بعض الإجراءات الاقتصادية والمالية، في محاولة للإفلات من الرقابة المشددة، التي تفرضها الحكومة على تحويلاتها المالية من جهة، ومحاولة تطوير مداخيل جديدة، وتنويعها، من جهة أخرى. فقد سعت الحركة من ناحية إلى التحايل على الاشتراطات التي تضعها الحكومة للتحويلات، فأصبحت تقوم بتحويل الأموال بما لا يتجاوز مبلغ ٩٥٠٠ دولار، لتجنب تجاوز عتبة ١٠٠٠٠ دولار المسموح بها، وفقًا لقواعد المراقبة المالية التي وضعتها الحكومة، ومن جهة أخرى، زادت الحركة من الإتاوات التي تفرضها على المواطنين؛ سواء في شكل ضرائب معيشية، أو ضرائب يدفعها المواطنون على حواجز الطرق، التي تسيطر عليها الحركة.[٧] ووفقًا للخزانة المالية الأمريكية، فإن مداخيل الحركة تبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار سنويًّا، تجمعها من مصادر متعددة، بما فيها الضرائب، وابتزاز الشركات، والتجار، ممّا يسهم في دعم مختلف أنشطتها الإرهابية. كما أن لها مصادر ظاهرة، ومصادر خفية، أمّا الظاهرة، فتتمثل في الابتزاز والضرائب من التجار والشركات، ويمكن للحكومة تجفيفها في أسرع وقت، بتطبيق إجراءات مشددة ضد المتعاونين معها، مع مواصلة العمليات العسكرية، إلى جانب ضمان أمن المواطنين، والحد من التهديدات الإرهابية ضد تجارتهم، أما المصادر المخفية، فهي الاستثمارات التي قام بها عناصر «الشباب» في شتى المجالات التجارية؛ إذ صرحت بعض التقارير أن الأموال المخزونة لدى الحركة خلال السنوات الخمس الماضية وصلت إلى ٧٠٠ مليون دولار، وفقًا لتقارير محلية عدة،[٨] وإن الحركة وجهت الأموال، التي تحصل عليها بطرق غير مشروعة، سواء من الداخل أو الخارج، إلى الاستثمار في مجالات الذهب، والعقارات، وعمليات غسيل الأموال؛ لذلك فلا بد من التركيز على تجفيف منابع التمويل لحركة

«شباب المجاهدين»، كخطوة أولى في إستراتيجية مكافحة الإرهاب، لأن نجاح الحكومة في ذلك، سيحدُّ من تمويل الحركة لعملياتها الإرهابية، ويقلل من عمليات التجنيد، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الممارسات الإرهابية، التي تقوم بها الحركة في الوقت الحالي.

٣- الطبيعة الجغرافية للحركة

كان ديفيد غالولا أكثر حسمًا فيما يخص التفسيرات الجغرافية؛ ففي عمله الأساس: حرب مكافحة التمرد، يُشدّد على أن دور «الجغرافيا حاسم في الحرب الثورية، وإذا فشل المتمرد، مع ضعفه الأولي، في الحصول على مساعدة الجغرافيا، فإن ثورته المسلحة ستسقط قبل أن تبدأ. ووصف ماكول المناطق الجغرافية المضيافة لحركات التمرد الناجحة، وتحدّث عن سبع سمات لها، منها تاريخ من عدم الاستقرار السياسي، وإمكان الوصول إلى المراكز السياسية أو العسكرية المهمة، مثل: عواصم المقاطعات، أو المدن الإقليمية، واكتفاء ذاتي اقتصادي، وتضاريس وعرة، وحدود دولية معقدة.[٩] وبصفة عامة، تُعدّ الجغرافيا من أكثر التفسيرات تكرارًا لنجاحات المتمردين، أو صمودهم، في الأدبيات التي كتبها باحثون وممارسون، وقادة حركات تمرد، وكلما ابتعد القتال عن المركز، وكان موغلًا في الأطراف، زاد احتمال فقدان القوات النظامية قوتها. واستند شوت إلى هذا المفهوم وعدَّله، مُجادلًا في أن الدقة، وليس بالضرورة القوة، التي تفقد كدالة في المسافة، وأدخل مفهوم فقدان الدقة المتدرج»، لافتًا إلى أن الهجمات البعيدة المدى، التي تشنها القوات النظامية، تكون أكثر عشوائية، وأقل دقة في قتل المتمردين، من الهجمات القصيرة المدى[١٠] وبناء على ذلك، فإن حركة الشباب تمركزت في المناطق الجبلية، وكثير من المناطق الزراعية، التي تكثر فيها الغابات، ويصعب دخولها. كما أنها في الغالب تعتمد على المحصولات الزراعية، ونادرًا ما تستورد المؤن الغذائية. كما لهم القدرة على شن هجمات خاطفة، وحاسمة، ومباغتة، على المواقع الضعيفة للدولة، وإيقاع إصابات مادية وبشرية كبيرة، مما يكون له أثر في بث الخوف والرعب، فضلًا عن معرفة محلية واسعة، بما في ذلك التضاريس.

٤- الهشاشة الأمنية في المناطق الحدودية

كما أسلفنا، فإن الأزمات السياسية، والاجتماعية، والأمنية، والإنسانية، تفضي إلى نشوء بيئة مواتية للتمرد. ومن الضروري معالجة بواعث الإرهاب، والتي هي سبب خروج الظاهرة إلى الوجود؛ فالقضاء على الأسباب، يعني معالجة الظاهرة، والقضاء عليها. إن دول الجوار للصومال، تعيش المشكلات ذاتها، وبخاصة أزمة الاندماج الوطني؛ إذ تعاني جماعات إثنية ودينية في الإقليم التهميش والتمييز، ولا سيَّما الجماعات المسلمة، وهذا ممَّا يُسهم في اعتناقها الفكر المتطرف، لتتمكن من إبراز مشكلاتها مع الحكومات الوطنية في الإقليم.

وتُوجَّه الحمَلات الأمنية التي تشنها هذه الدول، ومنها: كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، في إطار خطط مكافحة الإرهاب، التي تتبنَّاها نحو المسلمين – غالبًا – وهذا يؤدي إلى حدوث توجهات معادية للسلطات الحاكمة في هذه الدول، وانتشار رأي عامٍّ متعاطف مع المتضررين من هذه الحمَلات.[١١]

وعلى ضوء ذلك، نلاحظ أن الحركة زادت عملياتها الخارجية بدول الجوار الصومالي، وعلى كينيا بشكل أساس. وعلى الرغم من تنفيذ عمليات أقل في إثيوبيا، إلا أن سلسلة الهجمات الأخيرة (يوليو ٢٠٢٢م)، التي تبعها توغل داخل الحدود، هي الأبرز على الجانب الإثيوبي، بصورة تستدعي الوقوف على دوافع الحركة، لتنفيذ هذه الهجمات. وقد استهدفت الحركة في هذا الهجوم عدة قرى، داخل الإقليم الصومالي بإثيوبيا، واشتبكت مع القوات الإثيوبية لثلاثة أيام، مما أدى إلى مقتل عدد من أفراد الشرطة، فيما أعلن الإقليم تمكنه من صد هجمات الحركة، وتصفية أكثر من ١٠٠ عنصر تابع لها؛ فقد تمكنت الحركة من التغلغل داخل الأراضي الإثيوبية بنحو ١٦ سيارة، بعمق بلغ نحو ٧٠ كيلومترًا، في سابقة هي الأولى من نوعها، وفي هجوم يعد الأكبر، الذي تشنه الشباب داخل الأراضي الإثيوبية منذ تأسيسها. كما شنّت الحركة هجومًا في ٢ أغسطس عام ٢٠٢٢م، على قاعدة للجيش الكيني بمدينة مانديرا، في المحافظة الشمالية الشرقية بكينيا، وأوقعت عدة إصابات بالجيش الكيني، وسعت حركة الشباب – أيضًا – إلى تأسيس خلايا نائمة تابعة لها في المناطق الحدودية، تضم المقاتلين الذين تركوا ساحات القتال، والذين عادوا إلى مواطنهم الأصلية، في القرى والبلدات القريبة من الحدود مع إثيوبيا وكينيا؛ وتعدّهم خلايا نائمة، تحركهم عند حدوث الأزمات الداخلية لاستغلالها، ولا سيما أن الحدود بين هذه البلدان يسهل اختراقها؛ بسبب المساحات الواسعة البعيدة عن المراقبة الحكومية.

٥- الطبيعة العسكرية والاستخباراتية للحركة

استطاعت حركة الشباب تدريجيًّا الوصول إلى التقنيات الجديدة في الأسلحة، والاتصالات، والاستخبارات، والنقل، والبنية التحتية، والتنظيم؛ وهو ما أتاح لهم ترقية تكتيكاتهم العسكرية إلى مستويات، اقتصرت تاريخيًّا على المؤسسات المسلحة التابعة للدولة. وهذه النتيجة، تبعد كثيرًا احتمال هزيمتهم كليًّا، على أيدي القوات النظامية، كما استثمرت في بناء قدرات الاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع داخل هياكله العسكرية والأمنية، كما سعت لتجنيد ونشر التطرف عبر مقاطع الفيديو الدعائية، والتسجيلات الصوتية، والسرديات، والمقتطفات الأيديولوجية، والحساسية العالية للمظالم المحلية، والثقافة المحلية، والتطورات الاجتماعية – السياسية، مما أجبر الحكومة الصومالية على إصدار قرار، يفضي إلى حجب بعض التطبيقات مثل: التكتوك، وتليجرام. كما أنها ضاعفت تكتيكاتها التفجيرية في القواعد العسكرية؛ إذ تستطيع الكمائن

المستمرة، والغارات، والعمليات التخريبية، والاغتيالات، ومختلف أنواع التفجيرات – على أقل تقدير – أن تستنفد القدرة السياسية، وليس العسكرية، للقوات النظامية على مواصلة القتال، عن طريق تدمير معنويات القوات النظامية، وإرادة القتال لديها.[١٢] بيد أن الحكومة في حربها ضد الحركة، قربت المنشقين عنها، بل عينت بعضهم في مناصب عالية كوزير الشؤون الدينية: مختار روبو، الذي كان نائبًا لرئيس حركة الشباب سابقًا.

خاتمة

يبدو أن الإستراتيجية التي تتبعها الحكومة الصومالية بالتعاون مع القوى الإقليمية والدولية لمواجهة حركة الشباب ليست كافية للصمود مدة طويلة، وأنها فشلت في تحقيق أي إضعاف ذي معنى للجماعة، لأنه لن يكون مفتاح نجاح الحكومة هو ما إذا كان بإمكانها إخراج حركة الشباب من المناطق التي يُفترض أنها محررة فحسب، بل أيضًا ما إذا كان بإمكانها منعها من العودة، خصوصًا في إقليمي هرشبيلي وجلمدغ.

كما أنه لا يمكن أن تنجح خطة محاربة التطرف ما دامت ظروف إنتاج التطرف قائمة بقوة، كالتهميش السياسي لبعض فئات المجتمع، والظلم الاجتماعي الذي حصل منذ انهيار الدولة، والتربية الدينية الخاطئة، والتنشئة المصحوبة بالعنف، وهذا ما يفرض على الدولة أن تتجه في إرساء أسس الحوكمة الرشيدة، والعدالة والمساواة أمام القانون، والقضاء على سائر أنواع الفساد المستشري بالبلد بكثافة، وإشراك فئة الشباب في مراكز اتخاذ القرار، وإصلاح النظم التعليمية، للقضاء على منابع التطرف والإرهاب بالبلد.

الهوامش والإحالات

(١) سيث جونز، وأندروا ليبمان، ونايثان تشاندلر، «إستراتيجية مكافحة الإرهاب والتمرد في الصومال: تقييم الحملة ضد حركة الشباب،» مؤسسة راند، (سانتا مونيكا، مؤسسة راندن ٢٠١٦م)،

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1539/RAND_RR1539z1.arabic.pdf.

(2) Harun Maruf and Dan joseph, *Inside Al-Shabaab: The Secret History of Al-Qaeda's Most Powerful Ally* (Bloomington: Indiana University Press, 2018).

(٣) أكاديمي، ورئيس سابق (٢٠١٢-٢٠١٧م)، تولى رئاسة جامعة سيمد في مقديشو لمدة عشر سنوات، اختير من جديد في (١٥، مايو، ٢٠٢٢م) لمدة أربع سنوات.

(4) Abdurahman Baadiyow, "How to Deal with Al-Shabaab? Thinking Outside of the Box," *Academia*, 2022, 2, https://www.academia.edu/35091951/How_to_Deal_with_Al_Shabaab_Thinking_Outside_of_the_Box.

(٥) أنور أحمد ميو، حركة الشباب المجاهدين في الصومال: نشأتها وواقعها ومساراتها المستقبلية، رؤية تركية، (إسطنبول: رؤية تركية، ٢٠١٥م)، ٤، https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/حركة-الشباب-المجاهدين-في-الصومال-نشأتها-وواقعها-ومساراتها-المستقبلية.

(٦) محمد أحمد شيخ علي وآخرون، العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م)، ٣٩٣.

(٧) أحمد محمد الأمين، «الحكومة الصومالية وحركة الشباب؛ واقع المواجهة ومآلاتها،» ترينذز للبحوث والاستشارات، (١٦، يوليو، ٢٠٢٣م)، https://trendsresearch.org/research.php?id=564.

(٨) «الصومال.. حرب اقتصادية ضد «الشباب» لتجفيف مصادر تمويلها (تقرير)،» وكالة الأنباء التركية، (٩، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، https://www.aa.com.tr/ar/2733261/التقارير/الصومال-حرب-اقتصادية-ضد-الشباب-لتجفيف-مصادر-تمويلها-تقرير.

(٩) عمر عاشور، كيف يقاتل تنظيم الدولة «داعش» التكتيكات العسكرية في العراق وسوريا وليبيا ومصر، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢م).

(١٠) عاشور، كيف يقاتل تنظيم الدولة «داعش» التكتيكات العسكرية في العراق وسوريا وليبيا ومصر.

(١١) أميرة محمد عبد الحليم، «حركة الشباب الصومالية والتحديات،» التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، (٢٣، أبريل، ٢٠٢٢م)، https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/Articles2342020.aspx

(١٢) عاشور، كيف يقاتل تنظيم الدولة «داعش» التكتيكات العسكرية في العراق وسوريا وليبيا ومصر.

عرض كتاب

عرض كتاب

ابن عرفة والمذهب المالكيّ بإفريقيّة في القرن ٧ - ٨٥/١٤م

سعد غراب، ابن عرفة والمذهب المالكيّ بإفريقيّة في القرن ٨ هـ / ١٤م، (الجزءان: الأول والثاني)، ط١ ترجمة: نجم الدين الهنتاتي، مراجعة: عمر بن حمادي، التدقيق اللغوي: الطّاهر المنّاعي، (تونس: معهد تونس للتّرجمة، ٢٠٢٢م).

هذا المؤلَّف، هو ترجمة إلى العربيّة لكتاب صدر باللغة الفرنسيّة تحت عنوان: "Ibn Arafa et le Malikisme au VIII /XIV Siècles".

د. رفيعة عطية، أستاذة التاريخ الوسيط، تونس.

وأصل الكتاب بحث جامعيّ، قدّمه الأستاذ سعد غراب لنيل شهادة «دكتوراه دولة»، ونُوقش في رحاب جامعة السوربون بباريس، بتاريخ ٧ يونيو عام ١٩٨٤م. وقد تكوّنت لجنة المناقشة من كبار الباحثين المهتمّين بالتّاريخ عامّة، وبالحضارة العربيّة الإسلاميّة بخاصَّة، وهم الأساتذة: الشّاذلي بو يحيى رئيسًا، ومحمّد أركون مشرفًا، وروجي أرلنداز، ومحمّد الطّالبي مقرّرين، وعبد المجيد التّركي، وأندري ميكال، عضوين مناقشين.

وقد صدر الكتاب في لغته الأصليّة في جزأين؛ الأوّل: سنة ١٩٩٢م، والثّاني: سنة ١٩٩٦م، ضمن منشورات كلّيّة الآداب بجامعة تونس الأولى.[١]

وتولّى ترجمته في جزأيه أستاذ التّاريخ بجامعة الزّيتونة: نجم الدّين الهنتاتي، بتكليف من معهد تونس للتّرجمة، الذي تولّى نشره.[٢]

جاء الكتاب بجزأيه في ٧٣٤ صفحة، امتدّ الجزء الأوّل من الصفحة الأولى إلى الصفحة ٤٠٣، والجزء الثّاني من الصفحة ٤٠٥ إلى آخر الكتاب.

اشتمل الجزء الأوّل على توطئة، ومقدّمة، وثلاثة أقسام، بيّن المؤلّف في التّوطئة مشروعيّة اهتمامه بابن عرفة، وبالمذهب المالكيّ، خلال القرن الثامن، والصّعوبات التي واجهته. وفي المقدّمة، قام بدراسة نقديّة لأهمّ المصادر التي اعتمدها في بحثه، والتي تحتوي على عدد كبير من المخطوطات، والتي قسّمها إلى مصادر التّراجم الإفريقيّة، وتراجم مالكية عامة، وتصانيف تاريخيّة، وتصنيفات الجغرافيا، وأخبار الرّحلة، والفهارس والبرامج، ومؤلّفات المناقب.

وفي القسم الأوّل، عرض الباحث سردًا تاريخيًّا للمراحل الأساسيّة في التطوّر السّياسيّ الدّينيّ، من بداية الإسلام إلى تأسيس أسرة الحفصيّين المالكة، تحدث فيه عن الفتح الإسلاميّ لإفريقيّة، وعن مسألة «الأسلمة» والتعريب، وعن مختلف الأديان والمذاهب التي استوطنت بهذه المنطقة. وفي القسم الثّاني، ركّز الباحث اهتمامه على الإطار الثّقافيّ الذي نشأ فيه ابن عرفة؛ فعرّف بأهمّ مراكز التّعليم والثقافة بمدينة تونس خلال القرن الثامن، وبيّن تكوين ابن عرفة، من خلال تقديم أهمّ أساتذته، وأهمّ المصادر العلميّة التي نهل منها. أمّا في القسم الثّالث من الكتاب فقد اهتمّ الباحث بإنتاج ابن عرفة، وهو إنتاج غزير، قسّمه إلى آثار أصليّة، ومحفوظة، وآثار منتشرة، ورسائل منسوبة إليه.

أمّا الجزء الثّاني من الكتاب فقد اشتمل على قسمين: اهتمّ الباحث في القسم الأوّل بتلاميذ ابن عرفة، الذين صنّفهم إلى تلاميذ أفارقة، وتلاميذ مغاربة، وتلاميذ مشارقة. وفي القسمّ الثّاني، ركّز الباحث اهتمامه على المشكلات الكبيرة في عصر ابن عرفة، وكيف تصدّى لها؛ فبحث في مسائل تتعلق بابن عرفة والسّياسة، وابن عرفة والتصوف، وابن عرفة والنّخبة المثقّفة في عصره، وابن عرفة وقضايا المعرفة، وهيمنة ابن عرفة الفكريّة واجتهاده.

وفي تقديري، فإنّ هذا القسم الأخير من الكتاب يعدّ أهمّ قسم، بل يمكن أن يعدّ زبدة الكتاب كلّه؛ لذلك سيتركّز اهتمامنا عليه خلال عرضنا لهذا الكتاب؛ ذلك أنّ قيمة ابن عرفة التي سعى الباحث لإبرازها طيلة الكتاب، وعدّ أنّه شخصيّة مغمورة، يمكن أن تبرز من خلال مواجهته لقضايا عصره المختلفة.

ففي المسألة السّياسيّة، لم يخرج ابن عرفة عن الاتّجاه السّنّي عامّة، والمالكيّ، المدافع عن موقف وسط، فيما يخصّ العلاقة التي يجب التزامها مع الحكّام بخاصّة، وكان لا يتحرّج من الانخراط في قضايا يتجنّبها آخرون لحسابات كثيرة.

وفي علاقة ابن عرفة بالتصوف، الذي انتشر بإفريقيّة منذ القرنين السّادس والسّابع بخاصّة، فإن المؤلّف يستعرض جملة من المسائل الخلافيّة، ويبيّن موقف ابن عرفة منها، مثل: مسائل الحقيقة والشّريعة، والسّماع و«الشّطح»، والدّعاء والذّكر، ووجوب الاقتداء بالشّيخ، وغيرها من المسائل. ويستنتج أنّ ابن عرفة كان في سنّ الكهولة عند امتلاكه التّامّ لمداركه؛ فكان رجلًا رصينًا ذا فكر منطقيّ علميّ، بعيدًا – إلى حدّ ما –

عن الحساسيّة الصّوفيّة الحقيقيّة. وقد كان مؤيّدًا للشّريعة (القانون الوضعيّ) أكثر منه للحقيقة (الحقيقة المفارقة)، ومؤيدًا للعلم (العلم المستخلص) أكثر منه للمعرفة (المعرفة المباشرة)، وللتّفسير العلميّ والعمل المتواصل أكثر منه للفهم الحدسيّ. ومع تقّدم العمر، حاول التّوفيق بين الفقيه وحساسيّة صوفيّة متزايدة أكثر فأكثر، وربّما كان ملتزمًا في ذلك بقاعدة سلوكيّة منسوبة إلى الإمام مالك، يقول فيها: «تحوّل المرء إلى متصوّف، دون أن يكون فقيها، زندقة، وتحوّله إلى فقيه، دون أن يكون متصوّفا، فسوق، والجمع بينهما هو بلوغ الحقيقة».

وفي مسألة علاقة ابن عرفة بالنّخب المثقفة في عصره، يركّز المؤلف اهتمامه على علاقة ابن عرفة بابن خلدون، رغم أن ابن عرفة – كما يذكر المؤلف – كانت له نزاعات «علميّة» مع عديد من زملائه، مثل: ابن عبد السّلام، وابن حيدرة، والغرياني، والدّكّالي، والمرّاكشي، والونّوغيّ، وغيرهم.

يتتبّع المؤلّف مسار العلاقة بين الرّجلين؛ فيبيّن المكانة العلميّة لكلّ منهما، ويبحث في تاريخ الخصومة بينهما، وأسبابها، والتّباين النفسيّ والاجتماعيّ بينهما، ليلخّص العلاقة بين الرّجلين برأي لأحد المستشرقين، يرى فيه أنّه يحتاج إلى المراجعة والتّلطيف، ومفاده: أنّ الخلافات بين ابن خلدون وابن عرفة أجبرت ابن خلدون – عالم الاجتماع والمؤرّخ – على الهجرة، وأنّ المعركة التي جرت بين أكبر مفكّرين ممثّلين للعهد الحفصيّ، والنّهاية التي آلت إليها، تعود إلى أنّ العالم الإسلاميّ في ذلك الوقت لم يكن جاهزًا لتقبّل مناهج التّفكير الحرّ، وتطبيق البحث العلميّ على تطوّر البشريّة، وأنّ انتصار ابن عرفة يؤكّد استمرار صرامة التّفكير المحافظ.

يخصّص المؤلّف فصلًا عن موقف ابن عرفة من بعض القضايا المعرفيّة، التي كانت مثارة في عصره، مثل: شكل الأرض الكرويّ، ونقد الأحاديث المتعلّقة بفتح إفريقيّة، وفضل بعض السّور، وخلق آدم وحواء، وعلوم السّحر والتّنجيم، وغيرها.

ويختم المؤلّف كتابه بفصل يتعلّق بأهمية ابن عرفة الفكريّة، واجتهاده، من خلال بيان هيمنته على مستوى المغرب، ونظريّته للاجتهاد، ونقده لأقطاب الفقه الإسلاميّ؛ سواء أكانوا من علماء المالكيّة، مثل: محمد بن سحنون، واللّخميّ، وعياض، أم من غير المالكيّة، مثل: الزّمخشريّ، وابن تيميّة، وأنّ شخصيّته القويّة، وعلمه الواسع، ومختلف انتقاداته لأشهر أسماء الفقه الإسلاميّ، تجعله أهلًا للقب: مجتهد، حسب شروط الاجتهاد المعروفة.

تكمن أهمّيّة الكتاب في أصله في عدّة مسائل نجملها فيما يأتي:

- أنّ الكتاب في أصله بحث جامعيّ، أُريد به نيل درجة علميّة، هي أعلى الدّرجات زمن إنجاز البحث، وأنّه قدّم في جامعة عريقة (جامعة السّوربون)، وناقشته لجنة من الكفاءات المعروفة، ولا شكّ أنّ المؤلّف قد

راجع عمله، وأصلحه قبل النشر، مستأنسًا بتقييم أعضاء اللجنة. وهذا ما أضفى على الكتاب دقّة علميّة، وصرامة منهجيّة.

- ثراء المدوّنة العلميّة التي اعتمدها المؤلّف وتنوّعها، وخاصّة ما تعلّق منها بالمصادر المغمورة، والمخطوطات التي أخذ الكثير منها طريقه للتّحقيق والنّشر، بعد بيان أهميتها من خلال هذا الكتاب.
- إعادة الاهتمام بشخصيّة علميّة، هي بقدر ما اشتهرت في عصرها، فقد ظلّت بعد ذلك مغمورة زمنًا طويلًا، مقابل شهرة شخصيّات أخرى أقلّ قيمة علمية.
- قدرة الباحث على الإلمام بقضايا المذهب المالكيّ بإفريقيّة، خلال القرن الثّامن للهجرة، من خلال شخصيّة ابن عرفة، والإحاطة بهذه الشّخصيّة، من خلال دراسة قضايا المذهب.
- يعدّ اسم ابن عرفة اسمًا كبيرًا في المذهب المالكيّ بإفريقيّة، وهو يفتخر بشخصيّته المغربيّة؛ فلئن تغذّى المذهب المالكيّ الإفريقيّ بتأثيرات مشرقيّة شافعيّة خاصّة، فإنّ ابن عرفة كان من علماء المغرب، الذين يعدّون أنفسهم في ذلك العصر الحجج الحقيقيّة، ولم يشعر بالحاجة إلى العودة إلى الأصول المشرقية للمذهب.

أمّا أهمّيّة ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربيّة فيندرج ضمن مشروع نقل الأعمال الأكاديميّة، التي كتبت باللغة الفرنسيّة إلى اللغة العربيّة، وقد ترجمت قبله أطروحات كلّ من: الدكتور محمد الطّالبي، وفرحات الدّشراوي، وهادي إدريس، وغيرهم. ذلك أنّ الاستفادة من مثل هذه الأعمال المنجزة باللغة الفرنسيّة ظلّت محدودة، سواء في البلاد التّونسيّة أو المغاربيّة، فضلًا عن بقيّة العالم الإسلاميّ؛ إذ إنّ الإقبال على مطالعة ما كتب بهذه اللغة قد تراجع كثيرًا حتى في المؤسسات العلميّة، وهو جليّ في البحوث الجامعيّة الحديثة، التي تكاد تقتصر على المصادر والمراجع العربيّة.

الهوامش والإحالات

(1) Saad Ghrab, *Ibn Arafa et Le Malikisme au VIII / XIV siècles*, edited by Université de Tunis 1/ Faculté des lettres de la Mannouba, (Mannouba: Université de Tunis, 1992).

(٢) سعد غراب، ابن عرفة والمذهب المالكيّ بإفريقيّة في القرن ٨ هـ / ١٤م، (الجزءان: الأول والثاني)، ط١ ترجمة: نجم الدين الهنتاتي، مراجعة: عمر بن حمادي، التدقيق اللغوي: الطّاهر المنّاعي، (تونس: معهد تونس للتّرجمة، ٢٠٢٢م).

الإسلام في نيجيريا

آدم عبد الله الإلوري، الإسلام في نيجيريا، والشيخ عثمان بن فوديو الفُلاني، المجاهد الإسلامي الأكبر بغربي إفريقيا، والجد الأعلى للشهيد أحمد بللو، نشر الكتاب في طبعته الأولى عام (١٤٣٥هـ -٢٠١٤م) ضمن سلسلة في الفكر النهضوي الإسلامي، برعاية مكتبة الإسكندرية، بالاتفاق مع دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ويبلغ الكتاب (٣٠٥) صفحات.

د. إكرام البدوي، باحثة في الفلسفة، الإسكندرية.

ظهر كتاب (الإسلام في نيجيريا) لأوّل مرّة في عام ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، ويرى الكاتب، وهو (آدم عبد الله الإلوري)،[1] أنّه على الرغم من أن تاريخ نيجيريا يقارب ألف عام؛ فإن علماء المسلمين من إفريقيا الغربية لم يدوّنوا إلا القليل من تاريخها. وعلى صعيد آخر، عاب على بعض الكتب الإنجليزية، التي تحدثت بشأن إفريقيا الغربية، «أنها مزيج من الحق والباطل». ولذلك باتت الحاجة مُلحة - من وجهة نظره - للتعريف ببلاد التكرور/ نيجيريا، كجزء من العالم الإسلامي، ومن ثَمَّ جاء الكتاب ليسدّ هذا الفراغ في المكتبة العربية.

وفي مستهل حديثه عن (النيجر)، أو ما حول وادي النيجر، وتُطلق الكلمة على البلاد التي فيها «قبائل الزنج» بغربي إفريقيا، ذكّر بأصول سكان غربي إفريقيا الخمسة: (بربرية، أو فينيقية، أو رومية، أو نوبية، أو عربية)، وبيّن أن لكل قبيلة لغتها الخاصة. وعلى الرغم من تعدّد الفروع؛ فإن وحدة اللون، والإقليم، والمنطقة تجمعهم. وعلى الرغم من أن الكاتب دائم الانتصار للغة العربية في مثل قوله: «إن العربية جزء من الإسلام لا يتجزأ»، إلا أنه كان يُنتقد لاهتمامه الشديد بها، مع أنه لا يدعو إلى إقصاء اللغات الوطنية للشعوب الإفريقية، وإنما كان يرى أنَّ لكلٍّ وضعه وحاجته.

ثم وضَّح الصلة ما بين شمالي إفريقيا وغربيها قبل ظهور الإسلام، وأرجعها إلى أيام الفينيقيين والقرطاجنيين والرومان، حين افتتحوا طرقًا للتجارة والسياسة بين بلادهم والزنوج؛ فلا يفصل بين الشمال والغرب سوى الصحراء الكبرى. وبعد دخول الإسلام إلى غربي إفريقيا في مدة وجيزة، انتشر نفوذه من شرقها إلى غربها.

وأشار – على لسان عبد الله بن فوديو – إلى أنَّ «دخول الإسلام في غربي إفريقيا، كان على يد عقبة بن نافع، بالقرن الأول الهجري، حين وصل إلى قبيلة من قبائل الروم، فدعاهم إلى الإسلام، فأسلم ملكهم من غير قتال، وتزوج عقبة بنت ذلك الملك»، ونشأت من ذريته القبيلة الفُلانية التي اشتهرت بالعلم والدين في غربي إفريقيا، وحكمت البلاد فيما بعد. وفي عهد يزيد بن معاوية واصل عقبة فتوحاته، حتى وصل بلاد السوس. وبعد ذلك تولّى الحكم موسى بن نصير، ثم زهير بن قيس، وغيرهما. وأشار الكاتب إلى اهتمام الخلفاء الأمويين بغربي إفريقيا، كاهتمامهم بشماليها، واتسعت الفتوحات حتى سقوط الدولة الأموية.

وبعد ذلك، تطرق الكاتب إلى الممالك التي قامت في غربي إفريقيا، ومنها: مملكة غانة، ودولة المرابطين، التي تأسّست في جنوب الصحراء، وعاصمتها أوداغشت، ومملكة مالي، ومملكة سنغاي، ومملكتا برنو وكانم، اللتان قامتا حول بحيرة تشاد، ثم تحدث عن الإسلام في بلاد الهوسا، بالإضافة إلى بلاد يوربا التي ضعف فيها الإسلام، لكون ملوكها غير مسلمين. ثم أشار إلى الإسلام وتطوراته في نيجيريا، وحدد أطوار الإسلام في غربي إفريقيا إلى أربعة، وهي: (النفوذ والتهيؤ، الاعتناق والانتشار، النضوج والتحكم، التقهقر والتدهور)، فقال الكاتب: «إن الإسلام رُمي بالكفر أولا، وبالنفاق ثانيا، وبالصليبية ثالثا»، وحدّد ثلاثة أصناف ممّن شاركوا في نشر الإسلام، وهم: (الفاتحون، التجار المتجولون، الدعاة من المتصوفة)، ومجّد الصوفية حتى أنه قال: «لم تقم دولة المرابطين إلا بفضل النزعة الصوفية»، وذكر بعض الطرق الصوفية كـ(القادرية، والتيجانية، والسنوسية).[٢] ثم وضّح صلة نيجيريا بالعالم الإسلامي، وركّز في حديثه على أربع أواصر، وهي: (آصرة التجارة، آصرة الديانة «فريضة الحج»، آصرة الثقافة، آصرة السياسة). ثم تحدّث عن الدور السلبي للاستعمار في غربي إفريقيا. وذكر دور البلدان العربية في مساعدة نيجيريا في حروبها الأهلية ومحنها، والمنح الدراسية التي قدمتها لتعلّم اللغة العربية. وأشار إلى دور المدارس في غربي إفريقيا، ومناهجها لنشر الثقافة العربية؛ وذكر منها: مدارس القرآن، (تقتصر على تعليم القرآن فقط كمنهج أهل المغرب العربي)، ومدرسة العلم للكبار (يرتادها من تعلم اللغة العربية)، منهج مدارس العلم (تعلم التوحيد الأشعري، متون اللغة، العروض، التجويد، الحديث، القرآن). ويوضح أن أعلام الثقافة في نيجيريا قد نبغوا في العلوم الإسلامية، ووصل عددهم في القرن السادس الهجري إلى أربعة آلاف ومائتين من العلماء، وذكر عددًا منهم من بلاد ونغار وتكرور، وتمبكتو وجني، وهوسا، ويوربا. ثم تطرّق إلى نظام الحكم والقضاء في النيجر، فكان نظام الحكم السائد قبل الإسلام محفوظًا في صدورهم، ومتوارثًا عن الأسلاف، حتى جاء الإسلام، فصار للعلماء وللفقهاء شأن؛ مثل: الإمام المغيلي، حين أرسل رسالة صارمة لملك تكرور، يوضح فيها مقاصد الشريعة، والإمام السيوطي، فكانت رسالته التي يحث الملك فيها على العدل بما جاء في القرآن والسنة، فكان لهما دور مهم في توضيح أحكام الإسلام في الحياة الفردية والجماعية.

وقد أفرد الكاتب جزءًا كبيرًا للفُلانيين، وهم من الروم والعرب، وللشيخ عثمان بن فوديو الفُلاني (توفي ١٢٣٢هـ/١٨١٧م)، وتحدث عن نسبه ومولده ونشأته، ومشايخه وطلبه للعلم، فكان أول داعية في إفريقيا، ومنهجه في الدعوة (أشعري العقيدة، مالكي المذهب، صوفي مجذوب)، فقد أنشأ الطريقة الفودوية، وهي فرع من القادرية، علاوة على تأثر ابن فوديو بأبي حامد الغزالي. وكثرت جماعته حتى تعلمت النساء على يده، وحينها توجس الملك منه خيفة على العرش. وأشار الكاتب إلى تقسيم ابن فوديو أهل زمانه إلى خمسة أقسام: (كفار بالأصالة، أي: يعبدون الأشجار والأنهار، ومرتدون عن الإسلام، ومسلمون يقرون بالإسلام، ثم يخلطون عباداتهم بإرث من البدع والعادات الفكرية، والعلماء الذين ركنوا إلى الدنيا، والعلماء الصالحون العاملون). واسترسل الكاتب في الحديث عن هجرته ومبدأ دولته، وتمام البيعة في تشكيل الدولة على النظام الإسلامي، ومعارضة الملك له، وحملة لوائه وعماله. ونفى الكاتب أي علاقة تربط بين دعوة ابن فوديو ودعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

وتحدَّث بعد ذلك عن التوتّر القائم بين قبائل يوربا ومسلمي إلورن، وأفنجا لاجئي الحرب في إلورن، حتى قامت الحكومة الإسلامية في بلاد يوربا، وأصبحت البلدة حصنًا منيعًا لصوت القرآن، ومعقلًا أمينًا لدعاة الإسلام، وأسَّس العلماء والفقهاء بها الكليات العليا، ومن ثَمَّ انتشرت الثقافة الإسلامية. ثم وضّح كيف تشكّل الإسلام في الداهومي، وبلاد بني، وبلاد إيبو، وأشار إلى أسباب انتشار الإسلام في يوربا، إذ لم ينتشر بالقتال، بل بجهود الواعظين المتجوّلين، وتفوق العلماء المسلمين في الروحانيات، حتى استطاعوا أن يسيطروا بها على الماديّات، فاتّجه الملوك نحوهم، وأصبحت الأعياد الإسلامية مصدر احتفال في البلاد. كما أشار للدور الخافت الذي أحدثته الخطب المنبرية؛ فقد كانت تقدّم باللغة العربية، فلا يفهمها إلا العلماء، وهم قليلون، وقد اضطروا فيما بعد لترجمتها. كما قارب الكاتب بين أثر الإسلام في الأمة العربية، وأثره في الأمة السودانية...

ثم نقّب الكاتب في دخول الإفرنج والفرنسيين إلى غربي إفريقيا عام ١٥٥٣م، وكيف بدؤوا بالتجارة مع أهلها، وحين اكتشفوا خيرات البلاد، احتلوها، وأبرموا اتفاقات مع ملوك الدول، ومنها: (الصداقة التجارية، حرية التبشير المسيحي، إيقاف الحروب بين القبائل)، وكانت هذه الاتفاقيات بداية لسلسة من التحكم في شؤون البلاد، حتى استولى الإنجليز على لاغوس عام ١٨٦٢م، وسارت فرنسا على خطى الإنجليز، واتخذت من دكار قاعدة لها، وبدأت الحروب الباردة والتبشير وبناء الكنائس؛ فتأثّر الإسلام سلبًا، حتى تأسَّست مدارس الجمعيات الإسلامية؛ فأدَّت دورًا فعّالًا في نشر الإسلام، وأشار إلى دخول الأحمدية القاديانية في نيجيريا.

وتطرق الكاتب إلى المدارس العربية الحديثة، وثنائية التعليم، ما بين تعليم مدني يؤخذ من المدارس الإنجليزية أو الفرنسية، وتعليم ديني يؤخذ من المدارس الإسلامية، ثم وضّح كيف تأسَّست وتمكَّنت

الحكومات الاستعمارية، حتى انعقاد مؤتمر أكرا عام ١٩٢٠م، وبداية الوعي القومي، فبعثوا وفدًا إلى لندن يطالبون بـ(حق اختيار ملوكهم وأمرائهم، إلغاء الامتياز الأوروبي في الوظائف الرسمية، حق مراقبة جمع الضرائب وصرفها، إنشاء جامعة في غربي إفريقيا). وجاء دور الأحزاب السياسية، وانعقد أول مجلس تشريعي في غربي إفريقيا عام ١٩٢٣م، وأولها: حزب المؤتمر القومي النيجيري عام ١٩٤٥م، الذي حكم شرقي نيجيريا، وثانيهما: حزب الشعب الشمالي عام ١٩٤٩م، الذي حكم الإقليم الشمالي، وثالثهما: حزب جماعة العمل عام ١٩٥١م، وتنافست الأحزاب الثلاثة للوصول إلى الحكومة المركزية، حتى وصل حزب الشعب الشمالي بقيادة أحمد بللو، وهو حفيد عثمان بن فوديو. ثم شرح الكاتب بواعث التوتر بين الجنوب والشمال، في سعي الجنوبيين في السيطرة على الشماليين. وذكر المؤامرة السرية التي أسفرت عن اغتيال أحمد بللو وأتباعه، وقيام الحكومة الانفصالية في بيافرا، وانتصار نيجيريا عليها، والحرب الأهلية التي شهدتها البلاد بسبب العاطفة الدينية والنزعة القبلية.

وأخيرًا تناول الكاتب مشكلات المسلمين الحاضرة، وأشار إلى «أن مشاكلهم في غربي إفريقيا، لا تختلف عن إخوانهم في سائر العالم»، حيث فقدان القيادة، والتعصب، وتفكك الأحزاب السياسية، حتى ظهرت أول محاولة لتنظيم الجبهات الإسلامية، وهو مؤتمر نيجيريا الإسلامي عام ١٩٤٨م، ثمّ المجلس الإسلامي عام ١٩٦١م، وأشار إلى قضية الغزو الثقافي، حين قال: «لقد غزت الثقافة الغربية بلاد العرب أولا، قبل أن تغزو بلاد الإسلام»، وعاب على المسلمين الذين ينفرون من اللغة العربية لصالح اللغات الأجنبية، وأشار إلى الإقصاء المتجذر بين الثقافتين العربية والغربية. وطرح بعض المشكلات التي يعانيها المسلمون في غربي إفريقيا، مثل: مشكلة إسناد الأمر إلى غير أهله، ومشكلة العصبية القبلية.

وقد اهتمَّ الكاتب بحاضر الإسلام ومستقبله في غربي إفريقيا، في قوله: «العرب قاطرة الإسلام، والعجم حافلته، ولا يمكن أن تتحرك الحافلة إذا سكنت القاطرة»، ويؤكد أن ثمة مشكلة في التخطيط والاتصال بين الماضي والحاضر، ولذلك أراد أن يكتب هذا الكتاب؛ ليدرك الأبناء آثار ما تركه الآباء، ويؤيد بشدّة أنّ العرب تركوا مسؤولياتهم تجاه الإسلام. وفي النهاية يتساءل الإلوري: ما مستقبل الإسلام في هذه الحالة؟

الهوامش والإحالات

(١) آدم عبد الله الإلوري: وُلد في قرية واسا، ووالده نيجيري الجنسية. كان والده إمامًا لجامع القرية، وأخذ عنه مبادئ العلوم الدينية، ثم أكمل دراسته على أيدي مجموعة من العلماء، حتى حصل على إجازة علمية وسافر إلى السودان ومن بعدها مصر والسعودية، وكان أول من ألَّف كتابًا عن العلوم الإسلامية باللغة العربية، وأول نيجيري أيضًا يحصل على إجازة التعليم من الأزهر الشريف بمصر. وقد ألَّف أكثر من خمسين مؤلفًا، وأسَّس مركزًا للتعليم العربي الإسلامي.

(٢) القادرية: نسبة لعبد القادر الجيلاني (٤٧٠-٥٦١هـ).
التيجانية: نسبة للشيخ أحمد التجاني (١٧٣٧- ١٨١٥م).
السنوسية: نسبة إلى الشيخ محمد بن على السنوسي (١٥٨٩- ١٧٨٧م).

أعلام السنغال والأقطار العربية من خلال كتاب: فتح الكبير المتعال

مجموعة من المؤلفين، فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال، (دكار: مركز تكرور للتراث والثقافة العربية والإسلامية في غربي إفريقيا، ٢٠٢٣م)، ج ان، ٣٣٦.

عبد الرحمن كان، باحث سنغالي مختصّ في القانون المقارن، وكاتب في الشؤون الإفريقية، داكار.

تبعث العلاقات الدولية المؤثّرة إيجابيًّا الطمأنينة في نفوس أفراد الشّعوب، وهي الحالة السائدة لدى الشعب السنغالي مع العديد من الشعوب في الأقطار العربيّة؛ الأمر الذي أوجد لدولة السنغال عراقة تاريخية متميزة، نتج عنها بروز أعلام وعلماء ذوي تأثير في المجتمع السنغالي، فقد كان لأكثرهم علاقات مباشرة مع الدول العربية، دراسة، أو تجارة، أو ثقافة. ومن هذا المنطلق، أتت مبادرة هيئة إحياء التراث السنغاليّ بتأليف القسم الأول من كتاب: «فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال»، وقد عُرض في الكتاب في قسمه الأول طبقة الرّواد المؤسّسين،[1] وإن قلّت رحلات المذكورين في الكتاب إلى العالم العربيّ، إلّا أنّ ارتباط هذه الطبقة من الروّاد بلغة الضاد: تعلّمًا وتعليمًا، كفيل بشهادة تأثير العالم العربيّ في هؤلاء الأعلام الأجلّاء، كما أن نزرًا يسيرًا منهم رحلوا إلى بلاد شنقيط، تعليمًا وتعلّمًا، وارتبطوا بالجاليات العربية الوافدة إلى حدود السنغال وموريتانيا، من المغاربة والتونسيين والجزائريين. ويأتي هذا العرض لإبراز هذه الجهود، ولبيان الأثر والتأثر الإيجابي، الذي كان بين أعلام السنغال والأقطار العربية؛ الأمر الذي سيتّضح أكثر مع صدور الأقسام المتبقية من الكتاب، في عرض أعلام سنغالية آخرين، كانوا أكثر بروزًا في العالم العربيّ.

التعاون بين دولة السنغال والأقطار العربية: الذاكرة التاريخية

يلاحظ وجود قواسم مشتركة بين دولة السنغال والأقطار العربية، ويتمثّل ذلك في الديانة، وتمازج الثقافات، إضافةً إلى انتشار استعمال اللغة العربية في السنغال تعلّمًا وتعليمًا، محادثة وكتابة، على الصعيد المعرفيّ والثقافي والدبلوماسيّ. وقد برز التعاون بين الشعب السنغاليّ والشعوب العربية بجهود الأعلام والوجهاء؛

فنجد العلاقة التعاونية في أبهى صورها، مع شبه الجزيرة العربية، في الشؤون الاجتماعية والثقافية، كما تميَّزت العلاقات مع دول الشمال الإفريقي بالمرونة والتفاهم. ويأتي التّاريخ مصدّقًا ذلك، من خلال زيارة الملك فيصل لدولة السنغال عام ١٩٧٢م، والزيارة المكرورة لملوك المغرب لدولة السنغال، وكانت أحداث تلك الزيارات تُدوّن في أعداد مجلة (المسيرة)، التي كانت تصدرها وزارة الإعلام لجمهورية السنغال باللغة العربية. هذا بالإضافة إلى العلاقة الممتدّة التي صنعتها أعلام السنغال، مع جمهورية موريتانيا الإسلامية، ودول المغرب العربيّ، من أمثال: الشيخ إبراهيم نياس، والشيخ أحمد بامبا، والشيخ برهام جوب، والسيدة مريام نياس، وغيرهم من نجباء علماء السنغال، قديمًا وحديثًا.

الزوايا الصوفية في المغرب العربي ودورها في تكوين شبكات علماء السنغال

في عام ١٠٤٠م شهدت دولة السنغال ظهور الإسلام فيها، تزامنًا مع دخول التصوُّف في الغرب الإفريقي، فقد اشتهرت الطرق التيجانية والقادرية فيها، وبلغ عدد مريديها الملايين، وكان المغرب العربيّ - في الأغلب - بوابة التصوّف لجنوب الصحراء الكبرى.

تناول كتاب «فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال» عناوين عريضة عن الإسلام في السنغال، ظهورًا وانتشارًا، وعن الطرق الصوفية، وأثرها في نشر الإسلام وتعميمه في السنغال. ودُرِس هذا المدخل بإتقان، أبرز فيه الباحثون الروايات المشهورة في هذا الشأن، نقدًا وتأييدًا.

عطفًا على ذلك، فإن شبكات علماء السنغاليين الأوائل، تجذّرت من المغرب العربيّ عن طريق الزوايا الصوفية؛ وذلك لأن من أهمّ عوامل انتشار الإسلام في السنغال بروز الطرق الصوفية ورجالها في المشهد الديني السنغالي؛ فالتصوّف يعدّ إحدى مكوّنات الهوية الدينية للمجتمع السنغاليّ؛ إذ تبنّاه معظم أعلام السنغال منهجًا للتربية والتزكية. وقد كان القرن الثامن عشر الميلادي متزامنًا مع ظهور الشخصيات الصوفية من الأقطار العربية، والمغرب العربيّ خصوصًا؛ فقد تمكّنوا من تعزيز التوجّه الصوفي في الغرب الإفريقيّ،[٢] وفي السنغال بخاصّة.

ويقول الشيخ محمد البشير امباكّ، ابن الشيخ أحمد بمب امباكّ في وصف دور وأثر شيوخ الزوايا الصوفية من المغرب العربي في دعم التوجّه الصوفي، والتكوين العلمي في الغرب الإفريقي: «ظهرت التيجانية على يد الشيخ التيجاني في المغرب الأقصى، والقادرية على يد الشيخ سيدي المختار الكنتي في الصحراء الكبرى، وهما في قرن (واحد). وعنهما وتلامذتهما، تفرّعت طرق المربّين، وتخرّجت مشايخهم في أقطار السودان والصحراء الكبرى»،[٣] ومن هذا التصريح، نستخلص الدور الفعّال الذي قدمته الزوايا الصوفية من المغرب العربيّ، في تكوين أعلام السنغال، من خلال العلاقات المعرفية، والمسالك الدبلوماسية الدينية.

وتعدّ القادرية أقدم تلك الطرق الصوفية انتشارًا في السنغال، ومن العوامل التي ساعدت على انتشار القادرية، وتكوين شبكات علماء - من خلالها – في السنغال، واقع امتزاج الشعوب «البيضان بالسودان» في شمالي السنغال ووسطه، في منتصف القرن التّاسع عشر، وهذا التلاقح ولَّد شيئًا من الولاء الروحي بين الجانبين.[٤] وأمَّا الطريقة التيجانية، التي وصلت إلى السنغال من المغرب الأقصى فدورها كبير؛ فقد أسهمت في تكوين أعلام وجهابذة من علماء السنغال. وأبرز من سعى في نشرها في غربي إفريقيا برمّته، وفي السنغال على وجه الخصوص، هو الشيخ الحاج عمر الفوتي؛ فإن هذا الشيخ لم يكن مجرد شيخ صوفي منعزل في زاويته، ومكتفيًا بنسكه، بل كان مشاركًا في العلوم؛ إذ ورّث تآليف عدّة، وفي فنون مختلفة.[٥]

وتشكّل ثقافة المغرب العربي الدينية رافدًا مساهمًا للثقافة الإفريقية، ورائدًا في تكوين أعلام السنغال، ويُسجل بدايات هذا التأثير مع وصول أول معلم مغربي إلى الصحراء في القرن الخامس الهجري، وهو: عبدالله بن ياسين الجزولي، القادم من بلاد سوس (جنوب غربي المغرب)، ويؤرخ بمقدمه ميلاد حركة المرابطين، التي توسعت في المنطقة، وامتدت إلى الأندلس، وأسهمت في نشر الإسلام السني المالكي الأشعري داخل عدة مناطق إفريقية – وفي السنغال خاصة -.[٦] وهي الحركة التي تناولها كتاب: «فتح الكبير المتعال»، من ناحية علاقتها بالإسلام في السنغال، وعن سياق نشأتها، وفصّل الكتاب في نقد دعوى وصول الإسلام إلى السنغال بواسطة المرابطين، من خلال ستّة أوجه. وأكّد الباحثون بأن القرائن كلّها ترجّح أنه كان الإسلام قد تمكّن لدى المسلمين في بلاد التكرور، وخاصّة وقت قيام حركة المرابطين في الصحراء الموريتانية. ولا يمنع هذا النقد الثريّ من تأكيد تأثير الزوايا الصوفية، والحركات الدينية من الأقطار العربية في صناعة أعلام السنغال فكرًا وثقافة وديانة.

أعلام السنغال وتجربة الحياة في العالم العربي - عرض نماذج

أنجبت دولة السنغال أعلامًا كثيرة، جرّبوا الحياة وخبروها، وضحّوا بأعمارهم في سبيل طلب العلم، وهاجروا من أجله، ولما كانت ديانتهم إسلامية فقد وجد أكثرهم في الأقطار العربية ملاذًا لخبرة الحياة، تعلّمًا وتعليمًا، إدارة ونهضة. ولاقوا في طريقهم الكثير من العناء والمشقّة، وعَدّوا العِلمَ هو المغنمَ الأولى في جميع مساعيهم وتنقّلاتهم، وقد دعتهم تحدّيات زمانهم إلى توليد حلول عدّة لتجاوزها، من خلال تكثيف العلاقات الجماعية والفردية مع العالم العربيّ، في كل من موريتانيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وغيرها. وفيما يأتي عرض لنماذج من هؤلاء الأعلام – باختصار – من خلال تراجمهم في كتاب: «فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال»؛ وذلك كله من باب الإفادة بروابطهم الفكرية والعملية، مع جزء من العالم العربيّ، فكرًا وثقافة.

١- **الشيخ مالك سي (ت:١٦٩٩م):** كان رجلًا مباركًا في حياته، ومناقبه كثيرة، وهو من أشهر أعلام السنغال، وقد تلقّى العلم في موريتانيا، كما أشارت بعض الروايات إلى أخذه العلم من البقاع المقدسة بالحجاز؛ وممَّا لا شكّ فيه، أن هذه التجربة في التنقّل في بعض هذه الدول العربية أسهم في بناء شخصيته، وإن واجه عديدًا من المشكلات في فترة من حياته مع «البيضان» في بلاد شنقيط؛ إلا أن ذلك لم يمنعه من اكتساب خيرية التجارب من الأقطار العربية، وترجم ذلك عمليًّا بتأسيسه دولة «بند» الإسلامية في السنغال عام ١٦٩٥م. وهو من الأعلام الأجلَّاء الذين تناولهم كتاب فتح الكبير المتعال.

٢- **القاضي عمر فال (ت:١٦٩٥م):** كان رجلًا ذا نباهة ونباغة، تمكّن من حفظ القرآن على والده، وبعد هذا المشوار الناجح، تغلغل في الصحراء الموريتانية ليعلّ من المعين العلميّ، وفي أثناء إقامته فيها أخذ من علمائها الفنون التي كانت تدرّس فيها. ومربط الفرس في شأنه، أنه رجع إلى قومه مستلهمًا من تجربته العلمية والعملية في موريتانيا، لإنقاذ الثقافة المعرفية في السنغال؛ الأمر الذي قاده إلى تأسيس مدرسة «بير» العظيمة فيما بين عامي ١٦٨٤م و١٦٩١م، ولا يخفى على السنغاليين الإشعاع الثقافي والعلمي الذي قدمه خرّيجو مدرسة «بير». وقد تحدث الكتاب «فتح الكبير المتعال» عن تجربته بإسهاب.

٣- **المختار اندُمب جوب (ت:١٧٥٣م):** علم من أعلام السنغال، تلقّى العلم في بداية طلبه على يد والده، ولم تزل همّته تسمو، وكعبه ينبو، حتّى اشرأبّ إلى ما وراء هذه الأقطار: بلاد شنقيط، فذهب إليها، وأخذ منهم ما شاء الله أن يأخذ.[٧] واستلهم من ارتباطه بتلك الأقطار العربية تأسيس مدرسة كُنِّ، التي سطعت شمسها على الآفاق، وأشرق نورها في البلاد، وتخرّج منها أساطين العلم والمعرفة، وباتت إحدى أعرق المعاهد التي عرفت في السنغال.

٤- **سليمان راسن بال (ت:١٧٧٦م):** بدأ التحصيل العلمي لدى قومه في «فوت تورُ»، ثم شدّ الرحال إلى «بير»، ثم إلى «فوت جلون»، وانتهى إلى بلاد شنقيط، التي كانت هي آخر مراحل تحصيله.[٨] وقد مكّنته تجاربه في الغربة من فهم العقلية السائدة لدى «البيضان»، فرجع منهم إلى قومه، ليخرجهم من ربقة العبودية إلى الحريّة، فتمكّن من وضع أسس الدولة الألامية في فوت تور، برسالته الشهيرة، ونجح في حياته بقيادة قومه نحو الثورة، تجسيدًا لرؤية الإسلام العادلة في المنطقة.

٥- **ألمام عبد القادر كن (ت:١٨٠٧م):** كان إمامًا للمسلمين في عهده، جمع بين حسن السياسة، وصحّة الديانة. واستطاع تجسيد الخلافة الإسلامية في «فوتَ تورُ»، وتعاون مع مجلس علمائه في تنظير الدستور وتطبيقه، وساعده ذلك في تأمين أرض (فوتَ)، ومحاربة النخاسة. وقد نفعته دراسته لدى أولاد الدّيمان بموريتانيا، في إدارة شؤون المنطقة، وإيقاف الحروب مع البيضان، وعمل على نشر دور العلم والمساجد في كل ربوع البلاد. وتتوفر تفاصيل حكمه، وغزواته، ومقتله، في ترجمته في كتاب «فتح الكبير المتعال».

خلاصة

«فتح الكبير المتعال» مشروع طموح، وعملٌ جبَّار، يسعى إلى تدوين حياة أعلام المسلمين في السنغال، فهذا القسم الأول من الكتاب يُحفّز الكُتّاب على استقصاء المخطوطات الإفريقية، والعمل على خدمتها نشرًا وتحقيقًا. ومن خلال اكتشافات ومناقشات عناوين الكتاب، ارتأينا من خلال هذا العرض الوجيز إبراز العلاقة الوثيقة بين أعلام السنغال والأقطار العربية من حيثيّات مختلفة، إضافة إلى الوقوف على ثراء نِتاج الأعلام السنغالية، المرتبط بالثقافة الإسلامية العربية؛ الأمر الذي يحتاج إلى كثير من الوقفات العلمية، والدّراسات النوعية، من أجل تطوير العلاقات بين الشعوب، تحقيقًا للإنسانية، وتأبيدًا للسّلم في ربوع المنطقة.

الهوامش والإحالات

(١) تجدر الإشارة إلى اعتماد المؤلّفين معيارًا بديعًا في تصنيف الأعلام إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى: طبقة الرّواد المؤسسين (١٦٧٣م-١٨٠٦م). الطبقة الثانية: طبقة التمكين (١٧٩٧م-١٨٥٤م). الطبقة الثالثة: الطبقة الذهبية (١٨٥٤م-واستغرقت النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وكل النصف الأول من القرن العشرين).

(٢) فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال، هيئة إحياء التراث الإسلامي، ١٠٨. بتصّرف

(٣) منن الباقي القديم، الشيخ محمد البشير امباكي، ٤٦.

(٤) التصوف والطرق الصوفية في السنغال، الدكتور خديم محمد سعيد امباكي، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، ٢٠٠٢م، ٣٨.

(٥) فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال، هيئة إحياء التراث الإسلامي، ١٠٩. بتصّرف

(٦) زبيدة الخواتري، «الزوايا الصوفية في المغرب. تأثير روحي ممتد إلى جنوب صحراء إفريقيا،» موقع الجزيرة، (٢٣، مايو، ٢٠٢٣م)،

https://www.aljazeera.net/culture/2020/5/23/الزوايا-الصوفية-في-المغرب-و-تأثيرها.

(٧) تأصيل السلام ومبدأ التعايش في تجربة العلامة مختار نمب جوب الكوكي، ورقة شارك بها د. أحمد مختار لو في ندوة (السلم خيار إفريقيا) المنعقدة في لوغا بتاريخ: السبت ٠١ أبريل ٢٠١٧م، ٩ – ١٠.

(٨) شيخ موسى كمرا، زهور البساتين، ٣٧١.